



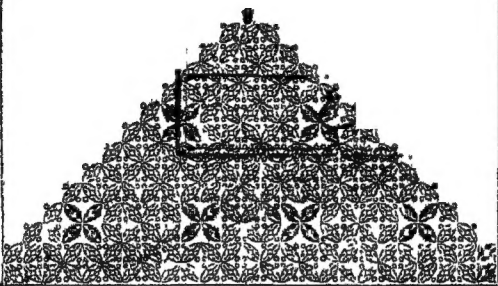
۷۳۵۰



كتاب الرسالة  
 للإمام الأعظم أبي عبد الله محمد  
 أدريس الشافعي رضي الله عنه  
 وأرضاه وعنابه بمحمد  
 وآله وصحبه  
 آمين

هي رسالة بحر علم زاهر \* طبعت فكانت نزهة الأبدان  
 حفظت بها للشافعي ما أثر \* جعت شريعة سيد الأبرار  
 رسالة الشافعي رسالة \* ومهابة لم يأت بوقار  
 طالعها فتبينت محوبياتها \* سحر لآل طالعها المودار  
 جعت أصول الفقه في فقراتها \* وبفضله فأكث على الأسماء  
 فأنهض أخي إلى اكتساب معارف \* منها لتخطي ينسب به محار  
 وأدخل رياض علومها وأشهر عيسر الفضل منها في دجا الاستحار  
 وأقطف زهور العلم من أفنانها \* لتغوز بالجنات والأنهار  
 وتعال من فضل الإمام مكارما \* ترقى بها في سائر الأقطار

الطبعة الأولى بالمطبعة العلمية سنة ١٣١٢ هجرية



بسم الله الرحمن الرحيم

\* (قال أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب  
ابن عيينة بن عبد بن عدي بن زيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف بن

محمد الله في الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين  
كفروا برهم يعدلون والمحمد الله الذي لا يؤدي شكر نعمة من نعمه الا نعمة  
منه توجب على مؤدي شكر ماضى نعمه باذاتها نعمة حادثة يجب عليه شكره  
بها ولا يبلغ الواصفون كنه عظامته الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه  
به خلقه واحده في جدا كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله واستعينه  
استعانة من لا حول له ولا قوة الا به واستهديه بهداه الذي لا يضل من لاذ به عليه  
واستغفره لما ازلت واخرت استغفار من يقر بعبوديته ويعلم انه لا يغفر ذنبه  
ولا يغنيه منه الا هو واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا  
عبده ورسوله بعنه والناس صنفان احدهما اهل كتاب يدلو من احكامهم  
وكفروا بالله واغتموا كتب باصاغوه بالسفتم فخلطوه بحق الله الذي انزل عليهم

بَلَدُ كَرَالَةِ تَبَارُكُ وَتَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ كُفْرِهِمْ فَقَالَ تَعَالَى جَلَّ جَلَدُهُ إِنَّ  
مِنْهُمْ لِقَوْمٌ يُقَالُونَ السُّنْتُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَاهُمْ مِنَ الْكِتَابِ  
وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَاهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ  
كَافِرُونَ ثُمَّ قَالَ قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ  
اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لِيْلَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَبِئْسَ لِمَنْ يَكْسِبُونَ  
\* (وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ) وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزْرُ بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ  
اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلِ قَاتِلِهِمْ اللَّهُ أَلَمْ  
يُؤْفَكُوا فَتَأْخُذُوا أَجْرَهُمْ وَرَهْبَانَهُمْ أَرَبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ الْآيَةُ \* (وَقَالَ)  
تَبَارُكُ وَتَعَالَى أَلَمْ تَرَأِ الَّذِينَ أَتَوْا مُصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِهِ ثُمَّ  
بَلَغُوا حِينًا يَدْعُوهُ لَوِ كَفَرُوا وَهَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سُبُلًا إِلَى آخِرِ  
الْآيَةِ وَصَنَفَ كَفَرُوا بِاللَّهِ فَأَبْتَسَعُوا لِمِ يَأْتِيهِمُ اللَّهُ وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ حِجَابًا  
وَحُشِبَافًا وَصَوَّرُوا اسْتَحْسَنُوهَا وَنَزَّلُوا أَسْمَاءَ افْتَعَلُوهَا وَدَعَوْهَا آلَهُةً وَعِبَدُوهَا  
فَإِذَا اسْتَحْسَنُوا غَيْرَ مَا عِبَدُوا مِنْهَا أَلْقَوْهُ وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ غَيْرَهُ فَعْبَدُوهُ فَأُولَئِكَ  
الَّذِينَ سَيُحْكَمُ لَكُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْجَحِيمِ سَبِيلُهُمْ فِي هَذَا وَقِي عِبَادَةٌ مَا اسْتَحْسَنُوا مِنْ  
خُوتٍ وَدَابَّةٍ وَنَجْمٍ وَنَارٍ وَغَيْرِهِ فَقَدْ كَرَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَوَابًا  
مِنْ جَوَابِ بَعْضِ مَنْ عِبَدَ غَيْرَهُ مِنْ هَذَا الصَّنَفِ فَهَكَذَا جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْهُمْ قَوْلُهُمْ  
أَنَا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَأَنَا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ (وَحَكِي) جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْهُمْ  
لَا تَذَرْنَا آلهَتَكُمْ وَلَا تَذَرْنَا دَاوِلًا وَسَوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسِرًا وَقَدْ أَضَلُّوا  
كَثِيرًا وَقَالَ تَعَالَى وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَانَ صَدِيقًا نَبِيًّا إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ  
يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا وَقَالَ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ  
إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ قَالُوا نَعْبُدُ آبَاءَنَا مَا قَنَظِلْ لَهَا مِنْ قَبْلُ قَالُوا  
يَسْمَعُونَ أَتَدْعُونَنَا أَوْ يُنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضَرُّونَ وَقَالَ فِي جَمَاعَتِهِمْ يَقُذِّرُهُمْ مِنْ  
نَعْمِهِ وَيَحْذَرُهُمْ ضَلَالَتَهُمْ طَاعَةٌ وَمُنَّةٌ عَلَى مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ وَاذْكُرْ وَانْعَمَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ  
إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ

من النار فانفذكم منها الآية \* (قال الشافعي) \* فكأنوا قبل انقاذهم بأهم بحمد  
 صلى الله عليه وسلم أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم بجمعة هم أعظم الأمور الكفر  
 بالله وابتداع ما لم يأذن به الله تبارك وتعالى عما يقولون علوا كبيرا لا اله غيره  
 سبحانه وبحمده رب كل شيء وخالقه من حيي منهم فكما وصف حاله حيا طامسا لا  
 قائلا بسخط ربه مزدا دا من معصيته ومن مات فكما وصف قوله وعمله صار إلى  
 عذابه فلما بلغ السكاب أجله وحق قضاء الله باظهار دينه الذي اصطفاه بعد  
 استعلاء معصيته التي لم يرض فتح أبواب سماواته لامتته كالم نزل يجري في سابق  
 علمه عند نزول قضاؤه في القرون الخالية قضاؤه وأنه يقول جل ثناؤه كان  
 الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فكان خيرته المصطفى  
 لوجهه المنتخب لرسالته المفضل على جميع خلقه بفتح رحمة وختم نبوته  
 وأعم ما أرسل به رسلا قبله المرفوع ذكره مع ذكره في الأولى والشافع المشفع  
 في الأخرى أفضل خلقه نفسا واجمعهم لكل خلق رضيه في دين ودنيا وخيرهم  
 نسبا ودارا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعرفنا خلقه ونعمه الخاصة  
 والعامّة والنفع في الدين والدنيا به فقال لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه  
 ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم إلى قوله العظيم وقال لتندram  
 القرى ومن حولها وأم القرى مكة ومن فيها قومه وقال وانذر عشيرتلك  
 الاقربين وقال وانه لذكرك ولقومك وسوف تسئلون \* (قال الشافعي) \*  
 أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد من قوله وانه لذكرك  
 ولقومك قال يقال عن الرجل فيقال من العرب فيقال من أي العرب فيقال من  
 قريش \* (قال الشافعي) \* وما قال مجاهد من هذا بين في الآية مستغنى فيه  
 بالتعزيل عن التفسير فخص جل ثناؤه قومه وعشيرته الاقربين في النذارة وقوم  
 الخلق بها بعدهم ورفع بالقرآن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خص قومه  
 بالنذارة اذ بعثه فقال وانذر عشيرتلك الاقربين وزعم بعض أهل العلم بالقرآن  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف ان الله بعثني أن أنذر

مشير في الاقرب بين وانتم مشير في الاقربون \* (قال الشافعي) \* اخبرنا سفيان بن  
 عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ورفعنا لك ذكرك قال لا اذكر الا ذكر  
 مني اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله \* (قال الشافعي) \* يعني  
 والله اعلم ذكره عند الايمان بالله والاذان ويحتمل ذكره عند تلاوة القرآن وعند  
 العمل بالطاعة والوقوف عن المعصية لله فصولي الله على سيدنا محمد كلما ذكره  
 اذا كرون وغفل عن ذكره العاقلون وصلى الله عليه في الاولين والاخرين  
 افضل واكثر واذا ذكر ما صلى على احدهم خلقه وز كانوا يابكم بالصلاة عليه  
 افضل ما ذكرى احدا من امة بصلاته عليه والسلام عليه ورجة الله وبركاته  
 وجزاه الله عنا افضل ما جرى رسلا عن ارسلى اليه فانه انقذنا به من الهلكة  
 وجعلنا من خير امة اخرجت للناس دايما بين يديه الذي ارتضاء واصطفى به  
 ملائكته ومن انعم به عليه من خلقه فلم تمس بنا نعمة ظهرت ولا بطنت لنا بها  
 حطمان دين ودنيا ودفع عنا بها مكروه فم ما وفي واحد منها الا ومحمد صلوات  
 الله عليه سبها القائد الى خيرها والهادى الى ارشدها الذائد عن الهلكة  
 وموارد السوء في خلاف الرشيد المنبه للاسباب التي توردها الهلكة القائم  
 بالنصيحة في الارشاد والانذار فيها فصلي الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما  
 صلى على ابراهيم وآل ابراهيم انه جيد مجيد وانزل الله عليه الكتاب فقال وانه  
 لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد  
 فنقلهم به من الكفر والعصى الى الضياء والهدى وبين فيه ما أحل وما  
 بالوسع على خلقه وما حرم لما هو اعلم به من حظهم في الكف عنه في الآخرة  
 والاولى وابتهلى طاعتهم بان عبدتهم يقول وعمل وامسالك عن محارم  
 جاهلها وانابهم على طاعته من الخلود في جنته والنجاة من نعمته بما  
 عظمت به نعمته جل ثناؤه واعلمهم ما اوجب على اهل معصيته من خلاف  
 ما اوجب لاهل طاعته ووعظهم بالاخبار عن كان قبلهم ممن كان أكثر  
 منهم أموالا واولادا واطول أعمارا واجدادا ثارا فاستمروا بخلافهم في حياة



ديارهم فازفتم عند نزول قضائه من اياهم دون آمالهم ونزلت بهم عقوبته  
 عند انتضاء آجالهم ليعتبروا في أنف الاوان ويتفهموا بحلية التبيان  
 وينتبهوا قبل رين الغفلة ويعملوا قبل انقطاع المدة حين لا يعتب مذهب  
 ولا تؤخذ فديته وتجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تؤذ  
 لو ان ييتها وبينته أمد بعيدا فكل ما أنزل الله في كتابه جل ثناؤه رحمة ووجهة له  
 من علمه وجهله من جهله لا يعلم من جهله ولا يجهل من علمه والناس  
 طبقات في العلم موقعهم من العلم بقدر درجاتهم فيه فحق على طلبة العلم بالورع  
 غاية جهدهم في الاستبصار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه  
 واخذ الاصل النية لله في استدراك علمه نصا واستنباطا والرغبة الى الله في العون  
 عليه فانه لا يدرك خير الا بعونه فان من أدرك علم أحكام الله من كتابه نصا  
 واستدلالا ووقفه الله للقول والعمل بما علم منه فاز بالفضيلة في دينه ودنياه  
 وانفتحت عنه الريب ونورن في قلبه الحكمة واستوجب في الدين موضع  
 السعادة ففسأل الله المبتدئ لئلا ينعمه قبل استحقاقها المدعى اعلى ما مع تقصيرنا  
 في الاتيان على ما اوجب به من شكره بها المجاعلنا في خيراته أخرجه للناس  
 أن يرزقنا فهم ما في كتابه ثم سنة نبهه صلى الله عليه وقلوا وعملا يؤدى به اعنا  
 حقه ويوجب لنا نافلة من يده \* (قال الشافعي) \* فليست تنزل بأحد من أهل دين  
 الله نازلة الا وفي كتاب الله جل ثناؤه الدليل على سبيل الهدى فيما قال الله تعالى  
 كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط  
 العزيز الحميد وقال وأنزلنا اليك الذر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلمهم  
 يتكفرون وقال وأنزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء وهدى ورحمة الآية  
 وقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان  
 ولكن جعلناه نورا هدى به من تشاء من عبادنا واذك لتهدى الى صراط مستقيم  
 صراط الله الآية

\* (قال الشافعي) \* والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الاصول متشعبة الفروع  
 فأقبل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة انها بيان لمن نوطب بها عن نزل  
 القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وان كان بعضها أشد ثباتا كيدامن بيان  
 بعض ومختلفة عنده من يجهل لسان العرب \* (قال الشافعي) \* فاجامع ما أبان الله  
 لمخلقه في كتابه مما تعبد به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه (فمنها)  
 ما أبانه الله لمخلقه نصوصا مثل جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحج وصوما  
 وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن وحرم الزنا والخمر وأكل الميتة والدم  
 ولحم الخنزير وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما بين نصا ومنه  
 ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم مثل عدد  
 الصلاة والزكاة ووقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه ومنه ما سن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه لله تعالى نص حكم وقد فرض الله في  
 كتابه طاعة رسوله والانتها إلى حكمه فمن قبل عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في فرض الله قبل ومنه ما فرض الله جل ثناؤه على خلقه الاجتهاد في طلبه  
 وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض الله عليهم فانه يقول  
 ولنبولونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم وقال وليبتلى  
 الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم وقال عسى ربكم أن يهلك عدوكم الآية  
 \* (قال الشافعي) \* فوجههم بالقبلة إلى المسجد الحرام فقال لنبيه صلى الله  
 عليه وسلم قد نرى تقبل وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها الآية  
 قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره الآية  
 وقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانه للحق من ربك  
 الآية \* (قال الشافعي) \* فدلهم جل ثناؤه اذا غابوا عن عين المسجد الحرام على  
 صواب الاجتهاد مما فرض عليهم منه بالعقول التي ركب فيهم المميزات بين  
 الاشياء وأضدادها والعلامات التي نصبها لهم دون عين المسجد الحرام الذي  
 أمرهم بالتوجه شطره فقال وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات

البر والبصر وقال وعلامات وبالضمهم يهتدون \* (قال الشافعي) \* فكانت  
العلامات جبالا واما نهارا فيها أرواح معروفة الاسماء وان كانت مختلفة  
المهاب وشمسا وقمران نجوم ماعروفة المطالع والمغارب والمواضع من الفلك  
ففرض عليهم الاجتهاد بالتوجه شطر المسجد الحرام بما دلهم عليه مما وصفت  
فكانوا ما كانوا يجتهدون غير من ايلين أمره جل ثناؤه ولم يجعل لهم اذا غابت عنهم  
عن المسجد الحرام أن يصطلوا حيث شاؤوا وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال  
أحسب الانسان أن يترك سدي والسدي الذي لا يؤمر ولا ينهى \* (قال  
الشافعي) \* وهذا يدل على أنه ليس لاحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يقول الا بالاستدلال بما وصفت في هذا وفي العدل وفي جزاء الصيد ولا  
يقول بما استحسن فان القول بما استحسن نهي يحذره لا على مثال سبق ومنه  
ما دل الله خلقه على الحكم به ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر فوجههم  
بالقبلة الى المسجد الحرام وجعل لهم علامات يهتدون بها للتوجه اليه وأمرهم  
أن يشهدوا ذوى عدل والعدل أن يعمل بطاعة الله فكان لهم السبيل الى علم  
العدل والذي يخالفه وقد وضع هذا في موضعه وقد وصفت بجلالته رجوت  
أن تدل على ما وراءها مما في مثل معناها ان شاء الله تعالى

### باب اجماع البيان الاول

وقال الشافعي قال الله جل ثناؤه في المتمتع فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما  
استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك  
عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فكان بينا عند  
من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاث في الحج والسبعة في المرجع عشرة أيام  
كاملة ثم قال الله تلك عشرة كاملة فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين  
واحتملت أن يكون أعلمهم ان الثلاثة اذا جمعت الى السبعة كانت عشرة  
كاملة وقال وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأقمناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين  
ليلة فكان بينا عند من خوطب بهذه الآية ان ثلاثين وعشرا أربعون ليلة

\*(قال الشافعي)\* وقوله جل ثناؤه أربعين ليلة يحتمل ما احتملت الآية قبلها من أن تكون اذا جعت ثلاثون الى عشرة كانت أربعين وان يكون زيادة في التبيين \*(قال الشافعي)\* وقال الله جل ثناؤه كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات الآية وقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه الآية \*(قال الشافعي)\* فاقتصر عليهم الصوم ثم بين انه شهر والشهر عندهم ما بين الالامين وقد يكون ثلاثين وتسعا وعشرين فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين وكان في الآيتين قبله زيادة تبيين جماع العدد \*(قال الشافعي)\* واشبه الامور بزيادة تبيين جملة العدد في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشرون تكون زيادة في التبيين لانهم لم يزلوا يعرفون بهذين العددين وجماعه كما لم يزلوا يعرفون شهر رمضان

### باب البيان الثاني

\*(قال الشافعي)\* قال الله جل ثناؤه واذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين الآية وقال ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا وقال الشافعي في فاقى كتاب الله على البيان في الوضوء دون الاستنجاء بالحجارة وفي الغسل من الجنابة ثم كان أقل غسل الوجه والاعضاء مرة واحدة واحتمل ما هو أكثر منها فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة وتوضأ ثلاثا فدل على ان أقل غسل الاعضاء يجزى وان أقل عدد الغسل مرة واحدة واذا اجزأت واحدة والثلاث اختيار ودلت السنة على انه يجزى في الاستنجاء ثلاثة أحجار ودل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يكون منه الوضوء وما يكون منه الغسل ودل على ان الكعبين والمرقين مما يغسل لان الآية تحتمل أن يكونا حديثي الغسل وأن يكونا داخلين في الغسل فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للعقاب من النار دل على أنه غسل لا مسح \*(قال الشافعي)\* وقال الله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس

بما ترك ان كان له ولدا لائمه وقال ولكم نصف ما ترك اذ واجكم ان لم يكن  
 لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن الا لائمه ﴿قال الشافعي﴾  
 فاستغنى بالتزويل في هذا عن الخبر وغيره ثم كان لله فيه شرط ان يكون بعد  
 الوصية والدين فدل الخبر على ان لا يجاوز بالوصية الثلث

### ﴿باب البيان الثالث﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا  
 موقوتا وقال واقموا الصلاة واتوا الزكاة وقال واعملوا الحج والعمرة لله ﴿قال  
 الشافعي﴾ ثم بين على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم عند ما فرض من  
 الصلوات ومواقيتها وسنتها وعدد الزكاة ومواقيتها وكيف عمل الحج والعمرة  
 وحيث يزول هذا ويثبت وتختلف سنته وتتفق ولهذا اشباه كثيرة في القرآن  
 والسنة

### ﴿باب البيان الرابع﴾

﴿قال الشافعي﴾ وكل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه  
 كتاب وفيما كتبناه في كتابنا هذا من ذكر ما سن الله به على العباد من  
 تعلم الكتاب والحكمة دليل على ان الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مع ما ذكرنا مما افترض الله على خلقه من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم  
 وبين موضعه الذي وضعه الله به من دينه الدليل على ان البيان في الفرائض  
 المنصوصة في كتاب الله عز وجل من أحده هذه الوجوه متما ما في الكتاب  
 على غاية البيان فيه فلم يحتاج مع التزويل فيه الى غيره ومنها ما في على غاية  
 البيان في فرضه وافترض الله طاعة رسوله فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن الله كيف فرضه وعلى من فرضه ومتى يزول فرضه ويثبت ويجب ومنها  
 ما بينه من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم بلا نص كتاب ﴿قال الشافعي﴾ وكل شيء  
 منها يبان في كتاب الله جل ثناؤه فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته بفرض الله طاعة رسوله صلى الله عليه  
 وسلم على خلقه وان انتهوا الى حكمه فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله من الله قبل لما افترض الله من طاعته فيجمع القبول لما في كتاب الله وسنة  
رسوله صلى الله عليه وسلم القبول لكل واحد منهما عن الله وان تفرقت  
فروغ الاسباب التي قبل بها عنهما كما أحل وحرم وفرض وحذر باسباب مفرقة  
كما شاء جل ثناؤه لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون

### باب البيان الخامس

وقال الشافعي قال الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت فول وجهك شطر  
المسجد الحرام وحيث كنتم فولوا وجوهكم شطره وقال الشافعي في فرض  
عليهم حيث ما كانوا أن يولوا وجوههم شطره وشطره جهته في كلام العرب  
إذا قلت أقصد شطر كذا معروفة أنك تقول أقصد عين كذا يعني أقصد  
نفس كذا وكذلك تلقاه جهته أي استقبل تلقاه وجهته وإن كلاهما معنى واحد  
وإن كانت بالفاظ مختلفة قال خفاف بن بديه

ألا من مبلغ عمرار سولا \* وما نعى الرسالة شطر عمرو

وقال ساعدة بن جوبة الهذلي

أقول لام زنباع أقيمي \* صدور العيس شطر بني تميم

وقال لقيط الأيادي

وقد أظلم من شطر نعركم \* هول له ظلم تغشاكم قطعا

وقال الشاعر

إن العيب تهادى في مخارها \* فشطرها بصر العينين معجور

وقال الشافعي يريد تلقاءها بصر العينين ونحوها تلقاء جهتها وقال الشافعي

وهذا كله مع غيره من أشعارهم يبين معنى أن شطر الشيء فصد عين الشيء إذا كان  
معانينا فيما للصواب وإذا كان مغيبا فيما لا جتهاد بالتوجه إليه وذلك أكثر ما يمكنه

فيه وقال الشافعي قال الله عز وجل جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات

البر والبحر وقال جل ثناؤه وعلامات وبالنجم هم يهتدون وقال الشافعي

فخلق لهم العلامات ونصب لهم المسجد الحرام وأمرهم أن يترجعوا إليه وإنما

توجههم اليه بالعلامات التي خلقها لهم والعقول التي ركبها فهمم التي استدلوا بها  
على معرفة العلامات فكل هذا بيان ونعمة منه جل ثناؤه وقال جل ثناؤه  
وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله وقال جل ثناؤه ممن ترضون  
من الشهداء ولا يأتى الشهداء إذا مدعوا فأبان أن العدل العامل بطاعته  
فمن رآوه عاملا بها كان عدلا ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل وقال جل  
ثناؤه ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من  
النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة فكان المثل على الظاهر أقرب  
الاشياء شها في العظم من البدن (واتفقت) مذاهب من تسكلم في الصيد من  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقرب الاشياء شها من البدن فنظرنا  
الى ما قتل من ذوات الصيد أى شئ كان من النعم أقرب منه شها فديناه به ولم  
يحتل المثل من النعم القيمة قيماله فيه مثل في البدن من النعم الامستكرها باطنا  
فكان الظاهر الام أولى المعنيين بها (قال الشافعي) وهذا الاجتهاد الذي  
يطلبه المحاكم بالدلالة على المثل وهذا الصنف من العلم دليل على ما وصفت  
قبل هذا على ان ليس لاحد أبدا أن يقول فى شئ حل ولا حرم الا من جهة العلم  
وجهة العلم الخبر فى الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس (ومعنى هذا الباب)  
معنى القياس لانه يطلب فيه الدليل على صواب القبلة والعدل والمثل  
والقياس ما طلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة لانهما  
علم الحق المفترض طلبه ككتاب ما وصفت قبله من القبلة والعدل والمثل  
وموافقة تكون من وجهين أحدهما ان يكون الله أو رسوله صلى الله عليه  
وسلم حرم الشئ منه منصوصا أو أحله لمعنى فاداو جلدنا ما فى مثل ذلك المعنى فيما  
لم ينص فيه به بينه كتاب الله ولا سنة أو إلهنا أو حرمناه لانه فى معنى الحلال  
أو الحرام أو نجس الشئ يشبه النجس منه والشئ من غيره ولا نجد شيئا أقرب به شها  
من أحدهما فنلحقه بأولى الاشياء به شها كما قلنا فى الصيد (قال الشافعي) وفى  
العلم وجهان الاجماع والاختلاف وهما موضوعان فى غير هذا الموضع (وقال

الشافعي **﴿ ومن جماع علم كتاب الله العلم بان جميع كتاب الله انما نزل بلسان  
 العرب والمعرفة بتأنيخ كتاب الله ومنه وخصه والغرض في تنزيله والادب  
 والارشاد والاباحة والمعرفة بالموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم  
 من الابانة عنه فيما احكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه  
 وسلم وما اراد بجميع قرائضه ومن اراد كل خلقه ام بعضهم دون بعض وما  
 اقترض على الناس من طاعته والانتفاء الى امره ثم معرفة ما ضرب فيها من  
 الامثال الدوال على طاعته الميمنة لاجتناب معصيته وترك الغفلة عن الخط  
 والازدياد من نوافل الفضل **﴿ قال الشافعي ﴾** فالواجب على العالمين ان لا  
 يقولوا الامن **﴿ ثبت علموا وقد تكلم في العلم من لوازمك عن بعض ما تكلم  
 فيه منه لكان الامساك اولى به واقرب الى السلامة ان شاء الله فقال قائل  
 منهم ان في القرآن عربيا واعجميا **﴿ قال الشافعي ﴾** والقرآن يدل على ان ليس  
 من كتاب الله شيء الا بلسان العرب **﴿ قال الشافعي ﴾** ووجدنا في هذا القول  
 من قبل ذلك منه تقليدا له وترك المسئلة له عن حجة ومسئلة غيره ممن خالفه  
 وبالتقليد اغفل من اغفله منهم والله يغفر لنا ولهم ولعل من قال ان في  
 القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه ذهب الى ان من القرآن خاصا يجهل  
 بعضه بعض العرب **﴿ قال الشافعي ﴾** ولسان العرب اوسع الاسنة مذهبا  
 واكثرها الفاظا ولا نعلم بحيط بجميع علمه انسان غير نبي الله ولكنه لا يذهب  
 منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه والعلم به عند العرب  
 كالعلم بالسنة عند اهل العلم بالفقه ولا نعلم رجلا جاع السن فلم يذهب عليه  
 منها شيء واذا جاع علم عامة اهل العلم بها اتى على السن واذا فرق علم كل واحد  
 منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيرهم وهم في  
 العلم طبقات منهم الجامع لا كثره وان ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لاقل مما  
 جمع غيره وليس قليل ما ذهب من السن على من جمع اكثره اذ لا على ان  
 تطاب علمه عند غير اهل طبقة من اهل العلم بل يطالب عند نظرائه ما ذهب****



عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي  
 فينفر درجة العلماء بجمعها وهم درحات فيمأوعوامتها وهكذا لسان العرب  
 عند خاصتها وامتثالها لا يذهب منه شيء عليها ولا يطلب عند غيرها ولا يعلمه إلا من  
 قبله عنها ولا يشر كها فيه إلا من أتبعها في تعلمه منها فن قبله منها فهو من أهل  
 لسانها وامتثالها صار غيرهم من غير أهل بتركها فإذا صار إليه صار من أهل وعلم  
 أكثر اللسان في أكثر العرب أعم من علم أكثر السنن في أكثر العلماء  
 قال الشافعي رحمه الله فان قال قائل فقد نجد من الجهم من ينطق بالشئ من لسان  
 العرب فذلك يحتمل ما وصفت من تعلمه منهم فان لم يكن ممن تعلمه منهم فلا  
 يوجد ينطق إلا بالقليل منه ومن ينطق بالقليل منه فهو تبع للعرب فيه ولا  
 يتركها إذا كان اللفظ قبل تعلمها أو نطق به موضوعا أن يوافق لسان الجهم  
 أو بعضها دليل من لسان العرب كما يتفق القليل من السنة الجهم المتباينة في  
 أكثر كلامها مع تنافي ديارها واختلاف ألسنتها وبعد الأوامر بينها وبين  
 من وافقت بغض لسانه منها قال الشافعي رحمه الله فان قال قائل ما المحجة في أن  
 كتاب الله محض بلسان العرب ولا يخلطه فيه غيره والمحجة فيه كتاب الله قال  
 الله عز وجل وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه فان قال قائل فان الرسل  
 قبل محمد صلى الله عليه وسلم كانوا يرسلون إلى قومهم خاصة وإن محمد صلى الله  
 عليه وسلم بعث إلى الناس كافة فقد يحتمل أن يكون بعث بلسان قومه خاصة  
 دون السنة الجهم ويكون على الناس كافة أن يتعلموا لسانه أو ما أطاقوا منه  
 ويحتمل أن يكون بعث بالسنة الجهم فهل من دليل على أنه بعث بلسان قومه خاصة  
 دون السنة الجهم قال الشافعي رحمه الله فالدلالة على ذلك بينة في كتاب الله في غير  
 موضع في اللسان قال الشافعي رحمه الله فإذا كانت السنة مختلفة بما لا يفهم بعضهم  
 عن بعض فلا بد من أن يكون بعضهم تبع لبعض وإن يكون الفضل في اللسان  
 المتبع على التابع وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي صلى  
 الله عليه وسلم ولا يجوز والله أعلم أن يكون أهل لسانه اتباعا لأهل لسان غير لسانه

في حرف واحد بل كل لسان يسبح للسانه وكل أهل دين قبله فعلينهم الباق دينه  
وقد بين الله ذلك في غير آية من كتابه قال الله عز وجل وانه لتنزيل رب العالمين  
نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين وقال  
وكذلك أنزلناه حكما عربيا وقال وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أُم  
القرى ومن حولها وقال حم والكتاب المبين إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم  
تعقلون وقال قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون وقال الشافعي رحمه الله  
في كتابه عربيا في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بأن في عنه جل ثناؤه  
كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال جل ثناؤه ولقد نعلم أنهم  
يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين  
وقال ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربي وقال  
الشافعي رحمه الله وعرفنا قدره بما خصنا به من كتابه فقال لقد جاءكم رسول من  
أنفسكم الآية وقال هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم الآية (قال  
الشافعي رحمه الله) وكان معاوية رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم من انعامه عليه أن قال  
وانه لذكر لك واقتومك فنص قومه بالذكركم به بكتابيه وقال وانذر عشيرتكم  
الاقربين وقال ولتنذر أُم القرى ومن حولها وأُم القرى مكة وهي بلدة وبلد  
قومه فجعلهم في كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة وقضى أن  
ينذر باللسانهم العربي لسان قومه منهم خاصة وقال الشافعي رحمه الله فعلى كل مسلم  
أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهده أن لا إله الا الله وأن محمدا  
عبده ورسوله ويتلوه كتاب الله وينطق بالذكركم فيما افترض عليه من التكبير  
وأمر به من التسبيح والشهد وغير ذلك فما ازداد من العلم باللسان الذي  
جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرا له كما عليه أن يتعلم  
الصلاة والذكركم في ما يأتي البيت وما أمر بآياته ويتوجه لما وجه له  
ويكون تبعاً فيما افترض عليه ويندب اليه لا متبوعاً (قال الشافعي رحمه الله) وانما  
بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره لانه لا يعلم من

ايضاح جل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وثرث في وجوهه وجماع  
 معانيه وتفرقها ومن علمه انتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل  
 لسانها فكان تبسبه العامة على ان القرآن نزل بلسان العرب خاصة نصيحة  
 للمسلمين والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه أو ادراك نافذة خير لا يدعها الآمن  
 سغه نفسه وترك موضع خطئه فكان يجمع مع النصيحة لهم القيام بإيضاح  
 الحق وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين طاعة الله وطاعة الله جامعة للخير  
 قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن زياد بن علاقة قال سمعت جرير  
 ابن عبد الله البجلي يقول يا بيعت النبي صلى الله عليه وسلم على النصيحة لكل مسلم  
 وأخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن  
 عيم الداري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين  
 النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال الله ولكتابيه ولنبيه ولأئمة  
 المسلمين وعامتهم قال الشافعي رحمه الله وأما ما طاب الله بكتابيه العرب بلسانها  
 على ما تعرف من معانيها وكان ما تعرف من معانيها اتساع لسانها وأن  
 فطرتهم أن يحاط بالشيء منه عما ظاهر إرادته العام الظاهر ويستغنى  
 بآوله عما تضمنه عن آخره وما ظاهر إرادته العام ويدخله الخاص فيستبدل  
 على هذا ببعض ما خوطب به فيه وما ظاهر إرادته الخاص وظاهر يعرف  
 في سياقه أنه إرادته غير ظاهره وكل هذا موجود علمه في أول الكلام  
 أو وسطه أو آخره وتبدئ الشيء من كلامه تبين أول لفظها فيه عن  
 آخره وتبدئ الشيء من كلامه تبين آخر لفظها فيه عن أوله وتكلم  
 بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف بالإشارة ثم يكون هذا  
 عندها من أعلى كلامها لا أفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها وتسمى الشيء  
 الواحد بالأسماء الكثيرة ويسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة وكانت  
 هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به وإن اختلفت  
 أسباب معرفتها معرفة واضحة عندها ومستكرا عند غيرها فمن جهل هذا

من لسانها أو بلسانها أنزل الكتاب وطلعت السنة فكلف القول في علمها  
تسكينها بجهل بلهه ومن تسكينها بجهل وما لم تثبت معرفته كانت موافقته  
للصواب أن وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة والله أعلم وكان بخطائه غير  
ممنور إذ نطق فيما لا يصح علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه

• (باب بيان ما نزل من الكتاب عام ما رآه العام ويدخله الخصوص) •  
• (قال الشافعي) • قال الله جل ثناؤه الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل  
وقال جل ثناؤه خلق السموات والأرض وقال وما من دابة في الأرض إلا على  
عناقه رزقها فهذا عام لا خاص فيه • (قال الشافعي) • فكل شيء من سماء وأرض  
وذى روج وشجر وغير ذلك فالله خلقه وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستورها  
ويستودعها وقال الله ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن  
يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه وهذا في معنى الآية التي  
قبلها وانما أريد به من أطلق الجهاد من الرجال وأيسر لأحد منهم أن يرغب  
بنفسه عن نفس النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الجهاد وألم يطقه ففي هذه الآية  
الخصوص والعموم وهذا في معنى الآية قبلها وقال جل ثناؤه والمستضعفين  
من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية  
الظالمة أهلها الآية • (قال الشافعي) • وهكذا قول الله جل ثناؤه حتى إذا أتيا  
أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما وفي هذه الآية دلالة والله أعلم  
على أنه لم يستطعما كل أهل القرية فهي في معناها وفي القرية الظالم  
أهلها خصوص لان كل أهل القرية لم يكن ظالما قد كان فيهم المسلم ولكنهم  
كانوا فيها مكثورين وكانوا فيها الأقل • (قال الشافعي) • وفي القرآن نظائر  
لهذا يكتفي بهذا إن شاء الله منها وفي السنة له نظائر موضوعة في مواضعها

• (باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص) •

• (قال الشافعي) • قال الله جل ثناؤه يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى  
وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال جل ثناؤه

كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات  
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر  
 وقال جل ثناؤه إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا \* (قال الشافعي) \*  
 فبين في كتاب الله أن في هاتين الآيتين العموم والخصوص وأما العموم  
 منهما ففي قوله تعالى أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل  
 لتعارفوا فكل نفس خوطبت بهذا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقبله وبعده مخلوقة من ذكر وأنثى وكلها شعوب وقبائل والخاص منها في قول  
 الله إن أكرمكم عند الله أتقاكم لأن التقوى انما تكون على من عقلها وكان  
 من أهلها من البالغين من بني آدم دون الخلقين من الدواب سواهم ودون  
 المغلوبين على عقولهم منهم والاطفال الذين لم يبلغوا عقل التقوى منهم فلا  
 يجوز أن يوصف بالتقوى وخلافها إلا من عقلها وكان من أهلها أو خالفها  
 فكان من غير أهلها \* (قال الشافعي) \* والكتاب يدل على ما وصفت وفي  
 السنة دلالة عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن  
 النائم حتى يستيقظ والصبي حتى يبلغ والجنون حتى يفيق \* (قال الشافعي) \*  
 وهكذا التنزيل في الصوم والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ومن  
 بلغ ممن غلب على عقله ودون المحض في أيام حيضهن

\*(باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به الخاص)\*

\*(قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه الذين قال لهم الناس إن الناس قد جعوا  
 لكم فاحشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل \* (قال الشافعي) \* فإذا  
 كان من مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا غير من جع لهم من الناس وكان  
 المتبرون لهم ناسا غير من جع لهم وغير من معه ممن جع عليه وكان الجامعون  
 لهم ناسا فالدلالة في القرآن بينة بما وصفت من أنه انما جع لهم بعض الناس  
 دون بعض والعلم محيط أن لم يجمع لهم الناس كلهم ولم يخبرهم الناس كلهم ولم  
 يكرهواهم الناس كلهم وقال الشافعي \* ولكنه لما كان اسم الناس يقع على ثلاثة

تفرو على جميع الناس وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم كان صحافي لسان  
العرب أن يقال الذين قال لهم الناس وإنما الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر  
ان الناس قسبوا إلى كم يعنون المنصرفين عن أحد وانما هم جماعة غير كثير  
من الناس الجامعون منهم غير المجموع لهم والخبرون للمجموع لهم غير  
الطائفتين والاكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين ولا المجموع لهم ولا  
الخبرين وقال الله جل ثناؤه يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين  
يدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له وان يسلمهم الذباب شيئا  
لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب **وقال الشافعي** **﴿**فمخرج اللفظ  
عام على الناس كلهم وبين عند اهل العلم لسان العرب منهم انه انما يراد  
بهذا اللفظ العام الخارج بعض الناس دون بعض لانه لا يخاطب به اذا الامن  
يدعو من دون الله الها آخر تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ولان فيهم من  
المؤمنين المغلوبين على عقولهم وغير البالغين من لا يدعوه معه الها **وقال**  
**الشافعي** **﴿**وهذه في معنى الآية قبلها عند اهل العلم باللسان والآية قبلها  
أوضح عند غير اهل العلم لكثرة الدلالات فيها **وقال الشافعي** **﴿**قال الله  
جل ثناؤه ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس فالعلم يحيط ان شاء الله ان  
الناس كلهم لم يحضر واعرفة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم الخاطب بهذا ومن معه ولكن صحيح من  
كلام العرب أن يقال أفيضوا من حيث أفاض الناس يعني بعض الناس  
**وقال الشافعي** **﴿**وهذه الآية في مثل معنى الآيةتين قبلها وهي عند العرب  
سواء والآية الاولى أوضح عند من يجهل لسان العرب من الثانية والثانية  
أوضح عندهم من الثالثة وليس يختلف عند العلماء من العرب وضوح هذه  
الآيات مع الان أقل البيان عندها كاف من أكثره انما يريد السامع فهم  
قول القائل فافل ما يفهمه به كاف عنده **وقال الشافعي** **﴿**وقال الله عز وجل  
وقودها الناس والحجارة فدل كتاب الله على انه انما أراد وقودها بعض الناس

لقول الله جل ثناؤه أن الذين سمعت لهم من الحسنى أولئك عنها مبغضون

باب المصنف الذي يبين سياقه معناه

قال الشافعي \* قال الله جل ثناؤه وأسألهم عن القرية التي كانت

حاضرة البحر اذ يعدون في السبت اذ تأتيتهم حينئذ يوم السبت شرها ويوم

لا يستون لا تأتيتهم كذلك نبأهم بما كانوا يفسقون قال الشافعي \* فابتدأ

جل ثناؤه ذكر الامر بمسئلتهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر فلما قال

اذ يعدون في السبت الى آخر الآية دل على انه انما أراد أهل القرية لان

القرية لا تكون عادية ولا فسقة بالعدوان في السبت ولا غيره وانه انما أراد

بالعدوان أهل القرية الذين ابلاهم بما كانوا يفسقون وقال وكما قسمنا من

قرية كانت ظالمة وانما نبأهم بما قوما آخرين فلما احسوا باننا اذاهم منها

يركضون قال الشافعي \* وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها فذكر

قسم القرية فلما ذكر انها ظالمة بان السامع أن الظالم انما هو أهلها دون

منزلها التي لا تظلم ولما ذكر القوم المنشئين بعدها وذكر احسانهم اليها

عند القسم احاط العلم انه انما احس اليها من يعرف اليها من الامميين

باب المصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره

قال الشافعي \* قال الله جل ثناؤه وهو يحكي قول اخوة يوسف لا يهيم وما

شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين واسأل القرية التي كافها والعبر التي

اقلنا فم اوانا الصادقون قال الشافعي \* فهذه الآية في مثل معنى الآيات

قبلها لا تختلف عند أهل العلم باللسان انهم انما يخاطبون اباهم بمسئلة أهل

القرية وتأهل العبر لان القرية والعبر لا ينبئان عن صدقهم

باب ما نزل عامادلت السنة خاصة على انه يراد به الخاص

قال الشافعي \* قال الله جل ثناؤه ولا يوبه لكل واحد منهما السدس مما

ترك الى قوله فان كان له اخوة فسلامه السدس وقال ولكم نصف ما ترك

ازواجكم الى قوله فلمن الثمن مما تركتم فابان أن للوالدين وللأزواج ما سمي

في الحالات وكان طام الخرج فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
 أنه انما أراد به بعض الوالدين والمولودين والآية واج دون بعض وذلك أن  
 يكون دين الوالدين والمولودين والزوجين واحدا ولا يكون الوارث منهما قاتلا  
 ولا ملوكا وقال من بعد وصية يوصي بها أودين فابان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان الوصايا يقتصر بها على الثلث لا يتعدى ولا هزل الميراث الثلثان  
 وأبان أن الدين قبل الوصايا والميراث وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي أهل  
 الدين دينهم ولولا دلالة السنة ثم إجماع الناس لم يكن ميراث الامن بعد وصية  
 أودين ولم تعد الوصية أن تكون مبدأة على الدين أو تكون والدين سواء  
 \* وقال الله جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى قوله  
 الى الكعبين فقصد جل ثناؤه قصدا القديمين بالغسل كما قصد الوجه واليدين  
 فكان ظاهر هذه الآية أنه لا يجزئ في القديمين الا ما يجزئ في الوجه من الغسل  
 أو الرأس من المسح وكان يحتمل أن يكون أريد بغسل القديمين أو مسحهما  
 بعض المتوضئين دون بعض فلما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين  
 وأمر به من أدخل رجله في الخفين وهو كامل الطهارة دلت سنة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على أنه انما أريد بغسل القديمين أو مسحهما بعض المتوضئين  
 دون بعض

### باب

\* قال الشافعي \* قال الله جل ثناؤه والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما  
 جزاء بما كسبنا من الاثم ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يقطع في  
 ثمر ولا كثر فدل ذلك على ان لا يقطع الا من سرق من حرز وبين أن لا يقطع  
 الا من بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا \* وقال الله جل ثناؤه الزانية والزاني  
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن فان آتين  
 بغاشية فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب فدل القرآن على أنه انما  
 أراد بجلد المائة الاحرار دون الاماء فلما رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الثيب من الزناة ولم يجلده دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن



المراد بجد الماشية من الزناة الحمران البكران وعلى ان المراد بالقطع في السرقة  
 من سرق من حوز وباعت سرقة ربع دينار دون غيرها ممن لزمه اسم سرقة  
 أو زنا \* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله  
 خمسة وللرسول ولذي القربى الآية فلما أعطى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بني هاشم وبني المطلب سهم ذى القربى دلت سنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم على أن ذال القربى الذين جعل الله لهم سهوا من الخمس بنو هاشم  
 وبنو المطلب دون غيرهم وكل قرشي ذو قرابة وبنو عبد شمس مساوية بني  
 المطلب في القرابة وهم معا بنو أم وأب وان انفرد بعض بني المطلب بولادة من  
 بني هاشم دونهم فلما لم يكن السهم لمن انفرد بالولادة من بني المطلب دون من لم  
 تصبه ولادة بني هاشم منهم دل ذلك على انهم انما أعطوا خاصة دون غيرهم  
 لقرابة حزم النسب مع كسوتهم معا مجتمعين في نصر النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالشعب وقبيله وبعده وما أراد الله بهم خاصة ولقد ولدت بنو هاشم في  
 قريش فما أعطى أحد منهم بولادتهم من الخمس شيئا وبنو نوفل مساويتهم في  
 حزم النسب وان انفردوا بأنهم بنو أم دونهم (قال الشافعي) \* قال الله جل  
 ثناؤه واعلموا انما غنمتم من شيء وان لله خمسة وللرسول الآية (قال الشافعي) \*  
 فلما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم السلب لقاتل في الاقبال دلت سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان الغنيمة الخمسة في كتاب الله عز وجل غير  
 السلب اذا كان السلب مغنوما في الاقبال دون الاسلاب المأخوذة في غير  
 الاقبال وأن الاسلاب المأخوذة في غير الاقبال غنيمة تخمس مع ماسواها من  
 الغنيمة بالسنة (قال الشافعي) \* ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر  
 قطعنا كل من لزمه اسم سرقة وضر بنا مائة كل من زنى بكرا أو ثيبا وأعطينا  
 سهم ذى القربى من بينته وبين النبي صلى الله عليه وسلم قرابة ثم خلاص ذلك  
 الى طوائف من العرب لان له فيهم وشائج أرحام وخصنا السلب لانه من المغنم  
 مع ماسواها من الغنيمة

**باب بيان ما فرض الله في كتابه من اتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم**  
**وقال الشافعي** وضع الله رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وفرضه وكتابه  
الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه بما اقتضى من طاعته وحرم  
من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الايمان برسوله مع الايمان به • فقال  
جل ثناؤه آمنوا بالله ورسوله ولاتقلوا ثلاثة انتهوا خبر السكم انما الله اله واحد  
سبحانه أن يكون له ولد • وقال الله جل ثناؤه انما المؤمنون الذين آمنوا بالله  
ورسوله واذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه فجعل كمال ابتداء  
الايمان الذي ما سواه تبسح له الايمان بالله ثم برسوله معه فلو آمن عبده ولم يؤمن  
برسوله لم يقع عليه اسم كمال الايمان أبدا حتى يؤمن برسوله صلى الله عليه وسلم  
معه • ~~وهكذا~~ كذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل من امتحنه للايمان  
**وقال الشافعي** أخبرنا مالك بن أنس عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار  
عن عمر بن الحكم قال أدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بجماعة فقلت  
يا رسول الله على رقبة أفاعتها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أين الله فقالت في السماء فقال من أنا قالت أنت رسول الله فقال اعتقها **وقال**  
**الشافعي** وهو معاوية بن الحكم كذلك رواه غير مالك وأظن ما لكارجه  
الله لم يحفظ اسمه **وقال الشافعي** يفرض الله عز وجل على الناس اتباع وحيه  
وسنن رسوله صلى الله عليه وسلم فقال في كتابه ربنا وبعث فيهم رسولا  
منهم يتلو عليهم آياته ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم انك أنت العزيز  
الحكيم وقال كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياته ويزكيكم ويعلمكم  
الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون وقال لقدمن الله على المؤمنين  
اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب  
والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين وقال وهو الذي بعث في الاميين  
رسولا منهم الآية وقال واذا كررنا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب  
والحكمة يعظكم به وقال وانزل الله عليك الكتاب والحكمة وعظكم ما لم تكن

تعلم وكان فضل الله عليك عظيما وقال ولد كرن ما يتلى في بيوتكم من آيات الله  
والحكمة الآية (قال الشافعي) قد صكر الله عز وجل الكتاب وشرع  
القرآن وذكر الحكمة فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول  
الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) هو هذا يشبه ما قال  
والله أعلم لأن القرآن ذكر وأتبعته الحكمة وذكر الله جل ثناؤه فتتبع على خلقه  
بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يحز والله أعلم أن يقال إن الحكمة ههنا الآية  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أنها مقر وتتم مع كتاب الله وإن الله افترض  
طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتم على الناس اتباع أمره فلا يجوز أن  
يقال لقول أنه فرض الكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وذلك لما وصفنا من أن الله جل ثناؤه جعل الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم  
مقرونا بالإيمان به وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم مبينة عن الله عز وجل معنى  
ما أراد ودليلا على خاصه وعامة ثم قرن الحكمة بها لكتابها فاتبعها آياه ولم  
يجعل هذا الأحسن خلقه غير رسول الله صلى الله عليه وسلم

فباب فرض الله طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم مقرونة بطاعة الله

ومذ كورة وحدها

وقال الشافعي قال الله جل ثناؤه وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى  
الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد  
ضل سبلا لا مينا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول  
وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول (قال الشافعي)  
فقال بعض أهل العلم أولو الأمر أمراء سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم  
وهكذا أخبرنا عدد من أهل التفسير وهو يشبه ما قال والله أعلم لأن من كان  
حول مكة من العرب لم يكن يعرف أماراة وكانت تأنف أن تعطى بعضها بعضا  
طاعة الأماراة فلما دانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالطاعة لم تكن ترى  
ذلك صلح لتفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأمر وأن يطيعوا أولى

الامر الذين امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوقين على طاعة الله مستثنى  
فيها عليهم وعليهم فقال وان تنازعتم في شئ فردوه الى الله يعني ان اختلفتم في  
شئ فارجعوا الى الشافعي في هذا ان شاء الله كما قال في اولى الامر لانه يقول فان  
تبايعتم في شئ يعني والله اعلم هم وامراؤهم الذين امروا بطاعتهم فردوه الى  
الله والرسول يعني والله اعلم الى ما قال الله والرسول ان عرفتموه فان لم تعرفوه  
سألتم الرسول عنه اذا وصلتم اليه اومن وصل منكم اليه لان ذلك الفرض  
الذي لا منازعة لكم فيه لقول الله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى  
الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم وقال الشافعي ومن تنازع  
من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم رد الامر الى قضاء الله ثم قضاء رسوله صلى  
الله عليه وسلم وان لم يكن فيما تنازعوا فيه قضاء نصابيهما ولا في واحد منهما  
ردوه قياسا على أحدهما كما وصفت من ذكر القبلة والعدل والمثل مع ما قال الله  
في غير آية مثل هذا المعنى قال الله جل ثناؤه ومن يطع الله والرسول  
فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين  
وحسن أولئك رفيقا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله

باب ما أمر الله جل ثناؤه به من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم  
وقال الشافعي قال الله جل ثناؤه ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله  
فوق أيديهم فمن نكث فانما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله  
فسيؤتيه أجرا عظيما وقال الشافعي قال الله ومن يطع الرسول فقد أطاع الله  
واعلمهم ان يبعثهم رسوله صلى الله عليه وسلم ببعته وكذلك أعلمهم ان طاعته  
طاعته وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في  
أنفسهم حواجا مما قضيت ويشملوا تسليما وقال الشافعي انزلت هذه الآية فيما  
بلغنا والله اعلم في رجل خاصم الزبير في أرض ففضى النبي صلى الله عليه وسلم  
بها الزبير وهذا القضاء سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحكام مخصوص  
في القرآن قال الشافعي والقرآن يدل والله اعلم على ما وصفت لانه لو كان قضاء

بالقرآن كان حكما منصوباً بكتاب الله وأشبهه ان يكونوا اذالم يسلموا المحكم  
 كتاب الله نصا غير مشكل الامر انهم ليسوا بمؤمنين اذ ردوا حكم التزويل اذالم  
 يسلموا له وقال جل ثناؤه لا تجعلوا دعا الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قد  
 يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذافلهذا الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم  
 فتنة او يصيبهم عذاب اليم وقال واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا  
 فريق منهم معرضون وان يكن لهم الحق يا قوا اليه مذعنين الى قوله فاولئك  
 هم الغائرون ﴿قال الشافعي﴾ فاعلم الله الناس في هذه الآية ان دعاءهم  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله لان الحكم بينهم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا سلوا المحكم النبي صلى الله عليه وسلم فائتمسكوا  
 له بفرض الله وانه اعلمهم ان حكمه حكمه على معنى افتراضه حكمه وما سبق  
 في علمه جل ثناؤه من اسعاده اياه بعصته وتوقيفه وما شهد به من هدايته  
 واتباعه امره فاحكم فرضه بالزام خلقه طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم واعلامهم  
 انها طاعته فجمع لهم ان اعلمهم ان الفرض عليهم اتباع امره وامر رسوله صلى  
 الله عليه وسلم معا وان طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم طاعته ثم اعلمهم انه فرض  
 على رسوله صلى الله عليه وسلم اتباع امره جل ثناؤه

﴿باب ما ابان الله لخلق من فرضه على رسوله اتباع ما اوحى اليه وما شهد به  
 به من اتباع ما امر به ومن هداه وانه هاد لمن اتبعه﴾  
 ﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم يا ايها النبي اتق الله  
 ولا تطع الكافرين والمنافقين ان الله كان عليهما حكيمًا واتبع ما يوحى اليك من  
 ربك ان الله كان بما تعملون خبيرًا وقال تعالى واتبع ما يوحى اليك من ربك  
 لا اله الا هو واعرض عن المشركين وقال ثم جاء لملك على شريعة من الامر فاتبعها  
 ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ﴿قال الشافعي﴾ فاعلم الله رسوله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم هتة عليه بما سبق في علمه من عصيته اياه من خلقه فقال يا ايها الرسول بلغ  
 ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس

﴿قال الشافعي﴾ وشهد له جل ثناؤه باستقامته كما بما أمره به والهدى في نفسه  
 وهداية من اتبعه فقال وكذلك أوجبتنا اليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري  
 ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا هدى به من نشاء من عبادنا وإنك  
 لثمّ دى إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض  
 وقال ولولا فضل الله عليك ورحمته لهت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون  
 إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء وإنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك  
 ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً ﴿قال الشافعي﴾ فإبان الله جل ثناؤه  
 أن قد فرض على نبيه صلى الله عليه وسلم اتباع أمره وشهد له بالإلغ عنه وشهد  
 به لنفسه ونحن نشهد له به تقر بالي الله بالإيمان به وتوسلاً إليه بتصديق كلماته  
 ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد عن عمر بن أبي عمرو  
 مولى المطلب عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه إلا  
 وقد نهيتكم عنه ﴿قال الشافعي﴾ وما أعلمنا الله مما سبق في عليه وحتم قضاءه  
 الذي لا يرد من فضله عليه ونعمته أنه منعه من أن يجوابه أن يضلوه فأعلمه  
 أنهم لا يضرونه من شيء وفي شهادته له بأنه يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله  
 والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره وفيما وصفت من فرضه طاعته وتأكده  
 إياها في الآتي ذكر ما أقام الله به المحجة على خلقه بالتسليم لحكم رسوله  
 واتباع أمره ﴿قال الشافعي﴾ وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس لله  
 فيه حكم فجعل الله سنه وكذلك أخبرنا الله في قوله وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم  
 ﴿قال الشافعي﴾ وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله وسن فيما  
 ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن فقد أذننا الله اتباعه وجعل في اتباعه  
 طاعته وفي العزود عن اتباعه معصيته التي لم يعذر بها علقا ولم يصح عمل له من  
 اتباع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم محض جالما وصفت وما قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا سالم أبو

النضر مولى عمر بن عبد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أنيسه أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر  
 من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه  
 قال سفيان وحدثني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله مرسل  
 قال الشافعي في الأريكة السرير قال الشافعي في وسن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مع كتاب الله وجهان أحدهما نص كتاب الله فاتبعه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كما أنزل الله والاخر جله بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه عن  
 الله معنى ما أراد بالجملة وأوضح كيف فرضها إماما لم خاصا وكيف أراد أن يأتي  
 به العباد وكلاهما اتبع فيه كتاب الله قال الشافعي في فلم أعلم من أهل العلم  
 مخالفا في أن سنن النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وجوه فاجعوا منها على  
 وجهين والوجهان يجتمعان ويتفرعان أحدهما ما أنزل الله فيه نص كتاب فيين  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما نص الكتاب والاخر مثل ما أنزل الله فيه  
 جملة كتاب فيين عن الله معنى ما أراد وهذا الوجهان اللذان لم يختلفوا اليه  
 والوجه الثالث ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس فيه نص كتاب فنهيم  
 من قال جعل الله بما افترض من طاعته وصبر في علمه من توقيفه لرضاه ان  
 يسن فيما ليس له فيه نص كتاب ومنهم من قال لم يسن سنة قط الا ولها أصل في  
 الكتاب كما كانت سنته لتبين عبدا الصلاة وعملها على أصل جملة فرض الصلاة  
 وكذلك ما سن فيه من البيوع وغيرها من الشرائع لان الله قال لا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل وقال وأحل الله البيع وحرم الربا حل وحرم فائما بين فيه  
 عن الله كما بين الصلاة ومنهم من قال بل جاءته به رسالة الله فأنبت سنته بفرض  
 الله ومنهم من قال ألقى في روعه كل ما سن وسنته المحكمة التي ألقى في روعه  
 عن الله عز وجل قال فكان ما ألقى في روعه سنته عن الله قال الشافعي في  
 أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدناوردي عن عمر بن أبي عمرو مولى المطلب  
 ابن حنطب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا

وقد أمرتكم بمواصلة ما كنتم تعملون من الخير من قبل الله عز وجل  
 الا من قد اتى في روي أنه لن يموت نفس حتى تستوفي رزقها ما جلا في الطلب  
 (قال الشافعي) فكان ما أتى في روي عنه سننه وهي الحسنة التي ذكرها  
 الله عز وجل وما نزل به عليه كتاب فهو كتاب الله وكل جاءه من نعم الله جل  
 ثناؤه كما أراد الله وكما جاء به النعم يجيبها النعمة وتنفق بانها في أمور بعضها  
 غير بعض (قال الشافعي) ونسأل الله العصمة والتوفيق وأي هذا  
 كان فقيهي الله أنه فرض فيه طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجعل  
 لاحد من خلقه عذرا بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وأن قبضه الله بالناس كلهم الحاجة اليه في دينهم وأقام عليهم حجة بما دلهم  
 عليه من تعيين سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم معاني ما أراد الله بفرائضه في  
 كتابه ليعلم من عرف منها ما وصفنا أن سننه صلى الله عليه وسلم اذا كانت سنة  
 مبينة عن الله معني ما أراد الله من مقروضة فيما فيه كتاب يتلونه وقيل ليس فيه  
 نص كتاب أحوي وهي كذلك أين كانت لا يختلف حكم الله ثم حكم رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بل هو لازم بكل حال (قال الشافعي) وكذلك قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في حديث أبي رافع الذي كتبتاه قبل هذا (قال الشافعي) \*  
 وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب  
 بعض ما يدل على جملة ما وصفنا منه ان شاء الله (قال الشافعي) فأول  
 ما ابتدئ به من ذكر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ذكر كتاب الله ذكر  
 الاستدلال بسننه ثم علم النسخ والمنسوخ من كتاب الله ثم ذكر الفرائض  
 المنصوصة التي من رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ثم ذكر الفرائض الجمل  
 التي أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل كيف هي وموافقتها  
 ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام والعام الذي أراد به الخاص ثم ذكر  
 سفته فيما ليس فيه نص كتاب

(باب ابتداء السامع والمنسوخ)



﴿قال الشافعي﴾ ان الله جل ثناؤه خلق الخلق لما سبق في علمه عما اود بخلقه  
 ويهم لامعقب لحكمه وهو سر ريع الحساب وانزل عليهم الكتاب تبينا  
 لكل شيء وهدي ورحمة وفرض فيهم فرائض انبتوا وانرى نسخها راحة لخلقهم  
 بالتحقيق عنهم وبالتوسعة عليهم سمر زيادة فيما ابتداهم به من نعمه وانابهم  
 على الانتهاء الى ما ائتم عليهم جنته والنجاة من عذابه فعمتهم رحمة فيما  
 ائتم ونسخ فله الحمد على نعمه ﴿قال الشافعي﴾ وابان الله لهم انه انما نسخ  
 ما نسخ من الكتاب بالكتاب وان السنة لا تكون فامحاة للكتاب وانما هي  
 تبسيع للكتاب بمثل ما نزل به نصا ومفسرة معنى ما نزل الله منه جلا \* قال الله  
 جل ثناؤه واذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن  
 غير هذا او بدله قل ما يكون لي ان ابده من تلقاء نفسي ان اتبع الاموي حتى الى  
 اني اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم ﴿قال الشافعي﴾ فاخبر الله انه  
 فرض على نبيه صلى الله عليه وسلم اتباع ما يوحى اليه ولم يجعل له تبيده من  
 تلقاء نفسه وفي قوله قل ما يكون لي ان ابده من تلقاء نفسي بيان ما وصفت من  
 انه لا يمتنع كتاب الله الا كتابه كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما  
 يشاء منه جل ثناؤه ولا يكون ذلك لاحد من خلقه وكذلك قال يعز الله ما يشاء  
 ويثبت وعنده ام الكتاب ﴿قال الشافعي﴾ وقد قال بعض اهل العلم في هذه  
 الآية والله اعلم دلالة على ان الله جعل لرسوله صلى الله عليه وسلم ان يقول من  
 تلقاء نفسه بتوقيفه فيما ينزل به كتابا والله اعلم ﴿قال الشافعي﴾ وقد قيل  
 في قول الله يعز الله ما يشاء يعز وفرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء \* (قال  
 الشافعي) \* وهذا يشبه ما قيل والله اعلم وفي كتاب الله دلالة عليه \* قال الله  
 عز وجل ما ننسخ من آية او ننسخ انا نأت بخير منها او مثلها فاخبر الله ان نسخ  
 القرآن واخبر انزاله لا يكون الا بقرآن مثله وقال واذا بد لنا آية مكان آية  
 والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفسر \* (قال الشافعي) \* وهكذا سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو أحدث الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر من فيه غير ما سن فيه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما أحدث الله إليه حتى يتبين للناس أن له سنة  
فامحقة لاق قبلها مما يخالفها وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم \* (قال  
الشافعي) \* فان قال قائل فقد وجدنا الدلالة من القرآن على أن القرآن ينسخ  
القرآن لأنه لا مثل للقرآن فأوضحنا ذلك في السنة \* (قال الشافعي) \* فيما  
وصفت من فرض الله على الناس اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
دليل على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قبلت عن الله عز وجل  
فمن اتبعها فكتاب الله اتبعها ولا تجد خيرا الزمه الله خلقه تصايدنا الا كتابه  
ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا كانت السنة كما وصفت لاشبه لها من قول  
خلق من خلق الله لم يجوز أن ينسخها الا مثلها ولا مثل لها غير سنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لان الله لم يجعل لآدمي بعده ما جعل له بل فرض الله على خلقه  
اتباعه فالزمهم أمره فالحق كلهم له تبع ولا يكون للتابع أن يخالف ما فرض  
عليه اتباعه ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن  
له خلافها ولم يقيم مقام أن ينسخ شيئا منها فان قال أفجعتم أن يكون له سنة  
مأثورة قد نسخت ولا تؤثر السنة التي نسختها فلا يحتمل هذا وكيف يحتمل أن  
يؤثر ما وضع فرضه ويترك ما يلزم فرضه ولو جاز هذا خرجت عامة السنن  
من أيدي الناس بأن يقولوا العلماء منسوخة وليس ينسخ فرض أبدا الا  
أثبت مكانه فرض كما نسخت قبلة بيت المقدس فأنبت مكانها الكعبة وكل  
منسوخ في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا \* فان قال قائل  
هل تنسخ السنة بالقرآن \* قيل لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبي صلى  
الله عليه وسلم فيه سنة تبين أن سنته الاولى منسوخة بسنته الاخرى حتى تقوم  
الحجة على الناس بان الشيء ينسخ بمثله \* (قال الشافعي) \* فان قال قائل  
ما الدليل على ما تقول مما وصفت فما وصفت من موضعه من الابانة عن الله  
معنى ما أراد الله بفرائضه خاصا واما ما وصفت في كتابي هذا وانه لا يقول

أبد الشئ إلا بحكم الله ولو نسخ الله عما قال حكم السن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما مضى سنة ولو جاز أن يقال قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نسخ سنته بالقرآن ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة الناسخة لجاز أن يقال فيما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيوع كلها قد يحتمل أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه وأحل الله البيع وحرم الربا وفيمن رحم من الزنا قد يحتمل أن يكون الرحم منسوخا لقول الله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وعلى السبع على الخفين نعت آية الوضوء النسخ وجاز أن يقال لا يدرأ القطع عن سارق سرق من غير حوز وسرقته أقل من ربع دينار لقول الله والمارق والسارقة فاقطعوا أيديهم إلا أن اسم السارقة يلزم من سرق قليلا أو كثيرا ومن حوز وغير حوز ومحازر وكل حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يان يقال لعنه لم يقله إذا لم يجده نصا مثل التنزيل وجاز رد السن بهذين الوجهين فترك كل سنة معها كتاب جلدته يحتمل سنته أن توافقه وهي لا تكون أبدا لا موافقة له وإذا احتمل اللفظ فيما روي عنه خلافا للفظ في التنزيل بوجه أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في اللفظ في التنزيل بوجه وان كان محتملا أن يخالفه من وجه وكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تدل على خلاف هذا القول وموافقة ما قلنا وكتاب الله الذي يشتق به من العمى وفيه الدلالة على موضع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كتاب الله جل ثناؤه ودينه واتباعه له وقيامه بتبيينه عن الله عز وجل في باب الناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه \* (قال الشافعي) \* كان مما نقل بعض من سمعت منه من أهل العلم أن الله تعالى أنزل فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس فقال يا أيها المزمحل قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ثم فسخ هذا في السورة معه فقال ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه ومائة من الذين معك والله يفسد الليل والنهار علم أن لن تحصوه

فكتاب عليكم فاقروا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴿قال الشافعي﴾  
 وما زاد الله بعد أمره بقيام الليل نصفه الا قليلا والزيادة عليه فقال أدنى من  
 ثلثي الليل ونصفه وثلاثة وطائفة من الذين معك تخفف فقال علم أن سيكون  
 مشكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يشغون من فضل الله وآخرون  
 يقاتلون في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه فكان بيننا في كتاب الله نسخ قيام  
 الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة على النصف بقول الله فاقروا  
 ما تيسر منه ﴿قال الشافعي﴾ ثم أحتمل قول الله فاقروا ما تيسر منه معنيين  
 أحدهما أن يكون فرضا ثابتا لأنه أزيل به فرض غيره والاخر أن يكون  
 فرضا منسوخا أزيل به غيره كما أزيل به غيره وذلك لقول الله جل ثناؤه ومن  
 الليل فتهجد به نافلة لك الآية فاحتمل قوله ومن الليل فتهجد به نافلة لك  
 أن يتهجد بغير الذي فرض عليه مما تيسر منه ﴿قال الشافعي﴾ فكان الواجب  
 طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين فوجدنا سنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم تدل على أن لا واجب من الصلاة الا الخمس فصرنا إلى أن الواجب  
 الخمس وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها منسوخ بها استدلالا بقول الله  
 عز وجل فتهجد به نافلة لك وانما ناسخة لقيام الليل ونصفه وثلاثة وما تيسر  
 فلست نحب لاحد تركه أن يتهجد بما يسهره الله عليه من كتابه مصليا به وكيفية  
 أكثر فهو أحب إلينا \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك بن أنس عن عه أبي  
 سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء عرابي من أهل نجد  
 فأتى أرايس يسمع دوى صوته ولا تفقه ما يقول حتى دناوا ذاهوا يسأل عن  
 الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال  
 هل على غيرها قال لا الا أن تطوع قال ودكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صيام شهر رمضان فقال هل على غيره قال لا الا أن تطوع فادبر الرجل وهو  
 يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أفطمح أن صدق \* (قال الشافعي) \* وروى عبادة بن الصامت عن النبي صلى

الله عليه وسلم أنه قال خمس صلوات كتبهن الله على خلقه فمن جاءهن لم يضيع  
 منهن شيئا استخفاهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة  
 ﴿باب فرض الصلوات الذي دل عليه الكتاب ثم السنة على من يزول عنه  
 بالعدو على من لا تكتب عليه صلاة به بالمعصية﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه ويسألونك عن الحيض قل هو أذى  
 فاعزلوا النساء في الحيض ولا تفرجنهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من  
 حيث أمركم الله ﴿قال الشافعي﴾ افترض الله الطهارة على المصلي في الوضوء  
 والغسل من الجنابة فلم يكن لغبر طاهر صلاة ولما ذكر الله الحيض فأمر باعتزال  
 النساء فيه حتى يطهرن فإذا تطهرن أتبن أسنة للناس على أن تطهرن بالماء بعد  
 زوال الحيض لأن الماء موجود في المحالات كلها في المحضر فلا يكون للحائض  
 طهارة إلا بالماء بعد زوال الحيض إذا كان موجودا لأن الله تبارك وتعالى  
 إنما ذكر التطهر بعد أن يطهرن وظهرهن بعد زوال الحيض في كتاب الله  
 تعالى ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا مالك عن  
 عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وذكر أن أرواحها مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأنها حاضت فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت  
 ولا تصلي حتى تطهر ﴿قال الشافعي﴾ وأسنة للناس هذا على أن الله إنما أراد  
 بفرض الصلاة من إذا توضأ أو اغتسل طهر فاما الحائض فلا تطهر بواحد منهما  
 وكان الحيض شبه خلق في الم تحلبه على نفسها فتكون عاصية به فزال عنها  
 فرض الصلاة أيام حيضها فلم يكن عليها قضاء ما تركت منها في الوقت الذي  
 يزول عنها فيه فرضها ﴿قال الشافعي﴾ وقلنا في المغنى عليه والمغلوب على  
 عقله بالعارض من أمر الله الذي لا جنابة له فيه قياسا على الحائض أن الصلاة  
 عنه مرفوعة لأنه لا يعقلها مادام في المحال التي لا يعقل فيها ﴿قال الشافعي﴾ وكان  
 عامي أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة واما  
 أنها أمرت بقضاء الصوم ففرقنا بين الفرضين أسنة لا لاجما وصفت من تغسل

أهل العلم واجماعهم فكان الصوم مفارقاً للصلاة في ان للسافر تأخيرها عن  
 شهر رمضان وليس له ترك يوم لا يصلي فيه صلاة السفر وكان الصوم شهراً  
 من اثني عشر شهراً وكان في احد عشر شهراً اخلياً من فرض الصوم ولم يكن  
 أحداً من الرجال مطيقاً بالفعل للصلاة خلياً من الصلاة في السكر **قال**  
**الشافعي** \* **قال** الله جل ثناؤه ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا  
 ما تقولون ولا جنباً الآية **قال** الشافعي \* **قال** بعض أهل العلم بزات هذه  
 الآية قبل تحريم الخمر **قال** الشافعي \* **قال** القرآن والله أعلم على ان لصلاة  
 السكران حتى يعلم ما يقول اذ بدأ بنهيها عن الصلاة وذكره الجنب فلم يخلف  
 أهل العلم أن للصلاة تجنب حتى يتطهر \* **قال** الشافعي \* **قال** كان نهى  
 السكران عن الصلاة قبل تحريم الخمر فهو حين حرم الخمر أولى أن يكون منهيها  
 عنه بانه خاص من وجهين أحدهما أن يصلي في الحال التي هو فيها منهى  
 والاخر أن يشرب المحرم \* **قال** الشافعي \* **قال** والصلاة قول وعمل وامساك  
 فاذا لم يعقل القول والعمل ولم يأت بالصلاة كما أمر فلا تجزئ عنه  
 وعليه اذا أفاق القضاء \* **قال** الشافعي \* **قال** فارق المغلوب على عقله بامر الله  
 الذي لا حيلة له فيه السكران لانه أدخل نفسه في السكر فيكون على السكران  
 القضاء دون المغلوب على عقله بالعارض الذي لم يجتلبه على نفسه فيكون عاصياً  
 باجتلابه \* **قال** الشافعي \* **قال** وجه الله جل ثناؤه رسوله صلى الله عليه وسلم  
 للقبلة في الصلاة الى بيت المقدس فكانت القبلة التي لا يحل قبل دخولها  
 استقبال غيرها ثم نسخ الله جل ثناؤه قبلة بيت المقدس ووجهه الى البيت  
 الحرام فلا يحل لاحد استقبال بيت المقدس أبداً مكتوبة ولا يحل له أن  
 يستقبل غير البيت الحرام **قال** الشافعي \* **قال** كان حقاً في وقته فكان  
 التوجه الى بيت المقدس أيام وجه الله اليه نبيه صلى الله عليه وسلم حقاً ثم  
 نسخته فصار الحق في التوجه الى البيت الحرام أبداً لا يحل استقبال غيره في  
 مكتوبة الا في بعض الخوف أو نافلة في سفر استدل بالكتاب والسنة \* **قال**

(الشافعي) \* وهذا كل ما نسخ الله ومعنى نسخ ترك فرضه كان حقا في وقته  
 وتركه كان حقا في وقته اذا نسخ الله جل ثناؤه فيكون من أدرك فرضه مطيعا  
 به ويتركه ومن لم يدرك فرضه مطيعا باتباع القرع من الناسخ له \* قال الله  
 جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك  
 قبلة ترضاها فاقول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم  
 شطره الآية \* (قال الشافعي) \* فان قال قائل فاین الدلالة على انهم حولوا الى  
 قبلة بعد قبلة ففي قول الله جل ثناؤه سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن  
 قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم  
 \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر  
 قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة واستقبلوها  
 وكانت وجوههم الى الشام فاستدأروا الى الكعبة \* (قال الشافعي) \* أخبرنا  
 مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول صلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا فحويبت المقدس  
 ثم حولت القبلة قبل بدر بشهرين \* (قال الشافعي) \* والاستدلال بالكتاب  
 في صلاة الخوف قول الله جل ثناؤه فان خفتم فرجالا أو ركباناً وليس لأحد  
 المنكوبة أن يصرى راكباً الا في خوف ولم يذكّر الله أن يتوجه للقبلة وروى  
 ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقال في روايته فان كان  
 خوفاً أشد من ذلك صلاوا رجلاً أو ركباناً مستقبلي القبلة وغيره مستقبليها \* (قال  
 الشافعي) \* وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم النافلة في السفر على راحلته  
 أينما توجهت به حفظ ذلك عنه جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهما  
 وكان لا يصلي المكتوبة مسافراً الا بالارض متوجهاً للقبلة \* (قال الشافعي) \*  
 أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن  
 جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته متوجهاً

به قبل المشرق في غزوة بني أنمار \* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه  
 يا أيها النبي عرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشر من صابرون  
 يغلبوا مائة اثنين وان يكن منكم مائة يغلبوا الغامض الذين كفروا بانهم قوم  
 لا يفقهون ثم ايان في كتابه انه وضع عنهم ان يقوم الواحد بقتال العشرة  
 وأثبت عليهم ان يقوم الواحد بقتال الاثنين فقال الا ان خفف الله عنكم  
 وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائة اثنين وان يكن منكم  
 ألف يغلبوا ألفين باذن الله والله مع الصابرين \* (قال الشافعي) \* أخبرنا  
 سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال لما نزلت هذه الآية  
 ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائة اثنين كتب عليهم ان لا يفر العشرون  
 من المائتين فانزل الله الآية الا ان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن  
 منكم مائة صابرة يغلبوا مائة اثنين فكتب ان لا يفر المائة من المائتين \* قال  
 الشافعي \* وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله وقد بين الله هذا في الآية  
 وليست تحتاج الى تفسير \* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه واللاقي يأتين  
 الفاحشة من نسائكم فاستثمروا عليهن اربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن  
 في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا والذان يأتينها منكم  
 فآتوهما وان تابا وأصلحا فعرضوا عنهم ان الله كان توابا رحيم \* قال  
 الشافعي \* ثم نسخ الله المحبس والاذى في كتابه فقال الزانية والزاني فاجلدوا  
 كل واحد منهما مائة جلدة \* قال الشافعي \* فدللت السنة على ان جلد المائة  
 للزانيين البكرين \* قال الشافعي \* أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن  
 يونس بن عبيد عن الحسن بن عباد بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة  
 وتغريب عام والنتيب بالنتيب جلد مائة والرجم \* قال الشافعي \* وأخبرنا  
 الثقة من أهل العلم عن يونس بن عبيد عن الحسن بن حطان بن عبد الله  
 الرقاشي عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم منسلة \* (قال



(الشافعي) \* فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جلد المسائة ثابت  
 على البكرين المحمرين ومنسوخ عن الثيبين وأن الرجم ثابت على الثيبين  
 المحمرين \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله  
 ابن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لرجل في ابنه وزني على ابنك جلد مائة وتعريب عام \* (قال الشافعي) \*  
 أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر  
 بالبكر جلد مائة وتعريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم أول ما نزل  
 فذبح به الحبس والأذى عن الزانيين فلما رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما عز أولم يجلدوا أمرا نيسا أن يغدو على امرأة الأسلمي فإن اعترفت رجمها دل على  
 نصح المجلد عن الزانيين المحمرين الثيبين وثبت الرجم عليهم ما لأن كل شيء أبدي  
 بعد أول فهو آخر \* (قال الشافعي) \* ودل كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم على أن الزانيين المملوكين خارجان من هذا المعنى \* قال الله جل  
 ثناؤه في المملوكين وإذا أحسن وإن أتيت بغاحنة فعلمين نصف ما على المحصنات  
 من العذاب والنصف لا يكون إلا من المجلد الذي يتبعه فاما الرجم الذي  
 فيه قتل فلا نصف له لأن المرحوم قبيح في أول حجر يرمى به فلا يزداد عليه  
 ويرمى بالثاني أو أكثر فزاد حتى يموت فلا يكون له نصف محدود أبدا والمحدود  
 موقته بلا اتلاف بنفس والاتلاف غير موقت بعدد ضرب أو تحدد يد قطع وكل  
 هدم معروف ولا نصف للرجم معروف \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك عن ابن  
 شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد  
 الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال  
 أن زنت فأجلدها ثم أن زنت فأجلدها ثم أن زنت فأجلدها ثم يعوها ولو  
 بضفير قال ابن شهاب لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة والضفير الجبل \* (قال  
 الشافعي) \* وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمة أحدكم فتيين  
 زانها فأجلدها ولم يقل برجمها ولم يختلف المسلمون في أن لا رجم على مملوك في

الزنا ﴿قال الشافعي﴾ واحصان الامة اسلامها ﴿قال الشافعي﴾ وانما قلنا هذا استدلالا بالسنة ولجبا على كثرة اهل العلم ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ انت امة احدم فتيين زناها فليجلدها ولم يقل محصنة كانت او غير محصنة استدل لنا على ان الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحصين على ان قول الله في الاماء فاذا احصن وان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب اذا اسلمن لا اذا نكعن فاقصبن بالنكاح ولا اذا اعتقن وان لم يصبين ﴿فان قال قائل﴾ اراك توقع الاحصان على معان مختلفة قيل نعم جاع الاحصان ان يكون دون التحصين مانع من تناول المحرم فالاسلام مانع وكذلك الحرية مانعة وكذلك الزوج والاصابة مانع وكذلك الحبس في البيوت مانع وكل ما منع احصن ﴿قال الله جل ثناؤه وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم وقال لا يقا تلونكم جميعا الا في قري محصنة يعني ممنوعة﴾ ﴿قال الشافعي﴾ وآخر الكلام وأوله يدلان على أن معنى الاحصان المذكور طامق وضع دون غيره اذا الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحصين بالحبس والعفاف وهذه الاسماء التي يجمعها اسم الاحصان

﴿باب الناسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والاجماع﴾  
 ﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقر بين بالمعروف وحقا على المتقين ﴿قال الشافعي﴾ وقال الله جل ثناؤه والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لاز واجهم متاعا الى الحول غير اخراج وان خرجن فلا جناح عليكم الاية ﴿قال الشافعي﴾ وانزل الله جل ثناؤه ميراث الوالدين ومن ورث بهنهما ومنهما من الاقربين وميراث الزوج عن زوجته والزوجة من زوجها ﴿قال الشافعي﴾ فكانت الايةتان محتملتين لان تثبت الوصية للوالدين والاقر بين والوصية للزوجة والميراث مع الوصايا فاحذون بالميراث والوصايا ومحتملة بان تكون

المواريث ناسخة لوصية ياء (قال الشافعي) قلنا احتملت الايمان ما وصفتنا كل  
على اهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله عز وجل فلما لم يجدوا له نصافي كتابه  
الله ملبوه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان وجدوه فيما قبلوا عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فعن الله قبوله مما افترض من طاعته (وقال الشافعي)   
ووجدنا اهل الفتيا ومن حفظنا عنه من اهل العلم بالمغازي من قريش  
وغيرهم لا يحتجون في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث  
ولا يقتل مؤمن بكافر ويأثرونه عن حفظوا عنه من لقوا من اهل العلم  
بالمغازي فكان هذا نقل عامة عن عامة وكان اقوى في بعض الامور من نقل  
واحد عن واحد وكذلك وجدنا اهل العلم عليه مجمعين (وقال الشافعي)   
وروي بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبت به اهل الحديث فيه ان بعض رجاله  
مجهولون ورويناه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعا وانما قلناه كما وصفنا  
من نقل اهل العلم بالمغازي واجماع العامة عليه وان كان قد ذكرنا الحديث  
فيه واعتمدنا على حديث اهل المغازي عاما واجماع الناس (وقال الشافعي)   
اخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الاحول عن مجاهد ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا وصية لوارث (وقال الشافعي) فاستدل لنا بما وصفت من نقل  
عامة اهل المغازي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا وصية لوارث على ان  
المواريث ناسخة لوصية لوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي صلى  
الله عليه وسلم واجماع العامة على القول به (وقال الشافعي) وكذلك قول  
اكثر العامة ان الوصية للاقربين من وخسة زائل فرضها اذا كانوا وارثين  
فبالميراث وان كانوا غير وارثين فليس يفرض ان يوصى لهم الا ان طامسا وفليلا  
معه قالوا نسخت الوصية لوالدين وثبتت للقرابة غير الوارثين فمن اوصى لغير  
قرابة لم تجز (وقال الشافعي) فلما احتملت الاية ما ذهب اليه طاموس من  
ان الوصية للقرابة ثابتة اذ لم تكن في خبر اهل العلم بالمغازي الا ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لا وصية لوارث وجب عندنا على اهل العلم طلب الدلالة على

بخلاف ما قال طاووس في الآية أو موافقته فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حكيماً في ستة مجلد كبير كانوا الرجل لا مال له غيرهم فأعتقهم عند الموت فجزأهم  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة \* (قال  
 الشافعي) \* أخبرنا بذلك عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي  
 المهلب عن عمر ابن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث \* (قال  
 الشافعي) \* فكانت دلالة السنة في حديث عمران بن الحصين بيينة ثابتة بان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل عتقهم في المرض إذا مات المعتق في المرض  
 وصية \* (قال الشافعي) \* والذي أعتقهم رجل من العرب والعرب في الغنائم من  
 لا قرابة بينه وبينه من الهم فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم لهم الوصية فدل  
 ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقين لأنهم ليسوا  
 بقرابة للمعتق ودل ذلك على أن لا وصية لبيت الألفي ثلث ماله ودل على أن يرد  
 ما جاور الثلث في الوصية ودل على إبطال الاستسعاء واثبات القسم والقرعة  
 فبطلت الوصية للوالدين لأنها واران وثبت ميراثهما ومن أوصى له الميت  
 من قرابة وغيرهم جازت الوصية إذا لم يكن وارثاً وأحب إلى الوصي لقرابته  
 \* (قال الشافعي) \* وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غير هذا مفرق في مواضعه في  
 كتاب أحكام القرآن وإنما وصفت منه جلا يستدل بها على ما كان في مثل  
 معناها ورأيت أنها كافية في الأصل مما سكنت عنه وأسأل الله العصمة والتوفيق  
 \* (قال الشافعي) \* وأتبع ما كتبت منها علم الفرائض التي أنزلها الله  
 مفسرات وجلا وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها وفيها يعلم من علم هذا  
 من علم الكتاب الموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من كتابه  
 ودينه وأهل دينه ويعلمون أن اتباع أمره طاعة الله وأن سنته تبع لكتاب الله  
 فيما أنزل وأنها لا تخالف كتاب الله أبداً ويعلم من فهم هذا الكتاب أن البيان  
 يكون من وجوه لا من وجه واحد يجمعها أنها عند أهل العلم بيينة غير مشتبهة  
 البيان وعند من يقصر علمه مختلفة البيان

﴿باب الفرائض التي أنزلها الله عز وجل نصا﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة  
شهداء فأجلدهم ثمانين جلدة ﴿قال الشافعي﴾ المحصنات هن البوالغ  
المحررات وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع لمعان مختلفة وقال والذين  
يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع  
شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من  
الكاذبين ويدراعتها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين  
والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ﴿قال الشافعي﴾ فلما فرق  
الله بين حكم الزوج والعاذف سواء فدل العاذف سواء إلا أن يأتي بأربعة شهداء  
على ما قال وأخرج الزوج باللعان من المحمد ذلك على أن قد فسه المحصنات  
الذين أريدوا بالجلد قد فسه المحررات البوالغ غير الأزواج وفي هذا دليل على  
ما وصفت من أن القرآن عر في يكون منه ظاهره ظاهرا وهو مراد به الخاص  
لأن واحدة من الآيتين نصت الأخرى ولكن كل واحدة منهما على ما حكم  
الله به فيفرق بينهما حيث فرق الله ويجمعان حيث جمع الله فإذا التعن الزوج  
خرج من المحمد كما يخرج الأحنديون بالشهود وإذا لم يلتعن وزوجته حرة بالغة  
حد ﴿قال الشافعي﴾ وفي الجعلافي وزوجته أنزلت آية اللعان فلا عن النبي  
صلى الله عليه وسلم بينهما ففي اللعان بينهما سهل بن سعد الساعدي  
وحكاة ابن عباس وحكي ابن عمر حضور اللعان عند النبي صلى الله عليه وسلم فما  
حكى منهم واحد كيف كان أفظ النبي صلى الله عليه وسلم في أمرهما باللعان وقد  
حكوا معا أحكما رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست نصافي القرآن منها  
تفرقه بين المتلاعنين ونفيه الولد وقوله إن جاءت به كذافه ولذي يتهمه به  
جاءت به على تلك الصفة وقال إن أمره لمين لولا ما حكم الله وحكي ابن عباس أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال عند الخامسة قفوه وانها موجهة ﴿قال الشافعي﴾  
واستدل لنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج إليه من الحديث ويدعون بعض

ما يحتاج اليه من عواييل ان يحكى من ذلك كيف لا عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بينهما الا علما بان احدا قرأ كتاب الله يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما لا عن كما انزل الله فاكتفوا بآية الله اللعان بالعدد والشهادة لكل واحد  
 منهم مادون حكاية لغز رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لا عن بينهما **قال**  
 الشافعي **في** كتاب الله غاية الكفاية من اللعان وعدده **قال** الشافعي **في** ثم  
 حكى بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفرقة بينهما كما وصفت وقد  
 وصفنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله قبل هذا **قال**  
 الشافعي **في** وقال الله جل ثناؤه كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم  
 لعلكم تتقون اياما معدودات وقال **في** شهد منكم الشهر فليصمه **قال** الشافعي  
 ثم بين اي شهر هو وقال شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن هدى للناس  
 وبينات من الهدى والفرقان **في** شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا  
 او على سفر فعدة من ايام آخر **قال** الشافعي **في** فما علمت احدا من اهل العلم  
 بالحديث قبلنا تكلف ان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشهر  
 المفروض صومه شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال لعرفتهم بشهر رمضان  
 من الشهور واكتفى منهم بان الله جل ثناؤه فرضه وقد تكلفوا حفظ صومه  
 في السفر وفطره وتكلفوا كيف قضاؤه وما أشبه هذا مما ليس فيه نص  
 كتاب ولا علمت احدا من غير اهل العلم احتاج الى المسئلة عن شهر رمضان اي  
 شهر هو ولا اهل هو واجب ام لا **قال** الشافعي **في** وهو كما انزل الله عز وجل  
 من اجل فرائضه في ان عليهم صلاة وكاة وجماع على من اطاقه وتحريم الرنا  
 والقتل وما أشبه هذا **قال** الشافعي **في** وقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في هذا سنن ليست نصا في القرآن ابان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله  
 معنى ما اراد بها وتكلم المسلمون في أشياء من فروعها لم ين رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فيها سنة منصوصة منها قول الله عز وجل في الزوج يطلق امراته  
 التالقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها

فلا جناح عليه سبحانه ان تراجمها **وقال الشافعي** **﴿**فاحتمل قوله حتى تشكروا زوجها  
غيره ان يترجها زوجها غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق الى من خوطب به  
انها اذا عقدت عليها عقدة النكاح فقد نكحت واحتمل حتى يصيها زوجها  
غيره لان اسم النكاح يقع بالاصابة ويقع بالعقد معها فلما قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لامرأة طلقها زوجها ثلاثا ونكحها بعده رجلا لا تخلين له  
حتى تدوق عسلته ويدوق عسلتك يعني بصيكتك زوج غيره والاصابة النكاح  
فان قال قائل فاذكر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكرته قيل له اخبرنا  
سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم ان امرأة رفاعة القرظي جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت  
ان رفاعة طلقني فبت طلاقا وان عبيد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل  
هذبة الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انريدن ان  
ترجعي الى رفاعة لا حتى تدوق عسلته ويدوق عسلتك **وقال الشافعي** **﴿**  
فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احلال الله اياها للزوج المطلق ثلاثا بعد  
زوج بالنكاح اذا كان مع النكاح اصابة من الزوج

**باب الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها** **﴿**  
**وقال الشافعي** **﴿**قال الله جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم  
وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا  
فاطهروا وقال ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا ابان ان طهارة الجنب  
الغسل دون الوضوء **وقال الشافعي** **﴿**وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الوضوء كما انزل الله فغسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه وغسل رجليه  
الى الكعبين **وقال الشافعي** **﴿**اخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن اسلم  
عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة  
**وقال الشافعي** **﴿**اخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه انه قال لعبد الله  
ابن زيد وهو جده عمرو بن يحيى هل تستطيع ان تربني كيف كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يتوضأ فقال عبد الله بن زيد نعم قد طاب وضوءه فأفرغ على  
 يديه فغسل يديه مرتين مرتين ثم غضم واستنشق ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم  
 غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح برأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بها  
 بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه حتى رجع ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ  
 منه ثم غسل رجليه **وقال الشافعي** **﴿**فكان ظاهر قول الله عز وجل فأغسلوا  
 وجوهكم وأيديكم إلى المرافق أقل ما يقع عليه اسم الغسل وذلك مرة واحتمل أكثر  
 من مرة فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر  
 القرآن وذلك أقل ما يقع عليه اسم الغسل واحتمل أكثر من ذلك وسنه مرتين  
 وثلاثاً فلما سئله مرة استدلنا على أنه لو كانت مرة لا يجزئ منه لم يتوضأ مرة ويصلي  
 وإن ما جاوزه مرة اختياراً لا فرض في الوضوء لا يجزئ أقل منه **وقال الشافعي** **﴿**  
 وهذا مثل ما ذكرنا من الفرائض قبله لو ترك الحديث فيه استغنى فيه  
 بالكتاب وحين حكى الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله تعالى  
**وقال الشافعي** **﴿**ولعلمهم أحكاموا الحديث فيه لأن أكثر توضأ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً فأرادوا أن الوضوء ثلاثاً اختياراً لأنه واجب  
 لا يجزئ أقل منه ولما ذكر في أن من توضأ وضوءاً هذا وكان ثلاثاً ثم صلى  
 ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له فأرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء  
 وكانت الزيادة فيه نافلة **وقال الشافعي** **﴿**وغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في الوضوء المرفقين والكعبين وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وأن  
 يكونا مغسولاً إليهما ولا يكونان مغسولين ولعلمهم حكوا الحديث إبانة لهذا  
 أيضاً وأشبه الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مغسولين **وقال الشافعي** **﴿**فهذا  
 بيان السنة مع بيان القرآن وسواء البيان في هذا وفيما قبله ومستغنى فيه بفرضه  
 بالقرآن عند أهل العلم ومختلفان عند غيرهم **وقال الشافعي** **﴿**وسئل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة غسل الفرج والوضوء  
 كرضوء الصلاة ثم الغسل فكذلك أحياناً نفع **﴿**قال الشافعي **﴿**ولم أعلم



مخالفات عنه من أهل العلم في أنه كيف ما جاء بغسل وأق على الاستسباح  
أجزأه وإن اختار وأغيره لأن الفرض الغسل فيه ولم يحدد تحديد الوضوء  
(قال الشافعي) \* وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجب منه الوضوء  
وما الجنباة التي يجب بها الغسل إذا لم يكن بعض ذلك منصوصاً في الكتاب  
(باب ما جاء في الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه انما أريد به

### الخاص

\*(قال الشافعي)\* قال الله جل ثناؤه يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم  
في الكلاله ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو  
يرثها ان لم يكن لها ولد وقال للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون  
ولللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً  
وقال ولا يورثه لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره  
ولله ورثه أبواه فلامه الثلث الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم  
يكن لهن ولد وان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين  
بها أو دين وقال ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد  
فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية يوصون بها أو دين مع آي المواريث  
كلها \*(قال الشافعي)\* فسدلت السنة على ان الله انما أراد من سعى له  
المواريث من الاخوة والاخوات والولد والاقارب والوالدين والازواج  
وجميع من سعى له فريضة في كتابه خاصاً من سعى وذلك ان يجتمع دين  
الوارث والموروث فلا يمتثلان ويكونان من أهل الاسلام أو من له عقد من  
المسلمين من به على دمه وماله أو يكونان من المشركين في توارثان بالشرك  
(قال الشافعي)\* \* الشرك كله شيء واحد يرث النصارى من اليهودى  
واليهودى من المجوسى الا المرتد فانه لا يرث ولا يرث وماله في \*(قال  
الشافعي)\* \* أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن شهاب عن علي بن  
حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم \* (قال الشافعي) \* وان يكون  
الوارث والموروث حرين مع الاسلام \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان بن  
عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع \* (قال  
الشافعي) \* فلما كان بيننا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يملك  
مالا وان ماله ملك العبد فأنما يملكه لسيده وان اسم المالك له انما هو واصافة  
السيده لانه في يديه لا أنه مالك له ولا يكون ماله كاله وهو لا يملك نفسه وهو  
مملوك يباع ويوهب ويورث فكان الله جل ثناؤه انما نقل ميراث ملك  
الموتى الى الاحياء فملكوا منها ما كان الموتى ماله كين وان كان العبد أباً أو غيره  
من سميت له فريضة فكان لو أعطيها ملكها لسيده عليه لم يكن السيد أبى  
الميت ولا وارثا سميت له فريضة فكان لو أعطينا العبد بانه أب انما أعطينا  
السيده الذي لا فريضة له فو رثنا غير من ورثه الله فلم نورث عبد الما وصفت  
ولا أحد الم تجميع فيه الحرية والاسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون فأتا  
\* (قال الشافعي) \* وذلك أنه روى مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن  
شعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء \* (قال الشافعي) \*  
فلم نورث فأتا من قتل وكان أخف حال القاتل عهدا أن يبيع الميراث عقوبة مع  
تعرض سخط الله ان يمنع ميراث من عصى الله بالقتل \* (قال الشافعي) \* وما  
وصفت من أن لا يرث المسلم الا المسلم الحر غير قاتل عهدا لا اختلاف فيه بين  
أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا غيره \* (قال الشافعي) \* وفي إجماعهم  
على ما وصفتنا من هذا حجة يلزمهم ان لا يفرقوا في شيء من سنن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لان سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قامت هذا المقام فيما  
لله فيه فرض منصوص فدل على أنه على بعض من لزمه اسم ذلك الفرض  
دون بعض كانت فيما كان مثله من القرآن هكذا وكانت فيما سن النبي صلى الله  
عليه وسلم فيما ليس لله فيه حكم منصوص هكذا فأولى أن لا يشك عالم في لزومها

وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسوله صلى الله عليه وسلم لا تختلف وإنها  
تجري على مثال واحد \* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه لا تأكلوا أموالكم  
بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ذلك بأنهم قالوا إنما  
البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا \* (قال الشافعي) \* ثم نهي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع عراض بها المتبايعان فحرمت مثل  
الذهب بالذهب إلا متلا بمثل ومثل الذهب بالورق أحد هاتين والآخر  
نسبة وما كان في معنى هذا مما ليس في التبايع به مخاطرة ولا امر يجهله  
البائع ولا المشتري فدللت السنة على أن الله جل ثناؤه أراد بإحلال البيع ما لم  
يحرم منه دون ما حرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم كانت لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم في بيع سوى هذا سنن منها العبد يباع وقد دلس البائع للمشتري  
بعيب فالمشتري رده وله الخراج بضمانه ومنها أن من باع عبدا وله مال فماله  
للبائع إلا أن يشترطه المبتاع ومنها أن من باع نخلا قد أدبرت قشورها للبائع إلا  
أن يشترطه المبتاع لزم الناس الأخذ بها بما ألزمهم الله من الانتهاء إلى أمره  
بباب جل القرائن التي أحكم الله فرضها بكتابه وبين كيف فرضها على لسان  
نبيه صلى الله عليه وسلم

\* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا  
موقوتا وقال واقموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ  
من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال والله على الناس حج البيت من  
استطاع إليه سبيلا \* (قال الشافعي) \* فاحكم الله فرضه في كتابه في الصلاة  
والزكاة والحج وبين كيف فرضه على لسان نبيه فأخبر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن عدد الصلوات المفروضات خمس وأخبر أن عدد الظهر والعصر  
والعشاء في الحضر أربع أربع وعدة المغرب ثلاث وعدة الصبح ركعتان وسن  
فيها كلهما قراءة وسن أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح وأن  
الخافتة بالقراءة في الظهر والعصر وسن أن الغرض في الدخول في كل صلاة

بأكبر والخروج منها بتسليم وأنه يؤتى فيها بتكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم  
سجدة ثم بعد الركوع وما سوى هذا من حدودها وسن في صلاة السفر قصر  
كل ما كان أربعاً من الصلوات إن شاء المسافر وأثبت المغرب والصبح على  
حالهما في الحضر والسفر وأنها كلها إلى القبلة مسافراً كان أو مقبلاً إلى حال  
من الخوف واحدة وسن أن النوافل في مثل حالها لا تحل إلا بطهور ولا تجوز  
الإقراء وما تجوز به المكتوبات من السجود والركوع واستقبال القبلة  
في الحضر وفي الأرض وفي السفر وإن لراكب أن يصلي في السفر المناقلة حينما  
توجهت به دابته \* (قال الشافعي) \* أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب  
عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في غزوة بني النضير كان يصلي على راحلته متوجهاً قبل المشرق \* (قال  
الشافعي) \* أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر بن  
عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم يمشي معناه لا أدري أسماه بنو النضير  
أوقال صلى في سفره \* (قال الشافعي) \* وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في صلاة العباد والاستمعاء سنة الصلوات في عدد الركوع والسجود وسن  
في صلاة الكسوف فزاد فيها ركعة على عدد ركوع الصلوات فجعل في كل  
ركعة ركعتين \* (قال الشافعي) \* وأخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن  
عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرنا مالك  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرنا  
مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه صلى في كل ركعة ركعتين \* (قال الشافعي) \* وقال الله جل ثناؤه  
في الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً فدين رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الله تلك المواقيت وصلى الصلوات لوقتها في يوم الأحزاب

فلم يقدر على الصلاة في وقتها فأخبرها العذر حتى صلى الظهر والعصر والمغرب  
والعشاء في مقام واحد \* (قال الشافعي) \* أخبرنا محمد بن اسماعيل بن أبي  
فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن  
أبيه قال حبسنا يومئذ عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل  
حتى كفينا وذلك قول الله جل ثناؤه وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا  
عزيزا قال فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأفامر فأقام الظهر فصلاها  
فأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام  
المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا قال وذلك  
قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف أن خفتم فرجالا أو ركباناً \* (قال الشافعي) \*  
فبين أبو سعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم الآية التي  
ذكرت فيها صلاة الخوف فرجالا أو ركباناً \* (قال الشافعي) \* والآية التي ذكر  
فيها صلاة الخوف قول الله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن  
تقصرُوا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا أن الكافرين كانوا  
لكم عدواً مبيناً وقال وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم  
معك وليأخذوا أسلحتهم وإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولتأت طائفة  
أخرى لم يصلوا فليصلوا معك \* (قال الشافعي) \* وأخبرنا مالك بن أنس عن يزيد  
ابن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن أبي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة  
الخوف يوم دات الرقاع أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين  
معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فواجه العدو وجاءت  
الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا فاتموا  
لأنفسهم ثم سلم بهم \* (قال الشافعي) \* وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص  
يذكر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه  
خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث يزيد بن رومان  
\* (قال الشافعي) \* وفي هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سن سنة فأحدث الله إليه في تلك السنة بها  
أو مخرجها إلى سنة منها سن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تقوم الحجة على  
الناس بها حتى يكونوا انما صاروا من سنته إلى سنته التي بعدها \* (قال  
الشافعي) \* ففسخ الله عز وجل تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف إلى أن يصلوها  
كما أنزل الله جل ثناؤه وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها ونسخ رسول  
الله صلى الله عليه وسلم سنته في تأخيرها بفرض الله في كتابه ثم بسنته صلاحها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها كما وصفت \* (قال الشافعي) \* وأخبرنا  
مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قد ركع صلاة  
الخوف فقال إن كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجلا أو رجلا مستقبلي القبلة  
وغير مستقبليها \* (قال الشافعي) \* وأخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري  
عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه ولم يشك أنه عن أبيه  
وأنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \* فسدت  
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من أن القبلة في المكتوبة على  
فرضها أبدا إلا في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها وذلك عند المسايغة  
والهرب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة وثبتت السنة في هذا أن  
لا تبرك الصلاة في وقتها كيفما أمكنت المصلي

### باب في الزكاة

\* (قال الشافعي) \* قال الله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال الله  
والمقيم الصلاة والمؤتون الزكاة وقال فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم  
ساهون الذين هم براؤون ويخفون المساعون \* فقال بعض أهل العلم هي الزكاة  
المفروضة \* (قال الشافعي) \* وقال الله جل ثناؤه خذ من أموالهم صدقة  
تطهرهم وتزكهم بها \* (قال الشافعي) \* فكان مخرج الآية عام على  
الأموال وكان يحتمل أن يكون على بعض الأموال دون بعض فدللت السنة  
على أن الزكاة في بعض المال دون بعض فلما كان المال أصنافا منه المشايبة

وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الابل والعنم والبقر وأمر فيها بلغنا بالاخت  
 من البقر خاصة دون الماشية سواها ثم أخذ منها بعدد مختلف كإقضاه الله على  
 لسانه فكانت للناس ماشية من خيل وجر وبغال وغيرها فلما لم يأخذ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم منها شيئاً وسن أن ليس في الخيل صدقة استدل لنا  
 على أن الصدقة فيما أخذ منها وأخبرنا بالاخت منه دون غيره \* (قال الشافعي) \*  
 وكان للناس ذرع وغراس فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل  
 والعنب الزكاة بغير من غير مختلف ما أخذ منها وأخذ منها ما مع العنبر إذا  
 سقيا به ماء أو عين ونصف العنبر إذا سقيا بغير \* (قال الشافعي) \* وقد أخذ  
 بعض أهل العلم من الزيتون قياساً على الخيل والعنب \* (قال الشافعي) \* ولم  
 يزل للناس غراس غير الخيل والعنب والزيتون كثير من الحوز واللوز والتين  
 وغيره فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيئاً ولم يأمر بالاخت منه  
 استدل لنا على أن الله فرض الصدقة فيما كان من غراس في بعض الغراس  
 دون بعض \* (قال الشافعي) \* وزرع الناس الحنطة والشعير والذرة وأصنافاً  
 سواها فحفظنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأخذ من الحنطة والشعير  
 والذرة وأخذ من كان قبلنا من الدخن والسلت والعلس والارز والعلس  
 هي حبة عندهم وكل ما أنبتته الناس وجملوه قوتاً خبزاً أو عصيدة أو سويقاً  
 وأدام مثل الحمص والقطاني فهي تصلح أن تكون خبزاً أو سويقاً وأداماً تبعاً  
 لمن مضى وقياساً على ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منه الصدقة  
 وكان في معنى ما أخذ منه النبي صلى الله عليه وسلم لأن الناس أنبتوه ليقوتوا  
 \* (قال الشافعي) \* وكان للناس نبات غير فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ولا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم علمناه ولم يكن في معنى  
 ما أخذ منه وذلك مثل الثعالب (١) والاشبيوش والسكريرة وحب العصفروما أشبهه  
 فلم يكن فيه زكاة فدل ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض \* (قال  
 الشافعي) \* وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة وأخذ

(١) الثعالب يزرع الرشا والاشبيوش هو بزر القطونا (١) من هاهنا الأصل

المسلمون في الذهب بعده صدقة اما يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغنا  
 واما قياسا على ان الذهب والورق نقد الناس الذي اكتفوا به واجازوه اثقا  
 على ما يتبايعون به في البلدان قبل الاسلام وبعبارة (قال الشافعي) وللناس  
 تبر غيرهم من نحاس وحديد ورمصاص فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ولا أحد بعده زكاة تركاه تباطا بتركه وانه لا يجوز ان يقاس بالذهب  
 والورق اللذين هما الثمن عامان في البلدان على غيرهما لانه في غير معناهما  
 لازكاة فيه ويصلح ان يشتري بالذهب والورق غيرهما من التبر الى أجل  
 معلوم بوزن معلوم (قال الشافعي) وكان الياقوت والزبرجد أكثر ثمن  
 الذهب والورق فلما لم يأخذ منهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمر بالاخذ  
 منهما ولا من بعده علمناه وكانا مال الحامية وما لا يقوم به على أحد من شيء  
 استملكه الناس لانه غير نقد لم يؤخذ منهما (قال الشافعي) ثم كان ما نقلت  
 العامة عن العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زكاة الماشية والتقد  
 انه أخذها في كل سنة مرة (قال الشافعي) وقال الله جل ثناؤه وآتوا  
 حقه يوم حصاده فسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤخذ مما فيه زكاة من  
 نبات الارض الغراس وغيره على حكم الله جل ثناؤه يوم يحصد لا وقت له غيره  
 (قال الشافعي) وسن في الركاز الخمس فدل على انه يوم يوجده لا وقت له غيره  
 \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب  
 وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال وفي الركاز الخمس \* (قال الشافعي) \* ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن  
 ان الاموال كلها سواء وان الزكاة في جميعها الا في بعضها دون بعض \* (قال  
 الشافعي) \* وفرض الله جل ثناؤه الحج على من يجد السبل فذكر عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان السبل الراد والراحلة وأخبر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بما قبيل الحج وكيف التلبية فيه وما سن وما يتقى المحرم من لبس  
 الثياب والطيب وأعمال الحج سواء من عرفقة والمزدلفة والرمي والحلاق



والطواف وما سوى ذلك \* (قال الشافعي) \* فلو أن أمرالم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة مع كتاب الله إلا ما وصفنا مما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في معنى ما أنزل الله جلة وأنه إنما استدرك ما وصفت من فرض الله الأعمال وما يحل وما يحرم وما يدخل به فيه ويخرج منه ومواقيته وما سكت عنه سوى ذلك من أعماله قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قامت هذا المقام مع فرض الله في كتابه مرة أو أكثر قامت كذلك أبدا واستدل أنه لا يخالف له سنة أبدا كتاب الله وإن سنته وإن لم يكن فيها نص كتاب لازمة بما وعفت من هذا مع ما ذكرت في سواء مما فرض الله من طاعة رسوله ووجب عليه أن يعلم أن الله لم يجعل هذا الخلق غير رسوله صلى الله عليه وسلم وأن يجعل قول كل أحد وفعله أبدا تبع الكتاب الله ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن يعلم أن عالما أن روى عنه ولا يخالف فيه شيئا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ولو علم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخالفها وانتقل عن قوله إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم إن شاء الله وإن لم يفعل كان غير موسع له فكيف والحجج في مثل هذا الله قائمة على خلقه بما فرض من طاعته النبي صلى الله عليه وسلم وأبأن من موضعه الذي وضعه به من وجهه ودينه وأهل دينه \* (قال الشافعي) \* قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال واللاتي يمتن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن \* (قال الشافعي) \* وقال بعض أهل العلم قد أوجب الله على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا وذكر أن أجل الحمل أن تضع حملها فإذا جعت أن تكون حاملا متوفى عنها أتمت بالعدتين معا كما أجدها في كل فرضين جعلها عليها أنت بهما معا \* (قال الشافعي) \* فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسيعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها أيام قد حلت فتزويجى دل هذا على أن

البتة في الوفاة والعدة في الطلاق بالاقرار والشهو وانما ار يديه من لاجل به  
 من النساء وان الحمل اذا كان فالعدة سواء ساقطة قال الله حمت عليكم امهاتكم  
 وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم  
 اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة وامهات نساكم وربابنكم اللاتي  
 في جواركم من نساكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح  
 عليكم وحلائل ابناءكم الذين من اصلابكم وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد  
 سلف ان الله كان عفورا رحيمًا والمهضات من النساء الا ما ملكت ايمانكم  
 كتاب الله عليكم واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا باموالكم الآية وقال  
 الشافعي فاحتملت الآية معنيين أحدهما ان مسمى الله من النساء محرما  
 يحرم وما سكت عنه جلال بالصمت عنه ولقول الله واحل لكم ما وراء ذلكم  
 وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية وكان ينافي الآية ان تحريم الجمع  
 لمعنى غير تحريم الامهات فكان مسمى الله حلالا حلالا ومسمى حواما حراما وما  
 نهى عن الجمع بينه من الاختين كما نهى عنه وكان في نهيه عن الجمع بينهما  
 دليل على انه انما حرم الجمع وان كل واحدة منهما على الانفراد حلال في الاصل  
 وما سواه من من الامهات والبنات والعلمات والحالات محرمات في الاصل  
 فكان معنى قوله واحل لكم ما وراء ذلكم من مسمى تحريمه في الاصل ومن هو  
 في مثل حاله بالرضاع ان يتكبروهن بالوجه الذي احل به النكاح  
 فان قال قائل ما دل على هذا قيل فان النساء المباحات لا يحل ان ينكح  
 منهن اكثر من اربع ولونكح خامسة فصح النكاح ولا يحل منهن واحدة الا  
 بنكاح صحيح وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه وكذلك الواحدة بمعنى  
 قول الله جل ثناؤه واحل لكم ما وراء ذلكم بالوجه الذي احل به النكاح وعلى  
 الشرط الذي احله به لا مطلقا فيكون نكاح الرجل المرأة لا يحرم عليه نكاح  
 عمته ولا نكاحها بكل حال كما حرم الله امهات النساء بكل حال فتكون العمة  
 والحالة داخليتين في معنى من احل بالوجه الذي احلها به كما يحل له نكاح امرأة

اذ تخارق رابعة وكانت العمة اذا فو رقت ابنة أخيها حلت **وقال الشافعي** **﴿**  
 وقال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم قل لا اجد قريبا أوحى الى عمر ما على طاعم  
 بطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل  
 لغير الله به **وقال الشافعي** **﴿** فاحتملت الآية معنيين أحدهما أن لا يحرم  
 على طاعم بطعمه أبدا الا ما استثنى الله وهذا المعنى الذي اذا واجهه رجل  
 مخاطبا به كان الذي سبق اليه انه لا يحرم غير ما سمى الله محرما وما كان هكذا  
 فهو الذي يقول له أظهر المعاني وأعمها وأغلبها والذي لو احتملت الآية معاني  
 سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به الا أن تأتي سنة للنبي صلى  
 الله عليه وسلم تدل على معنى غيره مما تحتمله الآية فتقول هذا معنى ما أراد الله  
 جل ثناؤه **﴿** قال الشافعي **﴿** ولا يقال بخاص في كتاب الله ولا سنة الا بدلالة  
 فيها أوفى واحدة منهما ولا يقال بخاص حتى يكون الآية تحتمل أن يكون  
 أريد بها ذلك الخاص فاما ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لم تحتمل الآية  
 ويحتمل قول الله جل ثناؤه قل لا اجد قريبا أوحى الى عمر ما على طاعم بطعمه  
 من شيء سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه دون غيره ويحتمل مما كنتم  
 تأكلون وهذا أولى معانيه به استدلالا بالسنة عليه دون غيره **وقال الشافعي** **﴿**  
 أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة  
 الخشني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع **وقال**  
**الشافعي** **﴿** وأخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان  
 الحضرمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من  
 السباع حرام **وقال الشافعي** **﴿** قال الله والذين يتوفون منكم ويذرون  
 أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فإذا بلغن أجلهن فلا جناح  
 عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والآية فذكر الله أن على المتوفى منهن عدة  
 وأنهن اذا بلغن أجلهن ان يفعلن في أنفسهن بالمعروف ولم يذكر شيئا تجتنبه في  
 العدة **﴿** قال الشافعي **﴿** وكان ظاهر الآية أن تمسك المعتدة في العدة عن

الازواج فقط مع اقامتها في بيتها بالكتاب وكانت تحتل ان تمسك عن الازواج وان يكون عليها في الامساك عن الازواج امساك عن غيره مما كان مباحا لها قبل العدة من طيب وزينة وغيرها فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعتدة من الوفاة الامساك عن الطيب وغيره كان عليها الامساك عن الطيب وغيره بفرض السنة والامساك عن الازواج والسكنى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة \* (قال الشافعي) \* واحتملت السنة في هذا الموضع ما احتملت في غيره من أن تكون السنة يثبت عن الله تعالى كيف امساكها كما يثبت الصلاة والزكاة والحج واحتملت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي سن فيما ليس فيه نص حكم الله عز وجل

### باب العلل في الاحاديث

وقال الشافعي رحمه قال لي قائل فانما نجد من الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث مثلها في القرآن نصا واخرى في القرآن مثلها جملته وفي الاحاديث مثلها متناها كثر مما في القرآن واخرى ليس منها في القرآن ثبوت واخرى متفق عليها واخرى مختلفة واخرى ناسخة ومنسوخة واخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ واخرى ليس فيها نهي النبي صلى الله عليه وسلم فتقولون ما نهي عنه حرام واخرى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي فتقولون نهي وامره على الاختيار لا على التحريم ثم نجدكم تذهبون الى بعض المختلفة من الاحاديث دون بعض وتجدكم تقيسون على بعض حديثه ثم يختلف قياسكم عليها وتركون بعضها فلا تقيسون عليه فاجتهدكم في القياس وتركه ثم تفرقون بعد ذلك من يترك من حديثه الشيء ويأخذ بمثل الذي ترك أو أضعف اسنادا منه (قال الشافعي رحمه) فقلت له كل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله من سنة فهو موافقة كتاب الله في النص بمثله وفي الجملة بالتبيين عن الله والتبيين يكون أكثر تفسيراً من الجملة وما سن مما ليس فيه نص كتاب الله في فرض الله ما عتبه عامته في أمره انبعث

(وَأَمَّا النَّاسِخَةُ وَالْمَنْسُوخَةُ) مِنْ حَدِيثِهِ فَهِيَ كَمَا نَسَخَ اللَّهُ الْحَكْمَ مِنْ كِتَابِهِ  
 بِالْحَكْمِ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنْ كِتَابِهِ عَامَةً فِي أَمْرِهِ فَكَذَلِكَ سَنَسَخُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسِخَهُ وَذَكَرْتُ لَهُ بَعْضَ مَا كُتِبَ فِي كِتَابِي قَبْلَ هَذَا مِنْ إِبْطَالِ  
 مَا وَصَفْتُ وَأَمَّا الْمُخْتَلَفَةُ الَّتِي لَا دَلَالَهَ عَلَى أَنَّهَا نَاسِخَةٌ وَلَا أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ فَكُلُّ أَمْرٍ  
 مُتَّفَقٍ صَحِيحٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَفِي السَّانِ  
 وَالِدَارِ فَقَدْ يَقُولُ الْقَوْلَ عَامًا بِرُيُوبِهِ الْعَامِ وَهَذَا بِرُيُوبِهِ الْخَاصِّ كَمَا وَصَفْتُ  
 لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَسَخُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ هَذَا وَيُسْتَلْ عَنْ  
 الشَّيْءِ فَيَجِبُ عَلَى قَدْرِ الْمَسْئَلَةِ وَيُودَى الْخَبْرُ عَنْهُ الْخَبْرُ مُنْقَصًا وَالْخَبْرُ مُخْتَصِرًا  
 وَالْخَبْرُ فَيَأْتِي بِبَعْضٍ مَعْنَاهُ دُونَ بَعْضٍ وَيُحَدِّثُ عَنْهُ الرَّجُلُ الْحَدِيثَ قَدْ أَدْرَكَ  
 جَوَابَهُ وَلَمْ يَدْرِكْ الْمَسْئَلَةَ فَيَدُلُّهُ عَلَى حَقِيقَةِ الْجَوَابِ بِمَعْرِفَتِهِ السَّبَبَ الَّذِي يُخْرِجُ  
 عَلَيْهِ الْجَوَابَ وَيَسُنُّ فِي الشَّيْءِ سُنَّتَهُ وَفِيمَا يَخَالِفُهُ أُخْرَى فَلَا يَخْلُصُ بَعْضُ  
 السَّامِعِينَ بَيْنَ اخْتِلَافِ الْحَالَتَيْنِ اللَّاتِيئَتَيْنِ سُنَّ فِيهِمَا وَيَسُنُّ سُنَّةً فِي نَصِّ  
 مَعْنَاهُ بَعْضُ فَيَحْفَظُهَا حَافِظٌ آخَرٌ وَيَسُنُّ فِي مَعْنَى يَخَالِفُهُ فِي مَعْنَى وَيَجَامَعُهُ فِي  
 مَعْنَى سُنَّةٍ غَيْرِهِمَا لِاخْتِلَافِ الْحَالَتَيْنِ فَيَحْفَظُ غَيْرَهُ تِلْكَ السَّنَّةُ فَإِذَا أَدَّى كُلُّ مَا  
 حَفِظَ رَأَى بَعْضُ السَّامِعِينَ اخْتِلَافًا وَلَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ مُخْتَلَفٌ وَيَسُنُّ بِلَفْظٍ مُضَرَّجٍ  
 عَامٍ جَمَلَةً بِتَحْرِيمِ شَيْءٍ أَوْ تَحْلِيلِهِ وَيَسُنُّ فِي غَيْرِهِ خِلَافَ الْجَمَلَةِ فَيَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ  
 يَرُدَّ بِحَاظٍ مَا أَحَلَّ وَلَا بِحَاظٍ مَا حَرَّمَ وَلِكُلِّ هَذَا تَطْيِيرٌ فِيمَا كُتِبَ مِنْ جَلِّ أَحْكَامِ  
 اللَّهِ وَيَسُنُّ السَّنَّةُ ثُمَّ يَنْصَحُهَا سُنَّتَهُ وَلَمْ نَدْعُ أَنْ يَبِينِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ كُلَّ مَا نَسَخَ مِنْ سُنَّتِهِ بِسُنَّتِهِ وَلَكِنْ رَجَعَ أَذْهَبَ عَلَى الَّذِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْضَ عِلْمِ النَّاسِخِ أَوْ عِلْمِ الْمَنْسُوخِ فَيَحْفَظُ أَحَدُهُمَا دُونَ  
 الَّذِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْآخَرَ وَلَيْسَ يَذْهَبُ ذَلِكَ عَلَى  
 عَامَتِهِمْ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِمْ مَوْجُودًا إِذَا طَلَبَ وَكُلُّ مَا كَانَ كَمَا وَصَفْتُ أَمْضَى عَلَى  
 مَا سَنَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَرَقَ بَيْنَ مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ مِنْهُ وَكَانَتْ طَاعَتُهُ فِي تَشْعِيبِهِ  
 عَلَى مَا سَنَّهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَّةً وَاحِدَةً وَأَحْبَبَهُ مِنْهُ وَلَمْ يَقُلْ مَا فَرَّقَ

بين كذا وكذا الان قول ما فرق بين كذا وكذا فيما فرق بينه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا يعدوان يكون جهلا عما قاله أو ارتبا بأشرا من الجهل وليس  
 فيه الاطاعة الله باتباعه ومالم يوجد فيه الا الاختلاف فلا يعدوان يكون  
 لم يحفظ متقصيا كما وصفت قبل هذا فبعد مختلفا ويغيب عنا من سبب تبيينه  
 ما يخل في غيره أو وهما من محدث ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم شيئا مختلفا  
 فكشفناه الا وجدنا له وجهها يقتل به ان لا يكون مختلفا وان يكون داخلا  
 في الوجوه التي وصفت لك أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بثبوت  
 الحديث فلا يكون الحديثان اللذان نسبنا الى الاختلاف متساويين فنصير  
 الى الاثبت من الحديثين أو يكون على الاثبت منهما دلالة من كتاب الله أو  
 سنة نبيه صلى الله عليه وسلم والشواهد التي وصفنا قبل هذا فنصير الى الذي هو  
 أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل ولم نجد عنه حديثين مختلفين الا وهما مخرج  
 أو على أحدهما دلالة باحدهما وصفنا اما بما وافقته كتاب الله أو غيره من سنة أو  
 بعض الدلائل وقانئى عنه صلى الله عليه وسلم فهو على التحريم حتى يأتي دلالة  
 عنه صلى الله عليه وسلم على أنه أراد به غير التحريم قال الشافعي رحمه الله  
 على سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصله وجهان ثم يتفرع في أحدهما  
 وجوه قال وما هما قلت ان الله تعالى تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى  
 الله عليه وسلم عما سبق في قضائه أن يعبد هم به وكما شاء لا معقب لحكمه فيما  
 تعبد هم به مما دلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي له تعبد هم  
 به أو وجدوه في الخبر عنه ولم ينزل في شيء في مثل المعنى الذي له تعبد خلقه  
 فأوجب على أهل العلم ان يسلكوه سبيل السنة اذا كان في معناها وهذا  
 الذي يتفرع تقررا كثيرا وهو الوجه الثاني في ان يكون أحل لهم شيئا جلة  
 وحرم منه شيئا بعينه فيحلون الحلال بالجملة ويحرمون الشيء بعينه ولا يقيسون  
 عليه الا على أقل المحرم لان الاكثر منه حلال والقياس على الاكثر أولى ان  
 يقاس عليه من الأقل وكذلك ان حرم جملة واحدة وأحل بعضها وكذلك ان

فرض شيئاً وخص رسول الله صلى الله عليه وسلم التخفيف في بعضه **وقال**  
 الشافعي **﴿**وأما القياس فأنما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسنة والآن  
**وقال الشافعي ﴿**وأما إن مخالف حديثنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتاً  
 عنه فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله وليس ذلك لأحد ولكن  
 قد يجهل الرجل السنة فيكون له قول يخالفها إلا أنه قد دخلها وقد يغفل  
 المرمو ويخطئ في التأويل **وقال الشافعي ﴿**فقال لي قائل قتل لي كل صنف مما  
 وصفت مثلاً تجمع لي فيه الأيتان على ما سألت عنه بأمر ولا تكثر علي فأنساه  
 وأبدأ بالناسخ والمنسوخ من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كرمها  
 شيئاً مما معه القرآن وإن كررت بعض ما ذكرت **وقال الشافعي ﴿**فقلت له كان أول  
 ما فرض الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في القبلة أن يستقبل ببيت  
 المقدس للصلاة فكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصلي إلا  
 إليها في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما نسخ الله  
 قبلة بيت المقدس ووجه رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس إلى الكعبة  
 كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل بالمكوبة في غير حال من  
 الخوف غيرها ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبداً وكل كان حقاً في وقته  
 بيت المقدس من حين استقبله النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن حول عنه  
 المحق في القبلة ثم البيت الحرام المحق في القبلة إلى يوم القيامة وهكذا كل  
 منسوخ في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم **وقال الشافعي ﴿**وهذا مع  
 إيمانه لك الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة دليل لك على أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم إذا سن سنة حوله الله جل ثناؤه عنها إلى غيرها سن أخرى يصير  
 إليها الناس بعد التي حول عنها لئلا يذهب على عامتهم الناسخ فيثبتون على  
 على المنسوخ ولئلا يشبهه على أحد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 فيكون في الكتاب شيء يراه بعض من جهل اللسان أو العلم وقع السنة مع  
 الكتاب وأبانتها معانيه أن الكتاب ينسخ السنة **وقال الشافعي ﴿**وقال أفيمكن

أن مخالف السنة في هذا الكتاب قلت لا وذلك أن الله جل ثناؤه أقام على خلقه  
 الحجة من وجهين أصلهما في الكتاب كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم  
 بفرضه في كتابه اتباعها فلا يجوز أن يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة  
 لازمة فتدفع ولا يبين ناسخها وانما يعرف الناسخ بالناسخ بالآخر من الأمرين وأكثر  
 الناسخ في كتاب الله انما عرف بدلالة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا  
 كانت السنة تدل على ناسخ القرآن وتفرق بينه وبين منسوخه لم يكن أن  
 تنسخ السنة بقرآن إلا حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القرآن سنة  
 تنسخ سنته الأولى لنذهب الشهادة على من أقام الله عليه الحجة من خلقه قال  
 أفرأيت لو قال قائل حيث وجدت القرآن ظاهرا عاما ووجدت سنة تتحمل أن  
 تبين عن القرآن وتحمّل أن تكون بخلاف ظاهره علمت أن السنة منسوخة  
 بالقرآن قال الشافعي رحمه الله فقلت له لا يقول هذا عالم قال ولم قلت إذا كان الله  
 فرض على نبيه اتباع ما أنزل إليه وشهد له بالهدى وفرض على الناس طاعته  
 وكان اللسان كلوصفت قبل هذا محتملا للعاني وأن يكون كتاب الله ينزل عاما يراد  
 به الخاص وخصاير راديه العام وفرضنا جله وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام لم تكن سنة لتخالف كتاب الله ولا تكون  
 السنة لاتباع كتاب الله عمل تنزيهه أو مبيته معنى ما أراد الله وهي بكل حال  
 متبعة كتاب الله قال أفتوجد في الحجة بما قلت في القرآن فذكرت له بعض  
 ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن من أن الله جل ثناؤه فرض الصلاة  
 والزكاة والحج فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة وعددها ومواقبها وسننها وفي  
 كم الزكاة من المال وما يسقط عنه من المال ويثبت عليه ووقتها وكيف عمل  
 الحج وما يختلف فيه ويباح قال ودكرت له قول الله جل ثناؤه والسارق  
 والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة  
 جلدة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سن القطع على من بلغت سرقة  
 ربع دينار فصاعدا والجلد على المحرمين البكرين البالغين دون اثنين



المحررين والمباشرين دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الله أبادهما  
 الخاص من الزناة والسراق وإن كان مخرج الكلام عاما في الظاهر غير  
 السراق والزناة فقال فهذا عندي كما وصفت أفتجد حجة على من روى أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عنى فأعرضوه على كتاب الله فما وافقه  
 فاناقله وما خالفه فلم أنه **وقال الشافعي** فقلت له ما روى هذا أحد ثبت  
 حديثه في شيء صغير ولا كبير فيقال لنا كيف أثبتتم حديث من روى هذا في شيء  
 وهذه أيضا رواية مقطعة عن رجل مجهول ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في  
 شيء قال فهل عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية فيميا فلتهم فقلت له نعم أخبرنا  
 سفيان بن عيينة قال أخبرني سالم أبو النصر أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث  
 عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه  
 الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله  
 اتبعناه **وقال الشافعي** فقد مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس  
 أن يردوا أمره بفرض الله عليهم اتباع أمره صلى الله عليه وسلم **وقال الشافعي**  
 فقال وابن لي جلا أجمع لك أهل العلم أو أكثرهم علم من سنة مع كتاب الله  
 يحتمل أن تكون السنة مع الكتاب دليلا على أن الكتاب خاص وإن كان ظاهره  
 عاما فقلت له بعض ما سمعته مني حكيت في كتابي هذا قال وأعد منه شيئا  
 قلت قال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم إلى قوله كتاب الله عليكم  
 وأحل لكم ما وراء ذلكم **وقال الشافعي** فذكر الله من حرم ثم قال وأحل  
 لكم ما وراء ذلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وخالها  
 وبين المرأة وعمتها فلم أعلم مخالفا في اتباعه فكانت فيه دلالتان دلالة على  
 أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال ولكنها  
 هي سنة عامه وخاصه ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد فلانهم أحدا  
 رواه من وجه يسمع عن النبي صلى الله عليه وسلم الأنا هريرة فقال أفتحتمل  
 أن يكون هذا الحديث عندك خلافا لشي من ظاهر الكتاب فقلت لا ولا

غيره قال فها معنى قول الله عز وجل حرمت عليكم امهاتكم فقد ذكر التحريم ثم قال  
 وأحل لكم ما وراء ذلكم قلت ذكر تحريم من هو حرام بكل حال مثل الام والابنت  
 والاخت والعمة والخالة وبنات الاخ وبنات الاخت وذ كراته من حرم بكل  
 حال من النسب والرضاع وذ كرم من حرم الجمع بينه وكان أصل كل واحدة  
 منهما مباحا على الانفراد وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم يعني بالمال التي أحلها  
 به ألا ترى الى قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم يعني ما أحل به لان واحدة من  
 النساء حلال بغير نكاح صحيح ولانه يجوز نكاح حامية على أربع ولا جمع  
 بين اثنتين ولا غير ذلك مما انتهى عنه **وقال الشافعي** وذ كرت له فرض الله  
 في الوضوء ومسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين وما صار اليها أكثر أهل  
 العلم من قبول المسح فقال أينما لاف المسح شيئا من القرآن \* قالت لا تتألف سنة  
 بحال قال فما وجهه \* قالت له لما قال الله اقم الى الصلاة وأغسلوا أيتة دلت  
 السنة على ان كل من كان على طهارة عالم يحدث فقام الى الصلاة ثم يكن عليه هذا  
 الفرض فكذلك دلت السنة على ان فرض غسل القدمين انما هو على  
 المتوضئ لا خفي عليه لبعدهما كامل الطهارة وذ كرت له تحريم النبي صلى الله  
 عليه وسلم كل ذي ناب من السباع **وقد قال الله جل ثناؤه** قل لأجد فيما أوحى  
 الى محرم ما على طاعم يطمعه إلا أن يكون ميتة او دما مسفوحا الآية ثم سئى  
 ما حرم فقال فها معنى هذا **قلنا** معناه قل لأجد فيما أوحى الى محرم ما حرم  
 تأكلون إلا ان يكون ميتة وما ذكر بعدهما فاما ما ذكرتم انكم تعدونه من  
 الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تستحلون الا ما سئى الله ودلت السنة على انه  
 انما حرم عليكم منه ما كنتم تحرمون **ولقول الله جل ثناؤه** ويحل لهم الطيبات  
 ويحرم عليهم الخبائث **وقال الشافعي** وذ كرت له قول الله جل ثناؤه  
 وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل اذ ان  
 تكون تجارة عن تراض منكم ثم حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعها منها  
 الدنانير بالدرهم الى أجل وغيرها فحرمها المسلمون **بشرى رسول الله صلى الله**

عليه وسلم وليس هذا ولا غيره خلافا لكتاب الله قال محمد بن علي بن هذيل ابا جع  
منه وأخضر (قال الشافعي) \* فقلت له لما كان في كتاب الله دلالة على أن  
الله قد وضع رسوله صلى الله عليه وسلم لموضع الأمانة عنه وفرض على خلقه  
اتباع أمره فقال وأحل الله البيع وحرم الربا فأنا سابعني أحل الله البيع إذا  
كان على غير ما نهى الله عنه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم  
وكذلك قول الله وأحل لكم ما وراء ذلك مما أحله به من النكاح وملاك اليمين  
في كتابه لأنه أباحه بكل وجه وهذا كلام عربي (قال الشافعي) \* وقلت له  
لو جاز أن يترك سنة مما ذهب إليه من جهل مكان السنن من الكتاب وجاز ترك  
ما وصفناه من المسح على الخفين وأباحة كل ما رزقه اسم بيع وأحلل أن يجمع بين  
المرأة وعمتها وأخالتها وأباحة كل ذي ناب من السباع وغير ذلك ولجاز أن يقال سن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم أن لا يقطع من لم تباع سرقته ربع دينار فصاعدا قبل  
التنزيل ثم نزل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فمن رزقه اسم سرقه  
قطع ولجاز أن يقال انما سن النبي صلى الله عليه وسلم الرجم على الثيب حتى  
نزلت عليه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فيجلد البكر  
والثيب ولا تخرجوه وإن يقال في البيوع التي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم انما أحرمها قبل التنزيل فلما نزلت وأحل الله البيع وحرم الربا كانت  
حلالا والراي أن يكون للرجل على الرجل الدين فيجلد فيه وناتقضي أو تربي  
فيؤخر عنه ويؤيده في ماله وأشباه لهذا كثيرة (قال الشافعي) \* فن قال هذا  
القول كان معطلا لعامة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا القول جهل بمن  
قاله قال أجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وصفت ومن خالف ما قلت  
فما فقد جمع الجهل بالسنة والخطأ في الكلام فيما يجهل قال فاذكر سنة  
نمحت بسنة سوى هذا قال فقلت له السن الناصحة والمنسوخة مفارقة في  
مواضعها وإن رددت طالت قال فيكفي منها بعضها وإذا ذكرت صراينا (قال  
الشافعي) \* فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن

عمر بن حزم عن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن حجر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمرو ابنه عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة تقول دف فاس من أهل البادية حضرة الأضحية في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ادخروا الثلث وتصدقوا بما بقي قالت فلما كان بعد ذلك قيل يا رسول الله لقد كان الناس يتفغون من ضحاياهم يحملون منها الودك ويتخذون منها الأسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك أو كما قالوا يا رسول الله نهيت عن أمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما نهيتكم من أجل الدافعة التي دفعت حضرة الأضحية فكما وتصدقوا وادخروا قال الشافعي في أخبارنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال شهدت العيد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسمعته يقول لا يأكلن أحدكم من لحم نسكه بعد ثلاث قال الشافعي في وأخبرني الثقة عن معمر بن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد ثلاث قال الشافعي في أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك يقول ما أتذبح ما شاء الله من ضحايانا ثم نترك ذبقتها إلى البصرة قال الشافعي في فهذه الأحاديث تجمع معاني منها أن حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن أمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وحديث عبد الله بن واقد متفقان عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ما دلالة على أن عليا سمع النهي من النبي صلى الله عليه وسلم وإن النهي بلغ عبد الله بن واقد ودلالة على أن الرخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لم تبلغ عليا ولا عبد الله بن واقد ولو بلغت الرخصة ما حدثنا بالنهي والنهي منسوخ وترك الرخصة والرخصة فامسحها والنهي منسوخ لا يستغنى سامعه عن علم ناسخه وقول أنس بن مالك كأنه يخط بلحوم الضحايا بالبصرة بحيث لا أن يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها

فترود بالرخصة ولم يجمع نهياً أو سمع الرخصة والنهي فكان النهي منسوخاً فلم  
 يذكره فقال كل واحد من المختلفين بما علم وهكذا يجب على كل من سمع  
 شيئاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ثبت له عنه أن يقول فيه بما سمع  
 حتى يعلم غيره **وقال الشافعي** **﴿** فلما حدثت عائشة عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم بالنهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم بالرخصة فيها بعد النهي وأن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر أنه إنما نهى عن امساك لحوم الضحايا بعد  
 ثلاث للدافاة كان الحديث التام المحفوظ أوله وآخره وسبب التحريم والاحلال  
 فيه حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان على من علم أن يصير  
 إليه **وقال الشافعي** **﴿** وحديث عائشة من أي شيء ما يوجد في النامع والمنسوخ  
 من السنن وهذا يدل على أن بعض الحديث يختصر فيحفظ بعضه دون بعض  
 فيحفظ منه شيئاً كان أولاً ولا يحفظ آخره ولا يحفظ أولاً  
 فيؤدي كل ما حفظ فالرخصة بعدها في الامساك والا كل والصدق من لحوم  
 الضحايا إنما هي لواحد من معنيين لاختلاف المحالين فإذا دقت الدافاة ثبت  
 النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وإذا لم تدق دافاة فالرخصة ثابتة  
 بالاكل والتزود والادخار والصدقة ويحتمل أن يكون النهي عن امساك  
 لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخاً بكل حال فيمسك الانسان من صحبته ما شاء  
 ويتصدق بما شاء **﴿** باب وجه آخر من النامع والمنسوخ **﴿**  
**وقال الشافعي** **﴿** أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن  
 المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري قال حدثنا يوم التندق عن  
 الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفيئنا وذلك قول الله جل  
 ثناؤه وكفى الله المؤمنين القتال الآية فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بلا لافأمره فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصلي في وقتها ثم أقام  
 العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء  
 فصلاها أيضاً كذلك قال وذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف فرجالاً أو

ركانا **قال الشافعي** **﴿** فلما حكي أبو سعيد أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عام  
 الخندق كانت قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجأ لأوركانا استدلالنا على  
 أنهم يصل صلاة الخوف الأبعدا اذ حضرها أبو سعيد وحكي تأخير الصلوات  
 حتى خرج وقت عامتها وحكي أن ذلك قبل نزول صلاة الخوف **﴿** قال الشافعي **﴿**  
 فلا تؤخر صلاة الخوف بحال أبدا عن الوقت ان كانت في حضر أو عن وقت  
 الجمع في السفر خوفا ولا غيره ولكن تصلي كما صلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم والذي أخذنا به في صلاة الخوف أن ما لكأ أخبرنا عن يزيد بن رومان  
 عن صالح بن خوات عن علي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات  
 الرقاع صلاة الخوف ان طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين  
 معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فاصفوا وجاء العدو وجاءت  
 الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأتموا  
 لانفسهم ثم سلم بهم **﴿** قال الشافعي **﴿** أخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص  
 بن عمر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن  
 جبير عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **﴿** قال الشافعي **﴿** وقد روي أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على غير ما حكي مالك وإنما أخذنا  
 بهذا دونه لانه كان أشبه بالقرآن وأقوى في مكابدة العدو وقد كتبناه هذا  
 بالاختلاف فيه وتبيين الحجج في كتاب الصلاة وتركنا ذكر من حاله اقيه وفي  
 غيره من الاحاديث لان ما خولفنا فيه منها مفرق في كتبه

**﴿** باب وجه آخر من الناسخ والمذوخ **﴿**

**﴿** قال الشافعي **﴿** قال الله جل ثناؤه واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم  
 واستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا وامسكوهن في البيوت حتى  
 يتوفاهن الموت الآية والتي بعدها **﴿** قال الشافعي **﴿** فكان حد الزانية بهذه  
 الآية الحبس والاذى حتى أنزل الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم حد الزنا  
 فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا

أحسن وإن أتيت بغاحصة فعلمين نصف ما على المحسنات من العذاب ففسخ  
الحبس عن الزناة وأثبت عليهم الحدود ودل قول الله في الاماء فعلمين نصف  
ما على المحسنات من العذاب على فرق الله بين حد المالك والاحرار في الزنا  
وعلى أن النصف لا يكون الا من جلد لان الجلد بعدد ولا يكون من رجم  
لان الرجم اتيان على النفس بلا عدد لانه قد يؤتى على نفس المرحوم برجمة  
واحدة وبالف وأكثر فلا نصف لما لا يعلم بعدد ولا نصف للنفس فيؤتى  
بالرجم على نصف النفس **وقال الشافعي** **﴿**ويحتمل قول الله في سورة التور  
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أن يكون على جميع الزناة  
الاحرار وعلى بعضهم دون بعض فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بأبي هريرة وأبي على من أريدها مائة جلدة **وقال الشافعي** **﴿**أخبرنا عبد الوهاب  
الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسين عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال تخذوا عني تخذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر  
جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم **وقال الشافعي** **﴿**  
فدل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا على أن هذا  
أول ما حده الزناة لان الله يقول حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا  
**وقال الشافعي** **﴿**ثم رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزاولم بجلده وامرأة  
الاسلمى ولم يجلدها فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الجلد  
منسوخ عن الرانيتين **وقال الشافعي** **﴿**ولم يكن بين الاحرار في الزنا  
فرق الا بالاحصان بالنكاح وخلاف الاحصان به **وقال الشافعي** **﴿**واذا كان  
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد  
مائة وتغريب عام ففي هذا دلالة على أنه أول ما نسخ الحبس عن الرانيتين وحدها  
بعد الحبس وان كل حد حده الرانيتين فلا يكون الا بعد هذا اذا كان هذا أول  
حد الرانيتين **وقال الشافعي** **﴿**أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد  
الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلين

اختصمها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض  
بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو واقفهما اجلس يا رسول الله فاقض بيننا  
بكتاب الله واثبتني في أن اتكلم قال تكلم قال ان ابني كان عسيفا على هذا  
فزني بامرأته فأخبرت ان علي ابني الرجم فاقتديت منه بمائة شاة وبيعارية لي ثم  
اني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني مائة جلدة وتغريب عام وانما الرجم  
على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين  
بينكما بكتاب الله ما غنمك وحاريتك فرد اليك وجلد ابنه مائة وغربه طاما  
وأمر انيسا الاسلمي ان يأتي امرأة الآخر فان اعترفت رجمها فاعترفت فزجها  
وقال الشافعي رحمه الله ما لك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله  
عليه وسلم رجم يهوديين زنيا وقال الشافعي رحمه الله ثبت جلد المائة والنفي على  
البكر بن الزانين والرجم على الثيبين الزانين وإن كانا من أريدي بالجلد  
فقد رنسخ عنهما الجلد مع الرجم وإن لم يكونا أريدي بالجلد وأريدي بالبكران  
فهما معا الغان للثيبين ورجم الثيبين بعد آية الجلد بما روى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الله وهذا أشبه بعائنه وأولاهما به عندنا والله أعلم

### باب وجه آخر من التامع والمنوخ

وقال الشافعي رحمه الله ما لك بن أنس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن  
النبي صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فجعش شقه الايمن فصلى صلاة  
من الصلوات وهو قاعد فصلينا وراه قعودا فلما انصرف قال انما جعل الله  
الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قايما واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا  
واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا جالسا  
اجعون وقال الشافعي رحمه الله ما لك بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة  
أنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى  
جالسا وصلى وراءه قوم قايما فاشار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف اليهم قال  
انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا



فصلوا جلوسا قال الشافعي في هذا حديث أنس وإن كان حديث أنس  
مفسرا وأوضح من تفسيره هذا قال الشافعي في أخيه ناسا مالك عن هشام بن  
عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبابكر وهو  
قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر وأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن كما أنت فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان  
أبو بكر يصلي بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلوة  
أبي بكر وبه نأخذ قال الشافعي في ذكر إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد  
عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر مثل معنى حديث عروة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قاعدا وأبو بكر قائما يصلي بصلوة النبي  
صلى الله عليه وسلم وهم وراءه قياما قال الشافعي في فلما كانت صلاة النبي  
صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما استدللنا  
على أن امرأة الأول الناس بالجalous في سقطته عن القدرين قيل مرضه  
الذي مات فيه فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس  
خلفه قياما فافضة لأن يجلس الناس يجلس الإمام وكان في ذلك دليل  
على ما جاءت به السنة وأجمع عليه الناس من أن الصلاة قائما إذا أطاها  
المصلي قاعدا إذا لم يطق وإن ليس للطبق القيام منفردا لأن يصلي قاعدا  
فكانت سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في مرضه قاعدا ومن خلقه قياما  
مع أنها ناسخة أسفله الأولى قبلها موافقة سنته في الصحيح والمريض واجماع  
الناس أن يصلي كل واحد منهم ما فرضه كما يصلي المريض خلف الإمام الصحيح  
قاعدا والإمام قائما وهكذا نقول يصلي الإمام جالسا ومن خلقه من الأصحاء  
قياما فيصلي كل واحد فرضه ولو استتلف غيره كان حسنا وقد وهم بعض الناس  
وقال لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا واحتج بحديث رواء  
منقطع عن رجل مرغوب عن الرواية عنه لا يثبت بمثل له حجة على أحده  
لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا قال الشافعي في ولهذا أشبهاء في السنة من

الاسخ' والمنسوخ وفي هذا دلالة على ما كان في مثله عناها ان شاء الله تعالى  
 وكذلك له أسبأ في كتاب الله قد وضعنا بعضها في كتابنا هذا وما بقي مفرق في  
 كتاب أحكام القرآن والسنة في مواضعها **وقال الشافعي** **في** فقال واذا كرمن  
 الاحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ والحجبة فيما ذهبت  
 اليه منها دون ما تركت **وقال الشافعي** **في** فقلت له فقد ذكرت قبل هذا ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فصلى بطائفة  
 خلفه وطائفة في غير صلاة بازاءه ودفع صلى بالذين معه ركعة واتوا لانفسهم  
 ثم انصرفوا فوقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي  
 بقيت عليهم ثم ثبت جالساً واتوا لانفسهم ثم سلم بهم **وقال الشافعي** **في** وروى  
 ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة  
 في بعض أمرها فقال صلى ركعة بطائفة وطائفة بينه وبين العدو ثم انصرفت  
 الطائفة التي وراءه فكانت بينه وبين العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل معه  
 فصلى بها الركعة التي بقيت عليه من صلاته وسلم ثم انصرفوا فاقضوا ما على  
**وقال الشافعي** **في** وروى ابو عياش الزرقاني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم  
 عسقان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة فصلى بالناس معه ثم ركع وركعوا  
 معاً ثم سجّد فسجدت معه طائفة وحرسه طائفة فلما قام من السجود سجد  
 الذين حرسوا ثم قاموا في صلاتهم وقال جابر قربا من معني هذا الحديث  
**وقال الشافعي** **في** وقد روى ما لا يثبت مثله بخلافها كلها فقال لي قائل  
 وكيف صرت الى الاخذ بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع  
 دون غيرها **وقال الشافعي** **في** فقلت أما حديث أبي عياش وجابر في  
 صلاة الخوف فكذلك أقول اذا كان مثل السبب الذي صلى له تلك الصلاة  
 قال وما هو قلت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ألف وأربعمائة  
 وكان خالد بن الوليد في مائتين وكان منه بعيداً في صحراء واسعة لا يطمع به لقلّة  
 من معه وكثرة من مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الاغلب منه

أنه مأمور على أن يحصل عليه ولو جلس من بين يديه رآه وقد حرس منه في  
 السجود إذا كان لا يغيث عن طرفه وإذا كانت هذه المحال بقله العدو وبعد  
 وإن لأحاطل دونه يسترة كما وصفت أمرت بصلاة الخوف هكذا (قال الشافعي) •  
 فقال قد عرفت أن الرواية في صلاة يوم ذات الرقاع لا تصح لنفسه إذا  
 لا اختلاف المحالين فكيف خالف حديث ابن عمر فقلت له رواء عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم خوات بن جبير وقال سهل بن أبي حنيفة بقرينة  
 من معناه وحفظ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه صلى صلاة الخوف  
 ليلة الهرير كما روى صالح بن خوات عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان خوات  
 متقدما أهمية والسن قال فهل من حجة أكثر من تقدم مصبته قلت نعم ما وصفت  
 قيمه من الشبهة بمعنى كتاب الله قال فإني يوافق كتاب الله قلت قال الله جل  
 ثناؤه وإذا كنت فيهم وأنت أهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك ولما أخذوا  
 أسلحتهم فاذا جبنوا فليكفون ومن وراءكم قرأوا إلى وخذوا حذركم وقال فاذا  
 أطمأننتم فاقبوا الصلاة أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا يعني  
 والله أعلم وقيمة الصلاة كما كنتم تصلون في غير الخوف • (قال الشافعي) •  
 فلما فرق الله جل ثناؤه بين الصلاة في الخوف وفي الأمان حياطة لأهل دينه  
 أن ينال منهم عدوهم غرة فتعقبنا حديث خوات بن جبير والحديث الذي  
 يخالفه فوجدنا حديث خوات بن جبير أولى بالحزم في المحذور منه وأحرى أن  
 يتكافأ الطائفتان فيه وذلك أن الطائفة التي تصلي مع الإمام أولا محروسة  
 بالطائفة في غير صلاة والمخارص إذا كان في غير صلاة كان متفرقا من فرض  
 الصلاة قائما وقاعدا ومفترقا وعينا وشمالا وحاملا أن جلس عليه ومتكلمها  
 أن خاف محلة من عدوه ومقاتلان أمكنته فرصة غير محول بينه وبين هذا في  
 الصلاة ويخفف الإمام عن معه الصلاة إذا خاف حلة العدو بكلام المخارص  
 (قال الشافعي) • وكان الحق للطائفتين معاسواء فكذلك الطائفتان  
 في حديث خوات بن جبير سواء تحرس كل واحدة من الطائفتين الأخرى

والمحاربة خارجة من الصلاة فتكون الطائفة الاولى قد أعطت المطائفة  
 التي حوسبتها مثل الذي أخذت منها لم تحرسها خلية من الصلاة فكان هذا  
 عدلا بين الطائفتين (قال الشافعي) وكان الحديث الذي يخالف حديث  
 خوات على خلاف المحذور تحرس الطائفة الاولى في ركعة ثم تنصرف المحروسة  
 قبل أن تكمل الصلاة فحرس ثم تصلى الطائفة الثانية محروسة بطائفتي  
 صلاة ثم يقضيان جميعا لا حارس لهما لانه لم يخرج من الصلاة الا الامام وهو  
 وحده لا ينبغي شيئا فكان هذا خلاف المحذور والقوة في المكينة وقد أخبرنا الله  
 انه قد فرق بين صلاة الخوف وغيرها نظر الال دينه لان ينال منهم عدوهم  
 غرة ولم تأخذ الطائفة الاولى من الاخرة مثل ما أخذت منها وحدث الله  
 تبارك وتعالى ذكر صلاة الامام والطائفتين معا ولم يذكر على الامام ولا على  
 واحدة من الطائفتين قضاء فدل ذلك على ان حال الامام ومن خلفه في انهم  
 يخرجون من الصلاة لا قضاء عليهم سواء (قال الشافعي) \* وهكذا حديث  
 خوات وخلاف الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) \* فقال فهل للحديث  
 الذي تركت وجهه غير ما وصفت فقلت نعم يحتمل أن يكون لما جازان تصلى  
 صلاة الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جاز لهم أن يصلوها كيفما  
 تيسر لهم وبغير حالاتهم وحالات العدو اذا كلوا العدو فاختلفت صلاتهم  
 وكلها مجزئة عنهم (باب وجه آخر من الاختلاف في)

(قال الشافعي) فقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مسعود عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن  
 فقال في مبتدئه ثلاث كلمات التحيات لله فيأى التشهد أخذت قلت أخبرنا  
 مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول  
 قولوا التحيات لله الزا كيات لله الطيبات لله الصلوات لله السلام عليك أيها  
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله

الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله (قال الشافعي) فكان هذا الذي علمنا  
 من سبقنا بالعلم من فقهاءنا صغارا ثم جمعناه باسناداه وسمعنا ما يخالفه فلم نسمع  
 اسنادا في التزم بخلافه ولا يوافقنا ثبت عندنا منه وان كان غيره ثابتا وكان  
 الذي نذهب اليه ان عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهراني اصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الا ما علمهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما انتهى الينامن  
 حديث اصحابنا حديث ثبتته عن النبي صلى الله عليه وسلم صرنا اليه وكان  
 اولي بنا قال وما هو قلت اخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد  
 عن ابي الزبير السكي عن سعيد بن جبيرة ووطأوس عن ابن عباس انه قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان  
 يقول الصلوات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايم النبي ورحمة  
 الله وبركاته السلام عليه او على عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد  
 ان محمدا رسول الله \* (قال الشافعي) \* فان قال قائل فانا نرى الرواية اختلفت  
 فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فروى ابن سعد وخلاف هذا وابو موسى  
 خلاف هذا وجابر خلاف هذا وكلها قد يخالف بعضها بعضا في شيء من لفظه ثم  
 علم عمر خلاف هذا كله في بعض لفظه وكذلك تشهد ما نشأه رضى الله عنها وعن  
 ابيه وكذلك تشهد ابن عمر ليس فيها شيء الا في اعطه شيء غير ما في لفظ صاحبه  
 وقد يزيد بعضهم الشيء على بعض \* (قال الشافعي) \* فقلت له الامر في هذا بين قال  
 فابنه لي قلت كل كلام اريد به تعظيم الله جل ثناؤه فاعلموه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لم قلعه له جعل يلمه الرجل في نفسي والا آخر في حفظه وما أخذ حفظا  
 فأكثره يحترس فيه بجملة حالته في فلم يكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف  
 شيء من كلامه يحيل المعنى فلا يوسع حالته فلعن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز  
 لكل امرئ منهم ما حفظ كما حفظ اذ كان لا معنى فيه يحيل شيئا عن حكمه ولعل  
 من اختلفت روايته واختلفت شهادته انما توسعوا فيه فقلوا على ما حفظوا وعلى  
 ما حضروهم فاجيز لهم قال افتجد شيئا يدل على اجازة ما وصفت فقلت نعم قال وما

هو قلت أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد  
 الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت  
 هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها وكان النبي صلى  
 الله عليه وسلم أقرأها فكذلك أن يجعل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم لبثته  
 بردائه فجئت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا  
 يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأ تنهأ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ  
 فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت  
 ثم قال اقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف  
 فأقرأ ما تيسر منه \* (قال الشافعي) \* فإذا كان الله جل ثناؤه لم يخلق خلقه أنزل  
 كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن المحفوظ منه قد يزل ليحل لهم يعني قراءته  
 وان اختلاف اللفظ فيه مالم يكن في اختلافهم حالة معني كان ماسوى كتاب الله  
 أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ مالم يجعل معناه وكل مالم يكن فيه حكم فاختلاف  
 اللفظ فيه لا يجعل معناه وقد قال بعض التابعين رأيت أناسا من أصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعوا في المعنى واختلافوا في اللفظ فقلت لبعضهم  
 ذلك فقال لا بأس مالم يجعل المعنى \* (قال الشافعي) \* فقل ما في ذلك هذا  
 تعظيم الله وان لا يرجو أن يكون كل هذا فيه واسعا وأن لا يكون الاختلاف  
 فيه إلا من حيث ذكرت ومثل هذا كما قلت يمكن في صلاة الخوف فيكون إذا  
 جاء بكال الصلاة على أي الوجوه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا  
 حالف الله جل ثناؤه بينهما وبين ماسواها من الصلوات قال ولكن كيف  
 صرت إلى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في القشهد  
 دون غيره قلت لما رأيته واسعا وسمعت عن ابن عباس معها كان عندي أجمع  
 وأكثر لفظا من غيره فأخذت به غير معنف لمن أخذ بغيره مما ثبت عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في باب اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله \*  
 \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها  
 على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا  
 تتبعوا مناشياً غائباً بما جاز **﴿قال الشافعي﴾** أخبرنا مالك عن موسى بن  
 أبي عويم عن سعد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما **﴿قال  
 الشافعي﴾** أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال  
 الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا صلى الله عليه  
 وسلم النبا وهذا نالكم **﴿قال الشافعي﴾** وروى عثمان بن عفان وعبادة بن  
 الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عن الزيادة في الذهب  
 بالذهب يدايد **﴿قال الشافعي﴾** فأخذنا هذه الأحاديث وقال بمثل معناها  
 الا كابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واكثر المقتنين بالبلدان  
**﴿قال الشافعي﴾** أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول  
 سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 انما الر باقي النسبة **﴿قال الشافعي﴾** فأخذنا ابن عباس ونفر من أصحابه  
 المكين وغيرهم **﴿قال الشافعي﴾** فقال لي قائل ان هذا الحديث مخالف  
 للأحاديث قبله قلت قد يحتمل خلافها وموافقتها قال وبأي شيء يحتمل  
 موافقتها قلت قد يكون أسامة بن زيد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل  
 عن الصنفين المختلفين مثل الذهب بالورق والتمر بالخط أو ما اختلف جنسه  
 متفاضلاً يدايد فقال انما الر باقي النسبة أو تكون المسألة سبقته بهذا وأدرك  
 الجواب فروى الجواب ولم يحفظ المسألة أو شك فيها لأنه ليس في حديثه ما ينفي  
 هذا عن حديث أسامة فاحتمل موافقتها لهذا **﴿قال الشافعي﴾** فقال لي فلم  
 قلت يحتمل خلافها قلت لان ابن عباس الذي رواه كان يذهب فيه غير  
 هذا المذهب فيقول لاربا في بيع يدايد انما الر باقي النسبة **﴿قال الشافعي﴾**  
 فقال في الحجة ان كانت الأحاديث قبله مخالفة في تركه الى غيره فقلت له كل

واحد من روى خلاف أسامة بن زيد وإن لم يكن أشهر بالحفظ للحديث من  
 أسامة فليس به تقصير عن حفظه وعثمان وعبادة بن الصامت أشد تقدما  
 بالنسبة والعصبة من أسامة وأبو هريرة آمن وأحفظ من رواية الحديث في دهره  
 ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر باسم الحفظ وبأن ينفي عنه الغلط من  
 حديث واحد كان حديث الأكبر الذي هو أشبه أن يكون أولى بالحفظ من  
 حديث من هو أحدث منه وكان حديث خسة أولى أن يصار إليه عندنا من  
 حديث واحد ﴿باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف﴾  
 ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن  
 قتادة عن محمد بن لبيد عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال أسفروا بعسلالة الفجر فإن ذلك أعظم للأجر وأعظم لأجوركم ﴿قال  
 الشافعي﴾ أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كن نساء  
 من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح ثم ينصرفن وهن  
 متلعات بمروطهن ما يعرفهن أحد من الغلس ﴿قال الشافعي﴾ وذكر تغليس  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شديدا بمعنى حديث عائشة ﴿قال  
 الشافعي﴾ قال لي قائل نحن نرى أن يسفر بالفجر اعتمادا على حديث رافع  
 ونزعم أن الفضل في ذلك وأنت ترى أن جائز لنا إذا اختلف الحديثان أن  
 نأخذ بأحدهما ونحن نعد هذا مخالفا لحديث عائشة ﴿قال الشافعي﴾ فقلت  
 له إن كان مخالفا لحديث عائشة فكان الذي يلزمنا وإياك أن نصير إلى  
 حديث عائشة دونها لأن أصل ما بيني نحن وأنتم عليه أن الأحاديث إذا اختلفت  
 لم يذهب إلى واحد منهما دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى  
 من الذي تركنا قال وما ذلك السبب (قلت) أن يكون أحدا الحديثين أشبه بكتاب  
 الله فإذا أشبه كتاب الله كانت فيه النجاة (قال) هكذا نقول (قلت) فإن لم يكن فيه  
 نص في كتاب الله كان أولاهما بنا لا ثبت منهما وذلك أن يكون من رواه أعرف



استادوا شهر بالعلم والحفظ له من الامة لا ما يكون روى الحديث الذي ذهبنا  
اليه من وجهين أو أكثر والذي تركنا من وجه فيكون الاكثر أولى بالحفظ من  
الاقل أو يكون الذي ذهبنا اليه أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بحاسواهما  
من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى بما يعرف أهل العلم وأوضح  
في القياس والذي عليه الاكثر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(قال) وهكذا نقول ويقول أهل العلم (قلت) لحديث عائشة أشبه بكتاب الله  
لان الله عز وجل يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فادخل الوقت  
فأولى المصالحين بالحفاظة المقدم للصلاة وهو أيضا شهر رجلا بالفقه وأحفظ  
ومع حديث عائشة ثلاثة كلهم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى  
حديث عائشة زيد بن ثابت وسهل بن سعد والعدد الاكثر أولى بالحفظ والنقل  
وهذا أشبه بسنن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث رافع بن خديج (قال)  
وأى سنن (قلت) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضا الله  
وأخيره عفو الله وهو لا يؤثر على رضا الله شيئا والعفو لا يحتمل الا معنيين عفا  
عن تقصيرا وتوسعة والتوسعة تشبه أن يكون الفضل في غيرها فلم يؤثر بترك  
ذلك لغير التي وسع في خلافها (قال) وما تر يد هذا (قلت) اذا لم يؤثر بترك  
الوقت الاول وكان جائزا أن يصلى فيه وفي غيره قبله والفضل في التقديم  
والتأخير تقصير موسع وقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما قلنا  
وسئل أى الاعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها وهو لا يدع موضع الفضل  
ولا يأمر الناس الا به وهو الذي لا يجهر له عالم ان تقديم الصلاة في أول وقتها أولى  
بالفضل لما يعرض للاكتفاء من الاشغال والنسيان والعار التي لا تتجهله  
القول وهذا أشبه بمعنى كتاب الله (قال) وأين هو من الكتاب (قلت) قال  
الله جل ثناؤه حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومن قدم الصلاة في أول  
وقتها كان أولى بالحفاظة عليها من آخرها عن أول الوقت وقد رأينا الناس  
فيما وجب عليهم وفيما تطوعوا به يؤمرون بتجمله اذا أمكن لما يعرض للاكتفاء

من الاشغال والنسيان والعلل التي لا تجهلها العقول وان تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم مثبت **(قال الشافعي)** فقال ان ابا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم دخلوا في الصلاة مغسبين وخرجوا منها مسفرين باطالة القراءة (فقلت) له قد أطالوا القراءة وأوجزوها والوقت في الدخول لا في الخرج من الصلاة وكلهم دخل مغسبا وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم منها مغسبا فقلت الذي هو أولى بك أن تصير اليه مما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفتم فقلت يدخل الداخل فيها مسفرا ويخرج مسفرا ويوجز القراءة فخالفتم في الدخول وما احتجبت به من طول القراءة وفي الأحاديث عن بعضهم انه خرج منها مغسبا **(قال الشافعي)** فقال أفتعد خبر رافع بخالف خبر عائشة فقلت له لا فقال فبأي شيء يوافقك فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفضل فيها احتمل ان يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الآخر فقال اسفر وابا الفجر يعني حتى يتبين الفجر الآخر معترضا **(قال)** أفحتمل معنى غير ذلك (قلت) نعم يحتمل ما قلت وما بين ما قلنا وقلت وكل معنى يقع عليه اسم الاسفار **(قال)** فما جعل معناكم أولى من معنانا (قلت) بما وصفت لك من الدليل وبان النبي صلى الله عليه وسلم قال هما فجران فاما الذي كانه ذنب السر حان فلا يحل شيء ولا يحرمه وأما الفجر المسترض فيجل الصلاة ويحرم الطعام يعني على من أراد الصيام

**(باب وجه آخر مما يعد مختلفا)**

**(قال الشافعي)** أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الانصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط ولا بول ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب فقد علمنا الشام فوجدنا مراحيض قد صنعت نحو القبلة فنحرف ونستغفر الله **(قال)**

الشافعي في أخبارنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه  
 واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول إن الناس يقولون إذا قدمت  
 على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس فقال عبد الله بن عمر لقد  
 ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على البنتين  
 مستقبلا بيت المقدس لحاجته **وقال الشافعي** في أدب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا مغسلات لهم أولا أكثرهم في  
 منازلهم فاحمل أدبه لهم معنيين أحدهما أنهم إنما كانوا يذهبون نحو الحج  
 في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها الساعة الخضراء وخفة  
 المؤنة عليهم لبعثهم ذاهبين عن أن يستقبل القبلة أو يستدبرها الحاجة لأنسان  
 من غائط أو بول ولم يكن لهم مرتفع في استقبال القبلة ولا استدبارها أو وسع  
 عليهم من توقي ذلك وكثيرا ما يكون الذاهبون في تلك الحال في غير ستر عن  
 مصل يرى ورائهم مقبلين ومدبرين إذا استقبلوا القبلة فأمر وابلان بكرموا  
 قبلة الله ويستروا العورات من مصل أن صلى حيث يراههم وهذا المعنى أشبه  
 به أدبه والله أعلم **وقال الشافعي** في وقد يحتمل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا  
 ما جعل قبلة في صحراء لغائط أو بول لئلا يتغوط أو يبال في القبلة فتسكون قدرة  
 بذلك أو من ورائها فيكون من ورائها أذى للمصلين إليها **قال الشافعي** \*  
 فسمع أبو أيوب ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم جلة فقال به على المذهب  
 في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي هي للناس مرافق في  
 أن يضعوها في بعض الحالات مستقبلة القبلة أو مستدبرتها والى يكون فيها  
 الذهاب لحاجته مستترا فقال بالحديث جلة كما سمعته جلة وكذلك ينبغي لمن مع  
 الحديث أن يقول به على عموم وجهته حتى يجد دلالة يفرق بها فيه **وقال**  
**الشافعي** \* **وسأحكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مستقبلا بيت**  
**المقدس لحاجته وهي إحدى القبلةين وإذا استقبله استدبر السكبة أنكر على**  
**من يقول لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها الحاجة ورأى أن لا ينبغي لأحد أن**

لا ينتهي عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نسمع فيما نرى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصغراء فيفرق بين الصغراء والمنازل فيقول بالنتهي في الصغراء وبالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى افتراق حال الصغراء والمنازل **وقال الشافعي** وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قبله عنه وقال به وإن لم يعرف حيث يتفرق لم يفرق بين من لا يعرف الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه ولهذا أشبه كثيرة في الحديث كنفينا بما ذكرنا منها ما لم تذكر

### باب وجه آخر من الاختلاف

**وقال الشافعي** أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال أخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسايتهم وذرائعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم وزاد عروبن دينار عن الزهري هم من آباؤهم **وقال الشافعي** أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه أبي النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهي عن قتل النساء والولدان **وقال الشافعي** فكان سفيان يذهب إلى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم هم منهم إما حلققتهم وإن حديث ابن أبي الحقيق فاسخ له قال وكان الزهري إذا حدث حديث الصعب بن جثامة أتبعه حديث ابن كعب **وقال الشافعي** وحديث الصعب في عمرة النبي صلى الله عليه وسلم فإن كان في عمرته الأولى فقد قيل أمر ابن أبي الحقيق قبلها وقيل في سفتها وإن كان في عمرته الأخيرة فهو بعد أمر ابن أبي الحقيق غير شك والله أعلم **\*(قال الشافعي)\*** ولم نعلمه صلى الله عليه وسلم رخص في قتل النساء والولدان ثم نهى عنه وانما معنى نهي عن قتل النساء والله أعلم عن قتل النساء والولدان أن يقصد قتلهم بقتل وهم يعرفون متميزين عن أمر بقتلهم منهم ومعنى قوله هم

منهم انهم يجمعون خصائص ان ليس لهم حكم الايمان الذي يمنع به الدم بكل  
حال ولا حكم دار الايمان الذي يمنع به الغارة على الدار واذا اباح رسول الله صلى  
الله عليه وسلم البيات والغارة على الدار فأغار على بني المصطلق غارين  
فقتلهم فحبطت ان البيات والغارة اذا أحل باحلال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لم يمنع أحد بيت أو غار من أن يصيب النساء والولدان فيسقط المأثم فيهم  
والكفارة والعقل والقود من أصابهم اذا أبغى له أن يبيت ويغير وليست  
لهم رقة للاسلام ولا يكون له قتلهم عامد اللهم متميزين عارفاهم وانما ننسى  
عن قتل الولدان لانهم لم يبلغوا كفر افعملوا به وعن قتل النساء لانه لا معنى  
فيهن لقتال وانهن والولدان يتحولون فيكونون قوة لاهل دين الله تعالى وقال  
الشافعي رحمه الله فان قال قائل فإن هذا بغيره قيل فيه ما اكتفى العالم به من غيره وان  
قال أفقتل ما تشبه به غيره ويشبهه من كتاب الله قلت نعم قال الله وما كان  
لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية  
مسلمة الى أهله الا ان يصدقوا فان كان من قوم عدو لكم فهو مؤمن فتحرير  
رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله  
وتحرير رقبته مؤمنة وقال الشافعي رحمه الله وجب الله بقتل المؤمن خطأ  
الدية وتحرير رقبته وفي قتل ذي الميثاق الدية وتحرير رقبته اذا كانا  
معاً ممنوعى الدم بالايمان والعهد والدار معاً وكان المؤمن في الدار غير  
الممنوعة وهو ممنوع بالايمان فجعلت فيه الكفارة باتلافه ولم يجعل فيه  
الدية وهو ممنوع الدم بالايمان فلما كان الولدان والنساء من المشركتين  
لا ممنوعين بالايمان ولا دار لهم سكن فيهم عقل ولا قود ولا دية ولا مأثم ان  
شاء الله ولا كفارة وقال الشافعي رحمه الله فقال فاذا ذكر وجوها من الاحاديث المختلفة  
عند بعض الناس ايضا فقلت أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن  
يسار عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم  
الجمعة واجب على كل محتلم (قال الشافعي رحمه الله) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن  
عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الى

الجمعة فليغتسل **وقال الشافعي** فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في غسل يوم الجمعة واجبا وأمره بالغسل محتمل معنيين الظاهر منهما أنه واجب  
 فلا يجزئ الطهارة للصلاة الجمعة إلا بالغسل كالأجزي في طهارة الجنب غير  
 الغسل ويحتسمل أنه واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والنظافة **قال**  
**الشافعي** أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم قال دخل رجل من أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضى الله عنه  
 يخطب فقال عمر أيقساعة هذه فقال يا أبا مريم المؤمنين انقلبتم من السوق فسمعت  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان توضعوا في الوضوء أيضا وقد علمت أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل **وقال الشافعي** أخبرنا الثقة عن  
 معمر بن راشد عن الزهري عن سالم عن أبيه مثل معنى حديث مالك وعمر  
 الداخل يوم الجمعة بغير غسل عثمان بن عفان رضى الله عنه **وقال الشافعي** فلما  
 حفظ عمر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بالغسل  
 وعلم ان عثمان قد علم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل ثم ذكر عمر لعثمان  
 أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل وعلم عثمان ذلك فلو ذهب على متوهم  
 ان عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسيانته فلما لم يترك عثمان الصلاة  
 لترك الغسل ولم يأمره عمر بالتحرج للغسل دل ذلك على أنها قد علمت ان أمر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل على الاختيار لا على أن لا يجزئ غيره لان  
 عمر لم يكن ليدع أمره بالغسل ولا عثمان اذا علم انه ذاكر لترك الغسل وأمر النبي  
 صلى الله عليه وسلم بالغسل الا والغسل كما وصفنا على الاختيار **وقال الشافعي**  
 وروى البصريون ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فيها  
 ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد  
 عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت كان الناس عمال انفسهم فكانوا  
 يروحون بها شتمهم فقبل لهم لو اغتسلتم

**باب النهي عن معني دل عليه معنى في حديث غيره**

(وقال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب  
 أحدكم على خطبة أخيه (وقال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه  
 (وقال الشافعي) قالوا لم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة على أن  
 فيه عن أن يخطب أحدكم على خطبة أخيه صلى الله عليه وسلم معنى دون معنى كان الظاهر  
 أن حراما أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يتبدى الخطبة إلى أن يدعها  
 (وقال الشافعي) وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة  
 أخيه يحتمل أن يكون جوابا لمنه أراد به معنى في الحديث ولم يسمع من حديثه  
 السبب الذي له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فإدى بعضه دون بعض أو  
 شكافي بعضه فسكاهما شكافيه منه فيكون صلى الله عليه وسلم سئل عن  
 رجل خطب امرأة فرضيته وأذنت في نكاحه فخطبها أربع عند هامته فرجعت  
 عن الأول الذي أذنت في نكاحه فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذا الحال  
 وقد يكون أن ترجع عن أذنت في نكاحه فلا يشكها من رجعت له  
 فيكون هذا قسدا عليها وعلى خاطم الذي أذنت له في نكاحها فإن قال  
 فأن لم صرت إلى أن تقول إن نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على  
 خطبة أخيه على معنى دون معنى قلت قبل الدلالة عنه فإن قال فأين هي قيل له  
 إن شاء الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسودين سفيان عن أبي  
 سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فأمرها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال إذا حلت ما ذهبتني قالت  
 فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أما أبو جهم فلا يضح عصاه عن طاقه وأما معاوية فصعلوك  
 لا مال له إنكهي أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال إنكهي أسامة فنكحته  
 فجعل الله فيه خيرا كثيرا واعتبطت به (وقال الشافعي) فهذا قلنا ودلت

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة وأطمة على أسامة بعد إعلانهما رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن معاوية وأبا جهم خطباهما على أمرين أحدهما أن  
النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أنهما لا يخطبانهما إلا بخطبة أحدهما بعد خطبة  
الأخر فالأول بينهما ولم يقل لهما ما كان لواحد أن يخطبك حتى يترك الآخر  
خطبتك وخطبها على أسامة بعد خطبتهما واستدلنا على أنها لم ترض ولو رضيت  
واحد منهما أمرها أن تزوج من رضيت وأن أخبارها أياها بمن خطبها إنما كان  
أخبارا عن لم تأذن فيه ولعلها استشارة له ولا يكون لها أن تستشير به -  
أذنت لاحدهما فلما خطبها على أسامة استدللنا على أن الحالة التي خطبها فيها  
غير الحال التي نهى عن خطبتها فيها ولم يكن حال يفرق بين خطبتهما حتى يحصل  
بعضها ويحرم بعضها إلا إذا أذنت للولي أن يزوجهما فكان لزوجهما أن زوجها  
الولي أن يلزمها التزويج وكان عليه أن يلزمه وحالت له فأما قبل ذلك فقالها  
واحدة وليس لوليها أن يزوجهما حتى يأذن فركونها وغير كونها سواء فإن  
قال قائل فإنها ركنة مخالفة لمحلها غير ركنة فكذلك هي لو خطبت فسميت  
المخاطبة وترغبت عنه ثم عاد عليها بالخطبة فلم تشمه ولم تظهر ترغبا عنه ولم تترك  
فكانت حالها التي تركت فيها شمه مخالفة لمحلها التي شتمه فيها وكانت في  
هذه الحال أقرب إلى الرضا ثم تنتقل حالها قبل الركوب إلى منازل بعضها  
أقرب إلى الركوب من بعض فلا يصلح فيه معنى بحال والله اعلم إلا ما وصفت من  
أنه نهى عن الخطبة بعد أذنها للولي بالتزويج حتى يصير أمر الولي جائزا فأما ما لم  
يجز أمر الولي فأول حالها وآخرها سواء والله اعلم

باب النهي عن معنى أوضح من معنى قبله

وقال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما ما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع  
الخيار وقال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه وقال



الشافعي رحمه الله تعالى يعني بين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وإن نهيته عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه أمهات وأهله إذا تباعا قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تباعا فيه وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقدا البيع معا فلو كان البيع إذا عقدا لزم كل واحد منهما ما ضر البائع أن يبيعه رجل سلعة كسلعته أو غيرها وقد تم بيعه لسلعته ولكنه لما كان له سهم الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فجاءه آخر فاعطاه مثله بتسعة دنانير أشبه أن يفسخ البيع إذا كان الخيار له قبل أن يفارقه وله بنفسه ثم لا يتم البيع بينه وبين يده إلا أن يفسخه لا أن يخرقه أقصد على البائع وعلى المشتري أو على أحدهما فهذا وجه النهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه لوجه له غير ذلك ألا ترى أنه لو باعه ثوبا بعشرة دنانير فلزمه البيع قبل أن يتفرقا من مقامهما ذلك ثم باعه آخر غير أمهات يدينار لم يضر البائع الأول لأنه قد لزمه عشرة دنانير لا يستطيع فسخها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسوم أحدكم على سوم أخيه وإن كان ثابتا واستأحقه ثابته ومثل لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه إذا رضى البيع وأذن بأن يباع قبل البيع حتى لو لم يبيع لزمه فإن قال قائل ما دل على ذلك قبل له فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع فمين يزيد ويبيع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى طلب الزيادة

باب النهي عن معنى يشبه الذي قبله في شيء ويفارقه في شيء غيره  
 قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وقال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحرى أحدكم بصلاته عند طلوع الشمس ولا عند غروبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها ثم إذا استوت فاربها  
وإذا زالت فارقها ثم إذا أدنت للغروب فاربها فإذا غربت فأرقها ونهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات **وقال الشافعي** في  
فاحتمل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الساعات  
معنيين أحدهما وهو أعمهما أن يكون الصلوات كلها واجبا الذي نسي ونيم  
عنه وما لزم بوجه من الوجوه منها عجز ما في هذه الساعات لا يكون لاحد أن يصلي  
فيها ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قدم صلاة قبل  
دخول وقتها لم تجز عنه ويحتمل أن يكون أراد به بعض الصلوات دون بعض  
فوجدنا الصلاة تنفرق بوجهين أحدهما ما وجب منها فلم يكن لمسلم تركه في  
وقته ولو تركه كان عليه قضاؤه والاخر ما تقرب إلى الله جل ثناؤه بالتفعل  
فيه وقد كان للتفعل تركه فلا قضاء له عليه ووجدنا الواجب منها يفارق التطوع  
في السفر إذا كان المرء كافيا صلى المكتوبة بالأرض ولا يجزئه غيرها  
والنافلة راكعا متوجها حيث شاء ويتفرقان في المحضر والسفر ولا يكونان  
أطاق القيام أن يصلي واجبا من الصلاة قاعدا ويكون ذلك له في النافلة **وقال**  
**الشافعي** في فلما احتمل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يحملوها على خاص  
دون عام إلا بدلالة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع علماء المسلمين  
الذين لا يمكن أن يجمعوا على خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **وقال**  
**الشافعي** في وهكذا غير هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هو على  
الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت أو إجماع المسلمين على أنه  
باطن دون ظاهر وخاص دون عام فيجب علونه بما جاءت عليه الدلالة عنه  
ويطبعونه في الأمرين معا **وقال الشافعي** في أخيه من مالك عن زيد بن أسلم عن  
عطاء بن يسار عن سمر بن سعيد وعن الأصم ج يحدثونه عن أبي هريرة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع

الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس  
 فقد أدرك العصر وقال الشافعي رحمه الله تعالى: «فإن لم يحيط أن المصلي ركعة من الصبح قبل  
 طلوع الشمس والمصلي ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد صليهما معاً في  
 وقتين يجتمعان تحريم وقتين وذلك أنهما صليا بعد الصبح والعصر ومع بزوغ  
 الشمس ومغيبها وهذه أربعة أوقات منى عن الصلاة فيها قال الشافعي رحمه الله تعالى  
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المصلين في هذه الأوقات مدركين للصلاة  
 الصبح والعصر استدلتنا على أن نهيه عن الصلاة في هذه الأوقات عن الزوافل  
 التي لا تلزم وذلك أنه لا يكون أن يجعل المرء مدركاً للصلاة في وقت نهى فيه عن  
 الصلاة» (قال الشافعي) «أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله  
 يقول أقم الصلاة لذكري» (قال الشافعي) «وحدثنا أنس بن مالك وعمران بن  
 الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث ابن المسيب وزاد  
 أحدهما أو نام عنها» (قال الشافعي) «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فليصلها إذا ذكرها فجعلاً ذلك وقتاً لها وأخبر به عن الله عز وجل ولم يستثن  
 وقتاً من الأوقات يدعها فيه بعد ذلك» (قال الشافعي) «أخبرنا سفيان بن  
 عيينة عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن بابويه عن جابر بن مطعم أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منك من أمر الناس شيئاً فلا يتعن  
 أحداً طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار» (قال الشافعي) «  
 أخبرني عبد الحميد بن عيسى عن ابن جريج عن عطاء بن النبي صلى الله  
 عليه وسلم بمثل معناه وزاد يا بني عبد المطلب يا بني عبد مناف ثم ساق الحديث  
 » (قال الشافعي) «وأخبر جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر باباحة  
 الطواف بالبيت والصلاة له في أي ساعة ما شاء العائف والمصلي وهذا يبين أنه  
 إنما نهى عن المواقيت التي نهى عنها عن الصلاة التي لا تلزم بوجوه من  
 الوجوه وأما ما لم ينفه عنه بل أباحه صلى الله عليه وسلم وصلى المسلمون

على جنازتهم طامة بعد العصر والصبح لانها لازمة \* (قال الشافعي) \* وقد ذهب  
 بعض أصحابنا الى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه طاف بعد الصبح ثم نظر فلم ير  
 الشمس طلعت فركب حتى أتى ذا طوى وطلعت الشمس فأتاه فصلى فيها عن  
 الصلاة للطواف بعد العصر وبعد الصبح كما نهى عما لا يلزم من الصلاة \* (قال  
 الشافعي) \* فإذا كان لعمر أن يؤخر الصلاة للطواف فأنما تركها لأن ذلك له  
 ولأنه لو أراد من لا يذو طوى الحاجة إلى أن كان واسعه الله أن شاء الله تعالى  
 ولكنه سمع النهى بجلته عن الصلاة فضرب المنكر دعوها بالمدينة بعد العصر  
 ولم يسمع ما يدل على أنه إنما نهى عنها للمعنى الذى وصفنا فكان يجب عليه ما  
 فعل ويجب على من علم المعنى الذى نهى عنه والمعنى الذى أباح تحت فيه أن  
 أباحه بالمعنى الذى أباحها فيه خلاف المعنى الذى نهى فيه عنها كما وصفت مما  
 روى على بن أبى طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهى عن امساك الحوم  
 الخضيا بعد الثلاث إذ سمع النهى ولم يسمع سبب النهى \* (قال الشافعي) \* فإن  
 قال قائل فقد صنع أبو سعيد الخدرى كما صنع عمر بن الخطاب فلما والجواب  
 فيه كالجواب فى غيره فإن قال قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعاه قلنا  
 نعم ابن عمر وابن عباس وعائشة والحسن والحسين وغيرهم وقد سمع ابن عمر  
 النهى من النبي صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان بن عيينة  
 عن عمر وابن دينار قال رأيت أبا وعطاء بن أبى رباح ابن عمر طاف بعد الصبح  
 وصلى ركعتين قبل أن تطلع الشمس \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان عن عمار  
 الدهنى عن أبى سعيدان الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا \* (قال  
 الشافعي) \* أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة قال رأيت  
 ابن عباس طاف بعد العصر وصلى \* (قال الشافعي) \* وأما ذكرنا تفرق أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا يستدل من علمه على أن تفرقهم فيما  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة لا يكون الاعلى هذا المعنى أو على أن  
 لا تبلغ السنة من قال خلافها منهم أو تأويل تحمله السنة أو ما شبه ذلك مما

قد يرى قائله فيه هذا ان شاء الله **قال الشافعي** **﴿** واذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره بل الفرض الذي على الناس اتباعه ولم يجعل الله لاحد معه امر يخالف امره **﴿** باب وجه آخر يشبه الباب الذي قبله **﴾**

**قال الشافعي** **﴿** أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا **قال الشافعي** **﴿** أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود ابن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن شعب بن أبي وقاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يستل عن شراء التمر بالرطب فقال النبي صلى الله عليه وسلم أينقص الرطب اذا ييس فقالوا نعم فنهي عن ذلك **قال الشافعي** **﴿** أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب العربية أن يبيعها بغير صها **قال الشافعي** **﴿** أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا **﴾** **قال الشافعي** **﴿** فكان بيع الرطب بالتمر منها عنه لهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه انما نهى عنه لأنه ينقص اذا ييس ونهى عن التمر بالتمر الا مثلا بمثل فلما نظرنا في المتعقب من نقصان الرطب اذا ييس كان لا يكون أبدا مثلا بمثل اذا كان النقصان مغيبا لا يعرف فكان يجمع معنيين أحدهما التفاضل في المكيلة والاخر المزابنة وهو بيع ما يعرف كيله بما يجهل كيله من جنسه فكان منها عنه لمعنيين فلما أرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بالتمر بعد العرايا أن تكون رخصة من شيء نهى عنه أو لم يكن النهي عنه عن المزابنة والرطب بالتمر الا مقصودا بهما الى غير العرايا فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به المحاص

**﴿** باب وجه يشبه المعنى الذي قبله **﴾**

﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن عطاء بن أبي  
 رباح عن صفوان بن وهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن مسيب عن حكيم  
 ابن حزام أنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أتبا أولم يبلغني أو كما  
 شاء الله من ذلك أنك تبيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تشتريه وتستوفيه ﴿قال الشافعي﴾  
 أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بذلك أيضا عن عطاء بن  
 عبد الله بن عصمة الجعفي عن حكيم بن حزام أنه سمعه عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا الثقة عن أيوب بن أبي تميمة عن يوسف بن  
 ماهك عن حكيم بن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما  
 ليس عندي ﴿قال الشافعي﴾ يعني يبيع ما ليس عندك وليس بمضنون عليك  
 ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا ابن أبي عبيدة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن  
 أبي المنهال عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم  
 يسلفون في التمر السنة والسنتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف  
 فلا سلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ﴿قال الشافعي﴾ وحفظي  
 وأجل معلوم وقال غيري قد قال ما قلت وقال أوالى أجل معلوم ﴿قال الشافعي﴾  
 فكان نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع المرء ما ليس عنده يحتمل معنيين  
 أن يبيع ما ليس بمضنته يراه المشتري كما يراه البائع عند ثيابيهما فيه  
 ويحتمل أن يبيعه ما ليس عنده مما ليس يملك بعينه ولا يكون موصوفا مضنونا  
 على البائع يؤخذ به ولا في ملكه فيلزمه أن يسلمه إليه بعينه وغيره من  
 المعنيين فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف أن يسلف في كيل معلوم  
 ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم - خل في هذا يبيع ما ليس عنده المرء  
 حاضر أو لا محال حين باعه ولما كان هذا مضنونا على البائع بصفة يؤخذ بها  
 عند محل الأجل دل على أنه انما نهى عن بيع عين الشيء الذي ليس في ملك  
 البائع والله أعلم وقد يحتمل أن يكون النهي عن بيع العين الغائبة كانت

في ملك الرجل أو في غير ملكه لأنها قد تنهك وتستهص قبل أن يراها المشتري  
 قال الشافعي في وكل كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فهو على ظهوره وعومته حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بأبي هو وأمي يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة  
 دون بعض كما وصفت من هذا الكلام وما كان في مثل معناه ولزم أهل العلم  
 أن يعضوا الخبرين صلى وجوههما ما وجدوا لهما وجهها ولا يعضونهما  
 مختلفين وهما يحتملان أن يعضيا وذلك أنه إذا أمكن فيهما أن يعضيا معا أو وجد  
 السبيل إلى امضاءهما ولم يكن واحدا منهما ما بأوجب من الآخر فلا يذهب  
 الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجه يعضيان فيه معا إنما يختلف ما لم يعض  
 أحدهما إلا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحمله  
 وهذا يحرمه قال الشافعي في فقال فصنف لي جاع نهي الله جل ثناؤه ثم نهي  
 النبي صلى الله عليه وسلم عما لا تبقى منه شيء قال الشافعي في فقلت له يجمع نهي  
 صلى الله عليه وسلم معنيين أحدهما أن يكون الشيء الذي نهي عنه محرما لا يحل  
 إلا بوجه دل الله جل ثناؤه عليه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فإذا  
 نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشيء من هذا فالنهي محرم لا وجه له غير  
 التحريم إلا أن يكون على معنى كما وصفت قال فصنف هذا الوجه الذي بدأت  
 بذكره من النهي عما يدل على ما كان بمنزلة معناه قال الشافعي في فقلت له  
 كل النساء محرمات الفروج إلا الواحدة من المعنيين النكاح أو الوطء بملك العيين  
 وهما المعنيان اللذان أذن الله فيهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف  
 النكاح الذي يحل به الفرج المحرم قبله فمن فيه وليا وشهودا ورضا من  
 المنكوح حصة الثيب وسنته في رضاها دليل على أن ذلك يكون برضا المتزوج  
 لا فرق بينهما قال الشافعي في فإذا جمع النكاح أو برضا المزدوجة الثيب  
 والمزوجة وان يزوج المرأة وليا بشهود وحل النكاح إلا في حالات سأذكرها إن  
 شاء الله تعالى وإذا نقص واحد من هذا كان النكاح فاسدا لأنه لم يوثق به كما

من رسول الله صلى الله عليه وسلم به الوجه الذي يحل به النكاح ولو سمي صداقا  
 كان أحب إلى ولا يفسد النكاح بترك تسمية الصداق لأن الله جل ثناؤه أثبت  
 النكاح في كتابه بغير مهر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع \* (قال الشافعي) \*  
 وسواء في هذا المرأة الشريفة والديرة لأن كل واحدة منهما ما فيها تحل به وتحرم  
 ويجب لها وعليها من الحلال والمحرم والحمد ودوسواء \* (قال الشافعي) \*  
 والحالات التي لو أقي بالنكاح فيها على ما وصفت أنه يجوز النكاح فيما لم ينسبه  
 عنه من النكاح فاما إذا عقد بغير هذه الأشياء كان النكاح مفسوخا بنهي الله  
 عز وجل عنه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم عن النكاح بحالات  
 نهى عنها فذلك مفسوخ وذلك أن ينكح الرجل أخت امرأته وقد نهى الله عز  
 وجل عن الجمع بينهما وإن ينكح الخامسة وقد نهى الله به إلى أربع وبين  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله به إلى أربع حظر عليه أن يجمع بين  
 أكثر منهن أو ينكح المرأة على عمتها أو خالتها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن ذلك أو أن تنكح المرأة في عدتها \* (قال الشافعي) \* فكل نكاح كان من  
 هذا لم يصح وذلك أنه قد نهى عن عقده وهذا الاختلاف فيه بين أحد من  
 أهل العلم \* (قال الشافعي) \* ومثله والله أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 الشغار وإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وإن النبي صلى الله  
 عليه وسلم نهى المحرم أن ينكح أو ينكح \* (قال الشافعي) \* فحين نفخ  
 هذا كله من النكاح في هذه الحالات التي نهى عنها بمثل ما فسختها به ما نهى  
 عنه مما ذكرنا قبله وقد يخالفنا في هذا غيرنا وهو مكتوب في غير هذا  
 الموضع ومثله أن ينكح الرجل المرأة بغير إذنها فتخير بعد فلا يجوز لأن  
 العقد وقع منها عنه \* (قال الشافعي) \* ومثله هذا ما نهى عنه  
 النبي صلى الله عليه وسلم من يبيع الغرر وعن يبيع الرطب بالتمر إلا في العرايا  
 وغير ذلك مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن أصل مال كل امرئ  
 محرم على غيره إلا بما أحل به وما أحل به من البيوع ما لم ينه عنه رسول الله صلى



الله عليه وسلم فلا يكون منه شيء عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيوع  
 محسلا ما كان أصله محرما من مال الرجل لأخيه ولا تكون المعصية بالبيع  
 المنهي عنه تحمل محرما ولا تحمل الإجمالا يكون معصية وهذا يدخل في عامة العلم  
 قال الشافعي رحمه الله فان قال قائل ما الوجه المباح الذي نهى الممرء نفسه عن شيء  
 وهو يخالف النهي الذي ذكرته قبله فهو ان شاء الله مثل نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن يشتم الرجل الصماء وأن يجتبي بثوب واحد مفضيا  
 بفرجه إلى السماء وأنه أمر غلاما أن يأكل مما بين يديه ونهاه عن أن يأكل من  
 أعلى الصفرة ويروى عنه صلى الله عليه وسلم وليس كتبوت ما قبله مما ذكرنا أنه  
 نهى عن أن يقرن الرجل إذا أكل بين التمرتين وأن تكشف التمرة عما في  
 جوفها وأن يعرس على ظهر الطريق قال الشافعي رحمه الله كان الثوب مباحا  
 للزينة والطعام مباحا لآكله حتى يأكل عليه كاه ان شاء الله والارض مباحة له  
 اذا كانت لله لا لأحدى وكان الناس فيها شرطا فهو منهى فيها عن شيء يفعله  
 وأمرهم بان يفعل شيئا غير الذي نهى عنه والنهي يدل على أنه انما نهى عن  
 اشغال الصماء والاحتباء مفضيا بفرجه غير مستتر ان ذلك كشف عورته  
 قيل له يسترها بثوبه فلم يكن نهيه عن كشف عورته نهيه عن لبس ثوبه فيحرم  
 عليه لبسه بل أمره أن يلبسه كما يستر عورته ولم يكن أمره أن يأكل من بين يديه  
 ولا يأكل من رأس الطعام اذا كان مباحا له ان يأكل مما بين يديه وجميع  
 الطعام الا اذا في الاكل من بين يديه لانه أجعل له عند موأكله وأبعد له من  
 قبح الطعام والنهم والشر في الطعام وأمره ان لا يأكل من رأس الطعام لان البركة  
 تنزل منه على النظر له في ان يبارك له بركة دائمة يدوم نزولها له وهو يبيح له اذا  
 أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه واذا أباح له الممرء على ظهر الطريق  
 فالمرء عليه اذا كان مباحا له التعريس علمه لانه لا مال له يمنع الممرء عليه فيحرم  
 عنه قائمها لمعنى ما ثبت نظر له فانه قال فانها ماوى الهوام وطرق الحيات  
 على وجه النظر له على أن التعريس محرم وقد نهى عنه اذا كان الطريق

متضام بقاء سلوكاته اذا عزم عليه في ذلك الوقت منع غيره حقه في الامر **وقال**  
 الشافعي **ك** فان قال قائل فما الفرق بين هذا والاول قيل له من قامت عليه  
 الحجبة يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عما وصفنا ومن فعل ما نهى عنه  
 وهو عالم بنهيه فهو طاص بفعله ما نهى عنه فليس يستغفر الله ولا يعسد فان قال  
 فهذا طاص والذي ذكرت في الكتاب قبله في النكاح والبيوع طاص فكيف  
 فرقت بين حالهما قلت اما في المعصية فلم افرق بينهما لاني قد جعلت ما عاصيين  
 وبعض المعاصي اعظم من بعض فان قال فكيف لم تحرم على هذا البسه وآكله  
 وعمره على الارض بمعصيته وحرمت على الاخنوخ كاحه وبيعه بمعصيته قيل  
 هذا امر يامر في مباح حلال له فاحل له ما حل له وحرمت عليه ما حرم عليه وما  
 حرم عليه غير ما حل له ومعصيته في الشيء المباح له لا تحرمه عليه بكل حال ولكن  
 يحرم عليه ان يفعل فيه المعصية فان قيل فامثل هذا قيل الرجل له الزوجة  
 والجارية وقد نهى ان يطأهما حائضتين وصائمتين ولو فعل ذلك لم يضر ذلك  
 الوطء له في حالة تلك ولم تحرم واحدا منهما عليه في حال غير تلك المحال اذا كان  
 اصلهما مباحا وحلالا **وقال الشافعي ك** واصل مال الرجل محرم على غيره الا بما  
 ابيح به مما يصل وفروج النساء محرمان الا بما ابيحت به من النكاح والملاك فاذا  
 عقد عقدة البيع أو النكاح منهما غنهما على محرم لا يحل الا بما حل به لم يحل  
 المحرم بمحرم وكان على اصل تحريمه حتى يوفى بالوجه الذي أحله الله جل ثناؤه  
 به في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو إجماع المسلمين أو ما هو في  
 مثل معناه **\*(قال الشافعي)\*** وقد مثلت قبل هذا النهي الذي أريد به غير  
 التحريم بالدلائل ما كتبت من ترديده وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق

### **باب العلم ك**

**\*(قال الشافعي)\*** قال لي قائل ما العلم وما يجب على الناس في العلم فقلت له  
 العلم علمان علم عامة لا يسع بالغا غير مغلوب على عقله جهله قال ومثل ما ذكرت  
 مثل ان الصلوات خمس وان على الناس صوم شهر رمضان وحج البيت ان

استطاعوا إليه سبيلاً وزكاة في أموالهم وأنه حرم عليهم الربا والزنا والقتل والسرقة  
والخمر وما كان في معنى هذا مما كلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه  
من أنفسهم وأموالهم. وأن يكفوا عنه بما حرم الله عليهم منه \* (قال الشافعي) \*  
وهذا المصنف من العلم كاه موجود نصه في كتاب الله جل ثناؤه وموجود  
عامة عند أهل الإسلام ينقله عوامهم عن مضى من عوامهم بحكمه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلا يمتازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم وهذا العلم العام  
الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر ولا التأويل ولا يجوز فيه التنازع \* (قال في  
الوجه الثاني) \* قال فقلت له ما ينوب العباد من فروع الفرائض وما يخص  
من الأحكام وغيرهما ما ليس فيه نص كتاب ولا في أكثره نص سنة وإن كانت  
في نبي منه سنة فأنما هي من أخبار الخاصة لا من أخبار العامة وما كان منه يحتمل  
التأويل ويستدرك قياساً قال أفتعدون هذا أن يكون واجباً وجوب  
العلم الذي قبله أو موضوعاً عن الناس علمه حتى يكون من علمه منتهى فلا ومن ترك  
علمه غيراً ثم تركه أو من وجه ثالث فوجدناه خبراً أو قياساً \* (قال الشافعي) \*  
فقلت له بل هو من وجه ثالث قال فصقه لي وإذا كراهية فيه وما يلزم منه ومن  
يلزم ومن يسقط فقلت له هذه درجة من العلم ليس يبلغها العامة ولم يتكلفها  
كل الخاصة ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كاه أن يبلغوها وإذا  
قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره ممن تركها إن شاء الله فالفضل  
فيها لمن أقام بها على من عطلها \* (قال الشافعي) \* فأوجد لي في هذا خبراً وشياً  
في معناه ليكون هذا قياساً عليه فقلت له فرض الله عز وجل الجهاد في كتابه  
وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أكد النكير من الجهاد فقال جل ثناؤه  
إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله  
فيقتلون ويقتلون الآية وقال جل ثناؤه فأتوا المشركين كافة كما يقاتلونكم  
كافة وقال جل ثناؤه فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم  
واحصرهم واقعدوا لهم كل مرصد الآية وقال جل ثناؤه فأتوا الذين

لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية \* (قال الشافعي) \* أخبرنا عبد العزيز  
ابن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال أقاتل الناس حتى  
يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دملهم وأموالهم إلا بحقة  
وحسابهم على الله وقال الله جل ثناؤه ما لكم إذا قيل لكم أنفروا في سبيل الله  
أما قلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيى من الآخرة إلى قدير وقال جل ثناؤه  
انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله الآية \* (قال  
الشافعي) \* واحتملت الآيات أن يكون الجهاد كله والتفريق خاصة منه على كل  
معايق له ولا يسع أحدا منهم التخلف عنه كما كانت الصلوات والجمعة والزكاة فلم يخرج  
أحد منهم وجب عليه فرض منها أن يؤدي غيره الفرض عن نفسه لأن كل أحد  
في هذا لا يكتب لغيره واحتملت أن يكون معنى فرضها غير معنى فرض الصلوات  
وذلك أن يكون قصد بالفرض فيها قصد الكفاية فيكون من قام بالكفاية في  
جهاد من جوهده من المشركين مدركاً لأدوية الفرض ونافذة الفضل ومخرجاً من  
تخلف من المأثم ولم يسو الله بينهما فقال جل ثناؤه لا يستوي القاعدون من  
المؤمنين غير أولي الضرر والجهادون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله  
الجهاديين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة الآية \* (قال الشافعي) \*  
فقال أما الظاهر في الآيات والفرض على العامة فإن الدلالة بأنه إذا قام بعض  
العامة بالكفاية أخرج به المتخلفين من المأثم \* (قال الشافعي) \* فقلت له في  
هذه الآية قال واين هو منها قلت قال الله جل ثناؤه وكلا وعد الله المحسنين  
فوعد المتخلفين المحسنين عن الجهاد على الإيمان وأبأن فضيلة الجهاديين على  
القاعدين ولو كانوا آثمين بالتخلف إذا غزا غيرهم كانت العقوبة بالآثم إن لم يعف  
الله أولى بهم من المحسن قال فهل تجب في هذا غير هذا قلت نعم قال الله جل ثناؤه  
وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في

الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وغزارسول الله صلى الله عليه وسلم وغزاه مع من اصحابه بجماعة وخلف اخرى حتى خلف على بن ابي طالب رضي الله عنه في غزوة تبوك واخبره الله جل ثناؤه ان المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة قال فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة فأخبر ان النفر على بعضهم دون بعض وان التفقه انما هو على بعضهم دون بعض وكذلك اعدا الفرض في عقام الفرائض التي لا يسع جهلها والله اعلم \* (قال الشافعي) \* وهكذا اكل ما كان الفرض فيه مقصودا به قصد الكفاية فيما ينوب فاذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم ولو ضيعوه ما شئت ان لا يخرج واحدا منهم مطبق فيه من المأثم بل لا أشك ان شاء الله اقله ان لا تنفروا به مذبحكم عذابا الاية قال فاما عنها قلت الدلالة عليها ان تخلفوه من النفسير كافة لا يسعهم ونفیر بعضهم اذا كانت في نفيره كفاية فتخرج من تخلف من المأثم ان شاء الله لانه اذا نفر بعضهم وقع عليهم اسم الغير قال ومثل هذا سوى الجهاد قلت الصلاة على الجنائز ودفعها لا يحل تركها ولا يجب على كل من بحضورها كاه حضورها ويخرج من تخلف عنها من المأثم من قام بكفايتها وهكذا رد السلام قال الله جل ثناؤه واد احييتكم بخصية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم القائم على أقاعد واذاسلم من القوم واحد اجزأ عنهم وانما ارى يديه هذا الرد فرد القليل جامع لاسم الرد والكفاية فيه مانع لئلا يكون الرد معطلا ولم يزل المسلمون على ما وصفت منذ بعث الله جل ثناؤه نبيه صلى الله عليه فيما بلغنا الى اليوم يتفقوا اقلهم ويشهد الجنائز بعضهم ويجهاد ويرد السلام بعضهم ويتخلف عن ذلك غيرهم فيعرفون الفضل لمن قام بالفقه والجهاد وحضور الجنائز ورد السلام ولا يؤثمون من قصر عن ذلك اذا كان لهذا قوم قائمون بكفايته

﴿باب تثبيت خبر الحجة﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال لي قائل أحد دلني أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى

ثبت عليهم خبر الخاصة فقلت خبر الواحد من الواحد حتى ينتهي به الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم أو من انتهى به اليه دونه ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة  
 حتى يجمع أمورا منها أن يكون من حديثه ثقة في دينه معروفا بالصدق في  
 حديثه عاقل لا يما يحدث به عالم بما يجعل معاني الحديث من اللفظ وان  
 يكون ممن يؤدي الحديث بحروقه كما لا يحدث به على المعنى لانه اذا حدث  
 به على المعنى وهو غير عالم بما يجعل معناه لم يدرك له يحيل المحلال الى المحرام  
 والمحرام الى المحلال واذا أداه بحروقه فلم يبق وحدي خاف فيه احالة الحديث  
 حافيا ان حدث من حفظه حافظا لكتابه ان حدث من كتابه اذا ترك أهل  
 الحديث في الحديث وافق حديثهم بريئا من أن يكون مدلسا يحدث عن ابي  
 لم يسمع منه ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ويكون هكذا من فوقه فمن حدثه حتى ينتهي  
 بالحديث موصولا الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى من انتهى به اليه دونه  
 لان كل واحد منهم مئتين حدثه ومئتين على من حدث عنه فلا يستغنى  
 في كل واحد منهم عما وصفته قال فأوضح لي هذا بشئ الى أن أكون به  
 أعرف مني بهذا الحديث به وقلة خبري في مما أوصفت في الحديث فيقال  
 الشافعي كما فقلت له أتر يدان أخبرك بشئ يكون هذا قياسا عليه قال نعم  
 قلت هذا أصل في نفسه فلا يكون قياسا على غيره لان القياس أضعف من  
 الأصل قال قلت أريد أن تبعه قياسا ولكن مثله لي على شئ من الشهادات  
 التي العلم بها عام قلت قد يحالف الشهادات في أشياء ويجامعها في غيرها قال  
 وأين العلم بها قلت أقبل في الحديث الرجل الواحد والمرأة واحدة أقبل واحدا  
 منها واحدا في الشهادة وأقبل في الحديث حديثي فلان عن فلان اذا لم يكن  
 مدلسا ولا أقبل في الشهادة الا سمعت أو رأيت أو شهد في وتختلف الاحاديث  
 فآخذ ببعضها الاستدلال بالكتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وهذا لا يؤخذ به في  
 الشهادات هكذا ولا يؤخذ فيها بحال ثم يكون بشرك كثير كلهم يجوز شهادته ولا

أقبل حديثهم من قبل ما يدخل في الحديث من كثرة الاحوال وازالة بعض  
الفاظ المعاني ثم هو يجامع الشهادات في أشياء غير ما وصفت \* (قال الشافعي) \*  
فقال اماما قالت من أن لا يقبل الحديث الا عن ثقة حافظا عالم بما يحيل معنى  
الحديث فكيف قال فلم يقل هذا هكذا في الشهادات فقالت له ان احالة معنى  
الحديث اخفى من احالة معنى الشهادات وهذا احتطت في الحديث أكثر مما  
احتطت به في الشهادات قال وهذا كما وصفت وقلت اني أنكرت اذا كان من  
يحدث عنه ثقة فيحدث عن رجل لم تعرف أنت ثقة امتناعا لك من ان يعاند  
الثقة لمحسن الزباني به فلا تركه بروي الا عن ثقة وان لم تعرفه أنت \* وقال  
الشافعي \* فقلت له أرايت اربعة نفر عدول فها شاهد والى على شهادة شاهدين  
بحق رجل على رجل اأكت فاضيا به ولم يقل لك الزباني ان الشاهدين عدلان  
قال لا ولا أقطع بشهادتهما شيئا حتى أعرف عدلهما الزباني \* دليل الاربعة لهما  
واما بتعديل غيرهم أو معرفة معنى \* دليلهما \* (قال الشافعي) \* فقلت له ولم لم  
تقبلهما على المعنى الذي أمرتني ان أقبل عليه الحديث فمقول لم يكونوا  
ليشهدوا الا على من هو عدل عندهم \* (قال الشافعي) \* فقال قديش هذين  
على من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا عدله فلما كان هذا موجودا  
في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة من شهدوا عليه حتى يعرفوه أو أعرف عدله  
وعدل من شهد عنده على عدل غيره فلا أقبل تعديل شاهدي عن شاهد عدل  
الشاهد غيره ولم أعرف عدله \* (قال الشافعي) \* فقلت له ما المحجة في هذا لك  
الحجة عليك في ان لا يقبل خبر الصادق عن جهل صا دقه والناس بين أن  
يسعدوا الا على شهادة من عرفوا عدله اشد تحفظا منهم من أن يقبلوا الا  
حديث من عرفوا صحة حديثه وذلك ان الرجل يلقى الرجل يرى عليه سيما الخير  
فيحسن الظن به فيقبل حديثه وقبله وهو لا يعرف حاله فيذكر ان رجلا يقال  
له فلان حدثني كذا اما على وجه يرجو ان يجد علم ذلك الحديث عند ثقة فيقبله  
عن الثقة واما على أن يحدث به على انكاره والتعجب منه واما يخفه في الحديث

عنه ولا أعلم اني لقيت احدا بريثا من ان يحدث عن ثقة حافظ وآخري بخالفه  
 ثقة فقلت في هذا ما يجب على ولم يكن دليلا لئلا عن معرفة صدق من  
 حديثي بأوجب على من طلي ذلك على معرفة صدق من فوقي لاني أحتاج  
 في كلهم الى ما أحتاج اليه فيمن لقيت منهم لان كلهم مثبت لي خبرا عن فوقهم ولمن  
 دونهم (قال الشافعي) فقال غايلا لك قبلت من تعرفه بالتدليس ان يقول عن  
 كذا وقد يمكن فيه ان يكون لم يسمعه فقلت له المسلمون العدو عدول أحماء  
 الامر في أنفسهم وحالهم في أنفسهم غير حالهم في غيرهم الا ترى اني اذا عرفتهم  
 بالعدل في أنفسهم قبلت شهادتهم فانا شهدوا على شهادة غيرهم لم أقبل شهادة  
 غيرهم حتى أعرف حالهم ولم يكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل من شهدوا على  
 شهادته وقولهم عن خبر أنفسهم وتسميتهم على الجهة حتى يستدل من فعلهم  
 بما يخالف ذلك فترى من منهم في الموضع الذي خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم  
 ولم يعرف بالتدليس بيلدنا فيمن مضى ولا من أدر كنا من أصحابنا الا حديثنا  
 فان منهم من قبله عن لوتر كد عليه كان خير له وكان قول الرجل سمعت  
 فلانا يقول سمعت فلانا وقوله حدثني فلان عن فلان سواء عندهم لا يحدث  
 واحد منهم عن ابي الامام مع من سمع من عرفناه منهم بهذا الطريق قبلنا  
 منه حديثي فلان عن فلان اذا لم يكن مدلسا ومن عرفناه دلس مرة فقد  
 أبان لنا عورته في روايته وايست تلك العورة بكذب فتردها حديثه ولا  
 النصيحة في الصدق فيقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق  
 فقلنا لا نقبل من مدلس حديثنا حتى يقول فيه حديثي او سمعت فقل قد  
 أرك تقبل شهادة ن لا يقبل حديثه فقلت له لكبر أمر الحديث وموقعه  
 من المسلمين ولعمري بين قال وما هو قلت أن تكون القطعة تترك من  
 الحديث فتحيل معناه أو ينطق بها غير لفظ الحديث والناطق بها غير حامد  
 لا حالة الحديث فيحيل معناه واذا كان الذي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى  
 وكان غير ما قل للعديث فلم يقبل حديثه اذا كان يحتمل ما لا يعقل ان كان من



لا يؤدي الحديث بحرقه وكان يلتبس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى  
بحال قال أفيدكون عدلا غير مقبول الحديث قلت نعم إذا كان كما وصفت كان هذا  
موضع ظنة بينة يرد بها حديثه وقد يكون الرجل عدلا على غيره ظننا في نفسه  
وبعض أقربيه ولعله أن يخرج من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل ولكن  
الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته والظنة فيمن لا يؤدي الحديث بحرقه  
ولا يعقل معانيه أبين منها في الشاهد لمن ترد شهادته له فيمأ هو ظنين فيه بحال  
وقد يعتبر على الشهود فيمأ شاهدوا فيه وأن استدلتنا على ميل نسبته أو حيطة  
بمجازة قصه بالشهود للشهود لم تقبل شهادتهم وإن شهدوا في شيء مما يدق  
ويذهب فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه لم تقبل شهادتهم لأنهم لا يعقلون  
عندنا، هي ما شهدوا عليه قال الشافعي رحمه من كثر غلطه من الحديث ولم يكن  
له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه كما يكون من أ كثر الغلط في الشهادة لم تقبل  
شهادته وأهل الحديث متباينون فيهم المعروف بهم الحديث يطلبه بالدين  
وسماعهم من الأب والعم وذو الرحم والصدق وطول مع السادة أهل التراجع  
فيه ومن كان هكذا كان مقدما في الحديث إلا خالفه من يقصر عنه فيه كان  
أولى أن يقبل حديثه من بخالفه من أهل التقصير عنه قال الشافعي رحمه  
ويعتبر على أهل الحديث إذا اشتركو في الحديث على الرجل بأن يستدل  
على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ له وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ  
أهل الحفظ له وإذا اختلفت الرواية استدلتنا على الحفظ منها والغلط بهذا  
ووجوده سواء تدل على الصدق والحفظ والغلط قد يساهي غيره هذا الموضع  
وأسأل الله التوفيق \* (قال الشافعي) فقال في الحجة لك في قبول خبر الواحد  
وانت لا تحيز شهادة شاهد واحد وحده وما جئت في أن قسمته بالشهادة في  
أكثر أمره وفرقت بينه وبين الشهادة في بعض أمره قال الشافعي رحمه بقا له  
أنت تعبد على ما قد ظننت بأنك فرغت منه ولم أقسه بالشهادة إنما سألت أن  
أمثله لك بشيء تعرفه أنت به أخبر منك بالحديث فقلت لك بذلك الشيء لا في

احتجت الى أن يكون قياسا عليه وتثبت خبر الواحد أقوى من أن احتج الى  
أن أمثله بغيره بل هو أصل في نفسه قال فكيف يكون الحديث كالشهادة في  
شيء ثم يفارق بعض معانيها في غيره قلت له هو مخالف للشهادة كما وصفته لك في  
بعض أموره ولو جعلته كالشهادة في بعض أموره دون بعض كانت الحجة في فيه بينة أن  
شاء الله قال وكيف ذلك وسبيل الشهادات سبيل واحد (قال الشافعي) فقلت  
له أتدعي في بعض أموره دون بعض أو في كل أمرها قال بل في كل أمرها قلت فكيف  
أقبل ما تقبل على الزنا قال أربعة قلت فان نقصوا واحدا جلدتكم قال نعم قلت  
فكم تقبل على القتل والكفر وقطع الطريق الذي يقتل به كراه قال شاهدين  
قلت له كم تقبل على المال قال شاهدا أو امرأتين قلت فكيف تقبل في عيوب  
النساء قال امرأة قلت ولولم يمتدوا شاهدين وشاهدا أو امرأتين لم تجلدنهم كما جلدت  
شبهه والزنا قال نعم قال الشافعي فقلت له افترأها مجتعة قال نعم في أن اقبلها  
متفرقة في عددها وفي أن لا تجلد إلا شاهدا والزنا فقلت له فلو قلت لك هذا في خبر  
الواحد هو مجامع للشهادة في أن اقبله ومفارق لها في عدده هل كانت لك  
حجة الاكراهي عليك قال فأنما قلت بالخلاف بين عدد الشهادات خبرا  
واستدلالا قلت وكذلك قلت في قبول خبر الواحد خبرا واستدلالا قلت  
أرايت شهادة النساء في الولادة لم اجزتها ولا تجبيزها في درهم قال اتباعت قلت  
فان قيل لك لم يذكروا في القرآن أقل من شاهدا وامرأتين قال ولم يحطران  
يجوز أقل من ذلك فأجزنا ما أجاز المسلمون ولم يكن هذا خلافا للقرآن قلنا  
وهكذا قلنا في تثبيت خبر الواحد استدلنا بأشياء كلها أقوى من اجازة  
شهادة النساء فقال فهمل من جهة تعرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع  
قلت نعم ما لا أعلم من أهل الحديث فيه مخالفا قال وما هو وقت العدل يكون  
جائزا للشهادة في أمور مردودها في أمور قال فأين هو مردودها في أمور قلت  
أذا شهد في موضع يجرب به الى نفسه زيادة من أي وجه ما كان الجرب  
أو يدفع بها عن نفسه غرما أو الى ولده أو والده أو يدفع بها عنها أو مواضع

الظن سواها وفيه في الشهادة ان الشاهد انما يشهد بها على واحد يلزمه  
 غرما أو عقوبة ولا رجس الى أن يؤخذ له غرم أو عقوبة وهو خلى مما لم غيره  
 من غرم غير ادخل في غرمه ولا عقوبة ولا العار الذي لزمه واعد له يجر  
 ذلك الى من له ان يكون أشد تحاملا له منه لولده أو والده فتقبل شهادته  
 لانه لا طينة ظاهرة كظنته في نفسه وولده ووالده وغير ذلك مما تبين  
 فيه مواضع الظن والمحدث بما جعل ويحرم لا يجر الى نفسه ولا الى غيره ولا  
 يدفع عنها ولا عن غيرها شيئا مما يقول الناس ولا بما فيه عقوبة عليهم ولا لهم  
 وهو ومن حدثه ذلك الحديث من المسلمين سواء ان كان يأمر بما يحل أو يحرم  
 فهو شريك العامة فيد لا تختلف حاله فيه فيكون ظنينا مرة مردودا والمسيب وغير  
 ظنين أخرى مقبول الخبر كما تختلف حالات الشاهد لعوام المسلمين وخوادمهم  
 وللناس حالات أن تكون أخبارهم فيها أصح وأحرى أن تحضرها التقوى  
 منها في أخرى ونيات ذوي النيات فيها أصح وكرهم فيها أديم وغفلتهم فيها  
 أقل وتلك عند خوف الموت بالمرض والسفر وعند ذكره وغير تلك الحالات من  
 الحالات المشبهة عن الغفلة قال السافعي رحمه الله وقت له قد يكون غير ذي الصدق  
 من المسلمين صادقا في هذه الحالات وفي أن يؤمن على خبر فيرى انه يعتمد على  
 خبره فيه فيصدق غاية الصدق ان لم يكن تقوى فحياء من أن ينصب الامانة في  
 خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجر اليها ثم يكذب بعده أو يدع التحفظ في بعض  
 الصدق فيه وإذا كان موجودا في العامة وفي أهل الكذب المحالات يصدقون  
 فيها الصدق الذي تطيب به أناس المحدثين كان أهل التقوى والصدق في كل  
 حالاتهم أولى أن يهتظوا عند أولى الامور بهم ان يهتظوا عندهم في أنهم  
 وضعوا موضع الامانة ونصبوا اعلاما للدين وكانوا طامنين بما ألزمهم الله من  
 الصدق في كل أمر وأن الحديث في المحلال والمحرام أعلى الامور وأبعدا من  
 أن يكون فيه موضع ظنة وقد قدم اليهم في الحديث عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بشي لم يتقدم عليهم في غيره فوعده على الكذب على رسول الله صلى

الله عليه وسلم النار \* (قال الشافعي) \* أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي  
عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن يصف عن عبد الواحد البصري عن والدة  
ابن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أقرى القران قولني **سَلَامٌ** **أَقُولُ**  
ومن أرى عنده في المنام ما لم تريا ومن ادعى الى غير أبيه \* (قال الشافعي) \*  
أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال على ما لم أقل فليتبوأ  
مقعدته من النار \* (قال الشافعي) \* أخبرنا يحيى بن سليم الطائفي عن عبيد الله  
ابن عمر عن أبي بكر بن عمر عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان  
الذي يأذنب على يدي له بيت في النار \* (قال الشافعي) \* أخبرنا عمرو بن أبي  
سليمة التميمي عن عبد العزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت  
لأبي قتادة مالك لا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه الناس  
قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كذب  
على فلانة تمس لجنبه مضجعا من النار فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ذلك ويمسح الأرض بيده \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان عن محمد بن  
عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا عني  
ولا تكذبوا علي \* (قال الشافعي) \* هذا أشد حديث روى عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في هذا وعليه اعتمادنا مع غيره في أن لا نقبل حديثنا الا عن ثقة  
ونعرف صدق من حمل الحديث من حين ابتدئ الى أن يبلغ به منتهاه \* فان  
قال قائل وما في هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت \* قيل له قد أحاط العلم  
أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر أحدا بحال أن يكذب على بني اسرائيل  
ولا على غيرهم فاذا أباح الحديث عن بني اسرائيل فليس أن يقبلوا الكذب  
على بني اسرائيل أباح وانما أباح قبول ذلك عن حديثه ممن يجهل صدقه  
وكذبه ولم يصح أيضا ممن يعرف كذبه لانه يروى عنه انه قال من حدث

بحديث وهو يراه كذبا فهو أحد الكاذبين ومن حدث عن كذاب لم يبرأ من الكذب لانه يرى الكذاب في حديثه كاذبا ولانه لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه الا بصدق الخبر وكذبه الا في الخاص القليل من الحديث وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بان يحدث الحديث بما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه مما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه واذ فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدقوا عني ولا تكذبوا عني فالعلم ان شاء الله يحيط أن الكذب الذي نهاهم عنه هو الكذب الخفي وذلك الحديث عن لا يعرف صدقه لان الكذب اذا كان متبعا عنه على كل حال فلا كذب أعظم من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

\*(باب الحجّة على تنبئ خير الواحد)\*

\*(قال الشافعي)\* قال لي قائل اذكر الحجّة في تنبئ خير الواحد بنص خير أو دلالة فيه أراجاع فقلت له أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن حمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه إلى غير فقيهه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يفل عليها من قلب مسلم أحلاص العمل لله والصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم فان دعوتهم تحيط من وراءهم \*(قال الشافعي)\* فلما ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى استماع مقالته وحفظها وأداها أمر أن يؤديها والامر واحد دل على أنه لا يأمر أن يؤدوا عنه الا ما تقوم به الحجّة على من أدى اليه لانه انما يؤدى عنه حلال يؤتى وحرام يجتنب وحديث قام ومال يؤخذ ويهمل ونصيحة في دين ودنيا ودل على أنه قد يحمل الفقه غير الفقيه يكون له حافظا ولا يكون فيه فقيرا وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين مما يحتاج في ان اجماع المسلمين ان شاء الله لازم \*(قال الشافعي)\* أخبرنا سفيان قال أخبرني سالم بن النضر مولى عمر

ابن عبيد الله أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يخبر عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما نهيت عنه وأمرت به فيقول لا ندرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يملكه مرسل \* (قال الشافعي) \* وفي هذا تثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلامهم أنه لازم لهم وإن لم يجدوا له نص حكيم في كتاب الله وهو موضوع في غير هذا الموضع \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا ف أرسل امرأته تسأل عن ذلك فدخلت إلى أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها فقالت أم سلمة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لئن مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه المرأة فأخبرته أم سلمة فقال ألا أخبرتها أي أفعل ذلك فقالت أم سلمة قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لئن مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اني والله أتعلمكم بعد وده \* (قال الشافعي) \* وقد سمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضر في ذكر من وصله \* (قال الشافعي) \* وفي قول أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم لا سمأ الا أخبرتها اني أفعل ذلك دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبله لا به لا أمر ما بأن تخبر عنه الا وفي خبرها ما يكون به الحجة لمن أخبرته وهكذا خبر امرأته ان كانت من أهل الصدق عنده (أخبرنا) مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال بينما الناس بقباء في صلاة الصبح اذا ناهم آت فتان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة \* (قال الشافعي) \* وأهل قباء أهل

سابقة من الانصار وفقه وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ولم يكن  
 لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة الا بما يقوم عليهم به المحجة ولم لقوا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوا ما انزل الله عليه في تحويل القبلة فبكروا  
 مستقبلين بكتاب الله اوسنة نبيه صلى الله عليه وسلم بما علم من رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ولا يخبر عامة وانقلوا بخبر واحد اذ كان عندهم من اهل  
 الصدق عن فرض كان عليهم تركوه الى ما اخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه احدث عليهم من تحويل القبلة \* (قال الشافعي) \* ولم يكونوا يفعلوه ان  
 شاء الله بخبر واحد الا عن علم بان المحجة تثبت بمثله اذ كان من اهل الصدق  
 ولا يحد ثوا أيضا مثل هذا الحديث العظيم في دينهم الا عن علم بان لهم احدا  
 ولا يدعون أن يخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما صنعوا منه ولو كان  
 ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحويل القبلة وهو  
 فرض مما لا يجوز لهم لقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قد كنتم  
 على قبلة ولم يكن لكم تركها الا بعد علم يقوم به عليكم جمعة من سمعكم مني او خبر  
 عامة او اكثر من خبر واحد عني \* (قال الشافعي) \* اخبرنا مالك عن اسحق  
 ابن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كنت أسقى ابا عبيدة بن الجراح  
 واما طلحة وأبي بن كعب شرا بياض فضيخ وقرع فجاؤهم آت فقال ان الخمر قد حوت  
 فقال أبو طلحة قم يا أنس الى هذه الجرار فاكسرها فقامت الى مهراس لنا  
 ففصر بها بأسفله حتى تسكرت \* (قال الشافعي) \* فهو لا في العلم والمكان  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدم محبته بالموضع الذي لا ينكره عالم  
 وقد كان الشرا ب عندهم حلالا لا يشربونه فجاءهم آت فأخبرهم بتحريم الخمر  
 فأمر أبو طلحة وهو مالك الجرار أن يكسر الجرار فلم يقل هو ولا هم ولا واحد منهم  
 نحن على تحليها حتى تلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة والسلام مع قر به نأو  
 يا تينا خبر عامة وذلك انهم لا يهرقون حلالا اهرقه سرف وليسوا من أهله  
 والحال في انهم لا يدعون اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلوا ولا يدع

لو كان ما قبلوا من خبر الواحد ليس لهم أن ينههم عن قبول مثله \* (قال الشافعي) \* وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنيس أن يدعو على امرأته رجل ذكر أنها زنت فان اعترفت وأرجعها فاعترفت فرجعها \* (قال الشافعي) \* أخبرنا بذلك مالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني وسأفاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد شيئا \* (قال الشافعي) \* أخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سالم الزرقى عن أمه قال قالت بينما نحن نغني إذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه على جل يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أن هذه أيام طعام وشراب فلا يصوم من أحدكم واتبع الناس وهو على جل به صرخ فيهم بذلك \* (قال الشافعي) \* وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعث نبيه واحدا أصلا قال الأزم خبيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صدقه عند النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نههم عنه ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاج وقد كان قادرا على أن يسير إليهم فيشافهم أو يبعث إليهم صدقة فبعث واحدا يعرفونه بأصدق وهو لا يبعث أن شاء الله بامرء إلا والحجة للبعوث إليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان هذا هكذا فمما عدا ما وصفت من مقدرة النبي صلى الله عليه وسلم على بعث جماعة إليهم كان ذلك أن شاء الله فيمن بعده ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم أولى أن يثبت به خبر الواحد الصادق \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عروة بن عبد الله بن صفوان عن خالد بن أنس أن شاء الله يقال له يزيد بن شيبان قال كذا في موقف لاه مرة يبعده عمرو من موقف الامام جدا فأتانا ابن مربيح الاصراري فقل لنا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم وأمركم أن تفتقروا على مشاعركم هذه فاسكنكم على أرض من أرض أبيكم إبراهيم صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \* وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبابكر رضي الله عنه وأبى علي



الحج في سنة تسع وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة وشعوب متفرقة فاقام لهم  
 مناسكهم وأخبرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ألهم وما علمهم وبعث  
 علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في تلك السنة فقرأ عليهم في مجمعهم يوم النحر  
 آيات من سورة براءة ونبذ إلى قوم على سواء وجعل يقوم مداداً ونهاهم عن أمور  
 فكان أبو بكر وعلي رضي الله عنهما معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين  
 والصدق وكان من جهلهم ما أوادهم ما من الحاج وجسد من يخبره عن  
 صدقهم أو فضلهما ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحدث واحداً  
 إلا والمحبة قائمة بخبره علي من بعثه إليه إن شاء الله **وقال الشافعي** في فرق  
 النبي صلى الله عليه وسلم على نواح عرفنا اسماءهم والمواضع التي فرقهم  
 عليها فبعث قيس بن عاصم والزبرقان بن بدر وابن نويرة إلى عث ثردم لعلمهم  
 بصدقهم عندهم وقدم عليه وفد البحر بن فدر قوام من معه فبعث معهم ابن  
 سعيد بن العاص وبعث عاذن بن جبل إلى اليمن وامره أن يقاتل بمن أطاعه  
 من عاصه ويأخذ منهم ما فرض الله عليهم ويأخذ منهم ما وجب عليهم ليعرفتهم  
 بما عاذه مكانه منهم وصدقهم وكل من ولاه فقد أمره بما أخذنا وأوجب الله على  
 من ولاه عليه ولم يكن لاحد عندنا في أحدهم قدم عليه من أهل الصدق أن  
 يقول أنت واحد وليس لك أن تأخذ منا لم نسمع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول أنه علينا ولا أحدهم بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم إليها  
 بالصدق والمباوصة من أن تقوم بمثلهم المحبة على من بعثه إليهم **وقال**  
**الشافعي** في شبهة هذا المعنى امرأه سرياً رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد  
 بعث بجيش مؤتة فولاذ بن زيد بن حارثة وقال فإن أصيب فبعثه فإن أصيب فإن  
 رواحة وبعث ابن نيس سرياً وحده وبعث امرأه سرياً وكلهم كما في ما بعثه  
 فيه لأن عليهم أن يدعوا ومن لم تبلغه الدعوة وبقاؤها من حل قتالهم وكذلك كل  
 وأل بعثه أو صاحب سرياً ولم يزل يمسك أنه أن يبعث واليمن وثلاثة وأربعة  
 وأكثر **وقال الشافعي** وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولاً إلى اثني عشر

ملكاً يدعوهم الى الاسلام ولم يبعثهم الا الى من قد بلغت الدعوة وقامت عليه  
الحجة والا يكتب منه فيها دلالات لمن بعثهم اليه على انها كتبه وقد تحرى فيهم  
ما تحرى في امرائه من ان يكونوا معروفين فبعث دحية الكلبي الى الناحية التي  
هو فيها معروف **(قال الشافعي)** ولو ان المبعوث اليه جهل الرسول كان عليه  
طلب علم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه ليستبرئ شكه في خبر الرسول وكان  
على الرسول الوقوف حتى يستبرئه المبعوث اليه **(قال الشافعي)** ولم تنزل كتب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفذ الى ولايته بالامر والنهي ولم يكن لاحد من  
ولاته ترك انفاذا امره ولم يكن ليعت رسول الا اصادقاً عده من بعثه اليه واذا  
طلب المبعوث اليه علم صدقه وحده حيث هو ولو شك في كتابه بتغيير في  
الكتاب او حال يدل على تمسكه من غفلة رسول جل الكتاب كان عليه ان يطلب  
علم ما شك فيه حتى ينغذ ما ثبت عنده من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**(قال الشافعي)** وهكذا كانت كتب خلفائه بعده وعما لهم وما اجمع  
المسلمون عليه من ان يكون الخليفة واحداً والقاضي واحداً والامام واحداً  
والامير واحداً واستخفوا بالاكبر رضى الله عنه ثم استخلف ابو بكر عمر رضى  
الله عنه ثم عمر اهل الشورى ليختاروا واحداً فاختاروا عبد الرحمن واختار  
عبد الرحمن بن عوف عثمان بن عفان رضى الله عنهم **(قال الشافعي)** \* والولاية  
من القضاة وغيرهم بقضون وتنفيذ احكامهم وبقيمون الحدود وينفذون  
بعدهم احكامهم واحكامهم اخبار عنهم **(قال الشافعي)** \* فقيماً وصفت من  
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فيما اجمع المسلمون عليه منه دلالة على فرق  
بين الشهادة والخبر والمحكم الا ترى ان قضاء القاضي على الرجل للرجل انما  
هو خبر يخبر به عن بينة ثبتت عنده او اقرار من خصم اقر به عنده وانه قد  
المحكم فيه فلما كان يلزمه خبره ان ينغذه بعلمه كان في معنى الخبر بطلان او  
حرام قد يلزمه ان يحله او يحرمه بما شهد منه ولو كان القاضي المخبر عن شهود  
شهد واعتمده على رجل لم يحاكم اليه او اقرار من خصم لا يلزمه ان يحكم به المعنى

ان لم يخاصم اليه لوانه من تخاصم الى غيره فكم بينه وبين حصصه بما يلزم  
 شاهد اشهد على رجل ان يأخذ منه ما شهد به عليه لمن يشهد له به كان  
 في معني شاهد عند غيره فلم يقبل قاضيا كان او غيره الا شاهد  
 معه كما لو شهد عند غيره لم يقبله الا بشهادته وطالب معه غيره ولم يكن له غيره اذا كان  
 شاهدا ان يتفدش بهادته وحده **وقال الشافعي** **كم** اخبرنا سفيان بن عيينة  
 وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه قضى في الابرار خمس عشرة وفي التي بابها بعشرون في الوسطى بعشر  
 وفي التي تلي الخمس بتسع وفي الخمس برب **وقال الشافعي** **كم** لما كان عمر وفا  
 والله اعلم عند عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اليد بمجموعين وكانت  
 اليد خمسة اطراف مغلقة الجبال والمنافع نزلها امتاز لها **فكم** لكل واحد  
 من الاطراف بقدره من دية الكف فهذا قياس على الخبر **\*(قال الشافعي)\***  
 فلما وجد كتاب لعمرو بن حزم فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الابل صار واليه قال ولم يقلوا كتاب آل  
 عمرو بن حزم والله اعلم حتى ثبت لهم انه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي  
 هذا الحديث دلالتان احدهما قبول الخبر والاخرى ان يقبل الخبر في الوقت  
 الذي ثبت فيه وان لم يحضر عمل من احد من الائمة بمثل الخبر الذي قبلوا ودلالة  
 على انه لو مضى ايضا عمل من احد من الائمة ثم وجد عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم خبر يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ودلالة  
 على ان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده  
**\*(قال الشافعي)\*** ولم يقل المسلمون قد عمل فيما عر بخلاف هذا من المهاجرين  
 والانصار ولم تذكروا انتم ان عندكم خلافة ولا غيركم بل صاروا الى ما وجب  
 عليهم من قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ولو  
 بلغ عمر هذا صار اليه ان شاء الله كما صار الى غيره مما بلغه عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بتقواه الله وتأديته الواجب عليه في اتباع امر رسول الله صلى الله

عليه وسلم وعلمه بأن ليس لاحد من رسول الله صلى الله عليه وسلم امر وان طاعة الله في اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \* فان قال لي قائل فاذلني على ان عمر عمل شيئا ثم صار لي غيره فنجبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) فان اوجدت كنهه قال في ايحاديثك ايأى ذلك دليل على امر بن احدهم انه قد بعده من جهة الرأي اذ لم يجد سنة والاخر ان السنة اذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ووجب على الناس ترك كل عمل وجددت السنة بخلافه واطال ان السنة لا تثبت الا بخبر تقدمها وعلم أنه لا يوهى ما شئ ان خالفها \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره أنحالك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب اليه أن يورث امرأة أشيم الضباجي من دية فرجح اليه عمر \* (قال الشافعي) \* وقد فسرت هذا قبل هذا الموضع \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار وابن طاوس عن طاوس ان عمر قال اذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شـ أ فقام جل بن مالك بن المبيعة فقال كنت بين - اريتني لي يعني ضربتين فضربت احدهما الاخرى بمسطح فانفتحت جنتا امينا فقتل فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم بغرة فقال عمر رضي الله عنه لولم نسمع هذا القضية فيه بغير هذا وقال غيره ان كدنا ان نقضى في مثل هذا - ابرائنا \* (قال الشافعي) \* فقد رجح عمر عما كان يقضى به لمحدث الضحك الى أن خالف فيه حكم نفسه وأحبر في الجنين انه لولم يسمع به - ذا القضي فيه بغيره وقال ان كدما ان تقضى في مثل هذا باثنا \* (قال الشافعي) \* بشر والله أعلم ان السنة اذا كانت موجودة بان في النفس مائة من الابل فلا يعدو الجنين أن يكون حيا فتكون فيه مائة من الابل أو ميتا فلا شئ فيه فلم أحرم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سلمه ولم يجعل له نسبه الا انه عديم

مضى حكمه بخلافه وفيما كان رأيا منه لم يبلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فلما بلغه خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك حكم نفسه وكذلك كان في كل أمره وكذلك يلزم الناس أن يكونوا (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر انما رجع بالناس عن خبر عبد الرحمن بن عوف \* (قال الشافعي) \* يعني حين خرج إلى الشام فبلغه وقوع الطاعون بها \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر رضي الله عنه ذكر الجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من جوس هجر (قال الشافعي) \* وكل حديث كتبه منقطعاً فقد سمعته متصلاً أو مشهوراً عن روى عنه بنقل عامه من أهل العلم يعرفونه عن عامة ولدكى كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً خوفاً طول الكتاب وخاف عني بعض كتي وتحققت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت فأختصرته خوفاً طول الكتاب فأثبت ببعض ما فيه الكفاية دون تقصى العلم في كل أمره \* (قال الشافعي) \* فقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في الجوس فأخذ منهم وهو يتلو القرآن من الذين أتوا الكتاب حسني يملأوا الجزية عن يدهم صاغرون ويقرأ القرآن بقتال الكافرين حتى يسلموا وهو لا يعرف فيهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب فقبل خبر عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم فاتبعه وحديث بحالة موصول قد أدرك عمر بن الخطاب رجلاً وكان كاتباً لبعض ولاته \* (قال الشافعي) \* فان قال قائل قد طلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر قيل له لا يطلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر إلا على إحدى ثلاث معان إما أن يحتاط فيكون وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد فثبته إنين

أكثر وهو لا يزيدها الاثبوتنا وقد رأيت ممن أثبت خبر الواحد من يطلب  
 معه خبرا ثانيا ويكون في يده السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم من خمسة  
 وجوه فيحدث بسادس فيكتبه لان الاخبار كلها تواترت وتظاهرت كان أثبت  
 للجمعة وأطيب لنفس السامع فقد رأيت من المحكمات من يثبت عنده  
 الشاهدان العدلان والثلاثة فيقول للمشهود له زدني شهودا وانما يريد بذلك  
 أن يكون أطيب لنفسه ولو لم يزد له المشهود له على شاهدين لمحكم بهما \* (قال  
 الشافعي) \* ويحتمل أن يكون لم يعرف الخبر فيقف عن خبره حتى يأتي بخبر  
 يعرفه وهو كذا من أحبر من لا يعرف لم يقبل خبره ولا يقبل الخبر الا عن  
 معروف بالاستمهال لان يقبل خبره ويحتمل أن يكون الخبر له غير مقبول القول  
 عنده فيرد خبره حتى يجد غيره من يقبل قوله (فان قال قائل) فالى أى المعاني  
 ذهب عمر عندكم (قلنا) أما في خبر أى موسى فالى الاحتياط لان أباموسى ثقة  
 أمين عنده ان شاء الله (فان قال قائل) ما دل على ذلك (قلنا) قدر وى مالك  
 عن ربيعة عن غير واحد من علماءهم حديث أى موسى وأن عمر قال لابي  
 موسى أما فى لم اتهمك ولكنى خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \* فان قال هذا منقطع فالحجة فيه ثابتة لانه  
 لا يجوز على امام فى الدين عمر ولا غيره أن يقبل خبر الواحد مرة وقبله له لا يكون  
 الاجماع تقوم به الحجة عنده ثم يرد مثله أخرى ولا يجوز هذا على عالم عاقل أبدا  
 ولا يجوز على حاكم أن يقضى بشاهدين مرة ويمنع بهما أخرى الامن جهة  
 جرحهما او الجهالة بعد التهاما وعمر غاية فى العلم والعقل والامانة والفضل \* (قال  
 الشافعي) \* وفى كتاب الله دليل على ما وصفت قال الله جل ثناؤه انا أرسلنا نوحا  
 الى قومه وقال ولقد أرسلنا نوحا الى قومه وقال وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل  
 وقال والى عاد أخاهم هودا والى ثمود أخاهم صالحا وقال والى مدين أخاهم  
 شعيبا وقال كذبت قوم لوط المرسلين الآية وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم  
 محمدانا وأوحينا اليك كما أوحينا الى نوح وقال وما محمد الا رسول قد خلت من

قبله الرسل \* (قال الشافعي) \* فأقام حجته على خلقه في أنبيائه بالاعلام التي  
 بآينوا بخلقهم سواءهم وكانت الحججة بها ثابتة على من شاهد أمورا لا نبياء  
 ودلائلهم التي بآينوا بغيرهم ومن بعدهم وكان الواحد في ذلك وأكثرمه  
 سواء اذ تقوم الحججة بالواحد منهم قيامها بالاكثر وقال تعالى واضرب لهم  
 مثلا أصحاب القرية اذ جاءها المرسلون فظاهر الحجج عليهم ما نفيتم ثم ثالث  
 وكذا أقام الحججة على الامم بواحد وليست الزيادة في التأكيد ما نعمة أن تقوم  
 الحججة بواحد اذ اعطاه الله ما يدين به الخلق غير النبيين \* (قال الشافعي) \* أخبرنا  
 مالك عن سعيد بن مسروق بن كعب بن عجرة عن حمته زينب بنت كعب أن  
 الفريضة بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدره وأن زوجها خرج في طلب أعباده حتى  
 إذا كان بطرف القدوم لم يحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
 يرجع إلى أهلها فإن زوجها لم يتركني في مسكن يملكه قالت فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم نعم فأنصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو  
 أمرني فدعيت له فقال كيف قاتل فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن  
 زوجها فقال له كفى في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة  
 أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل إلى فسألتني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى  
 به \* (قال الشافعي) \* وعثمان في إمامته وفضله وعلمه يقضي بخبر امرأة بين  
 المهاجرين والأنصار \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح  
 قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد  
 ابن ثابت أتقتي أن تصدرا الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت فقال له  
 ابن عباس ما لا فسل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك النبي صلى الله عليه وسلم  
 فرجع زيد بن ثابت يضحك ويقول ما أراك الا قد صدقت \* (قال الشافعي) \*  
 سمع زيدا النسي أن لا يصدر أحدا من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت  
 وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النسي فلما أفتاها ابن عباس

بالصدر اذا كانت قد زارت البيت بعد يوم الفجر أنكره عليه زيد فلما أخبره  
 ابن عباس عن المرأة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك فسألها  
 فأخبرته فصدق المرأة ورأى أن حقا عليه أن يرجع عن خلاف ابن عباس  
 وما لا ين عباس حجة غير خبر المرأة \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان عن عمرو بن  
 دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ان قولا البكالي يزعم ان موسى  
 صاحب الخضر ليس موسى بن اسرائيل فقال ابن عباس كذب سد والله  
 أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث  
 موسى والخضر بشئ يدل على ان موسى عليه السلام هو موسى بن اسرائيل  
 صاحب الخضر \* (قال الشافعي) \* فابن عباس مع فقهه وفهمه وورعه يثبت  
 خبر أبي بن كعب وحده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يكذب به امرأت  
 المسلمين اذ حدثته أبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فيه دلالة على أن موسى  
 نبي بن اسرائيل صاحب الخضر \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مسلم وعبد الحميد  
 عن ابن جريج قال أخبرني عامر بن مصعب ان طاوسا أخبره أنه سأل ابن عباس  
 عن الركتين بعد العصر فنهاه عنهما قال طاوس فقلت ما أدهما فقال ابن  
 عباس وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة  
 من أمرهم الآية \* (قال الشافعي) \* فرأى ابن عباس الحجة قائمة على طاوس  
 بخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم ودله بتلاوة كتاب الله على ان فرضا عليه  
 أن لا يكون له الخيرة اذا قضى الله ورسوله أمرا وطاوس حينئذ انما يعلم قضاء  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بخبر ابن عباس وحده ولم يدفعه طاوس بان يقول  
 هذا خبرك وحده فلا أثبتته عن النبي صلى الله عليه وسلم لانه قد يمكن أن ينفي  
 فان قال قائل كره ان يقول هذا لابن عباس فابن عباس افضل من ان يتوقى  
 احدا أن يقول له حقا قدره وقد انتهى عن الركتين بعد العصر فأخبره انه  
 لا يدعهما قبل ان يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم تهي عنهما \* (قال الشافعي) \*  
 أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كنا نأمر ولا نرى بذلك بأسا



حتى زعم رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتركها  
من أجل ذلك \* (قال الشافعي) \* فابن عمر قد كان ينتفع بالخبرة ويرأها حلالا  
ولم يتوسع اذا خبره واحدا ولا يتهمه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى  
عنها ان يخبر به خبره ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انه نهى عنها ولا يقول ما عاب هذا علينا أحد ونحن نعمل به الى اليوم  
وفي هذا ما يبين ان العمل بالشيء بعد النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يكن بخبر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يوهن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم \* (قال  
الشافعي) \* اخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان معاوية باع سقاية  
من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى به - هذا بأسا فقال أبو الدرداء  
من يعذرني من معاوية اخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن  
رأيه لا اسألك بأرض \* (قال الشافعي) \* فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على  
معاوية بخبره ولم يرد ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض الى هوبها  
اعظاما لانه ترك خبر ثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \*  
واخبرنا ان ابا سعيد الخدري لقي رجلا واخبره عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم شيئا فذكر الرجل خبرا يخالفه فقال أبو سعيد الخدري والله لا آواني وإياك  
سقف بيت أبدا \* (قال الشافعي) \* يرى ان كان ضيقا على الخبر الا ان يقبل  
خبره وقد ذكر خبرا يخالف خبر أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولكن في خبره وجهان أحدهما ما يحتمل به خلاف خبر أبي سعيد والاخر  
لا يحمته \* (قال الشافعي) \* واخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب قال اخبرني  
مخالد بن خفاف قال ابنت غلاما واستغفله ثم ظهرت منه على عيب فحاصمت  
فيه الى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده وقضى علي برد غلته فأتيته عروبة بن  
الزبير فاخبرته فقال اروح اليه العشي فاخبره ان عاتبة اخبرتني ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا بان الخراج بالضمان فجهلت الى عمر

فأخبرته بما أخبرني عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر  
ابن عبد العزيز فما يسرعني من قضاء قضيته الله به لم أني لم أرد فيه إلا الحق  
فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرد قضاء عمر وانفذ سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فراح إليه عروة فقضى إلى أن أخذ الخراج من الذي قضى  
به على له وأخبرني من لا اتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال قضى سعد  
ابن إبراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن فأخبرته عن النبي  
صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد بن ربيعة هذا ابن أبي ذئب وهو  
عندي ثقة يخبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضيت به فقال له  
ربيعة قد اجتمعت ومضى حكمك فقال سعد وأجبنا نفذ قضاء سعد ابن أم  
سعد وأرد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بل أرد قضاء سعد بن أم سعد  
وانفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا سعد بكتاب القضية فشقها وقضى  
للقضى عليه \* (قال الشافعي) \* أخبرني أبو حنيفة بن عمار بن الفضل الشامي  
قال أخبرني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح السكعي أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال عام الفتح من قتل له قتيلا فهو بخير المطربين أن أحب أخذ  
العقل وإن أحب قلة القود قال أبو حنيفة فقلت لابن أبي ذئب أتأخذهم إذا  
يأبوا المحارث فضرب صدري وصاح على صياح كثير أو قال مني وقال أحدثك  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول أتأخذ به نعم آخذ به وذلك الفرص  
على وعلى من سمع أن الله تبارك وتعالى اختار محمد صلى الله عليه وسلم من  
الناس فهداهم به وعلى يديه واختار لهم ما اختار له وعلى لسانه فعلى الحق أن  
يؤبوه طائعين أو داخرين لا يخرج المسلم من ذلك قال وما سككت حتى تمت  
أن يسكت \* (قال الشافعي) \* وفي تثبيت خبر الواحد حديث يكفي بعض هذا  
منها ولم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبل وكذلك  
حكى لنا عن حكى لنا عنه من أهل العلم بالبلدان \* (قال الشافعي) \* ووجدنا  
سعيدا بالمدينة يقول أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في

في الصرف فيثبت حديثه سنة ويقول حدثني أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصرف فيثبت حديثه سنة ويروي عن الواحد غيرهما فيثبت حديثه سنة ووجدنا عروة يقول حدثني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الحراج بالضمان فيثبته سنة ويروي عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا كثيرا فيثبته سننا يحمل بها ويحرم وكذلك وجدناه يقول حدثني أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما فيثبت خبر كل واحد منهم على الانفراد سنة ثم وجدناه أيضا يصير إلى أن يقول حدثني عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر ويقول حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر ويثبت كل واحد من هذا خبرا عن عمر ووجدنا القاسم بن محمد يقول حدثني عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول في حديث غيره وحدثني ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة ويقول حدثني عبد الرحمن ومجمع ابن يزيد حارقة عن خنساء بنت خزام عن النبي صلى الله عليه وسلم فيثبت خبرها سنة وهو خبر امرأة واحدة ووجدنا علي بن حسين يقول أخبرني عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فيثبته سنة وينتبه الناس بخبره سنة ووجدنا كذا محمد بن علي بن حسين يخبر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت كل ذلك سنة (قال الشافعي) \* ووجدنا محمد بن جبير بن مطعم ونافع بن جبير بن مطعم ويزيد بن طلحة بن ركانة ومحمد بن طلحة بن ركانة ونافع بن جبير بن عبد بن زيد وأباسمة بن عبد الرحمن بن عوف وجبير بن عبد الرحمن وطلحة بن عبد الله بن عوف ومهعب ابن سعد بن أبي وقاص وأبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وخارجة بن زيد ابن ثابت وعبد الرحمن بن كعب بن مالك وعبد الله بن أبي قتادة وسليمان

ابن يسار وعطاء بن يسار وغيرهم عن محمد بن أبي أوفى المدينية كلهم يقول  
حدثني فلان لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أو عن التابعين عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي  
صلى الله عليه وسلم فيثبت ذلك سنة ووجدنا عطاء ومطاسم ومجاهد وابن أبي  
مليكة وعكرمة بن خالد وعبيد الله بن أبي بن زيد عبد الله بن باباه وابن أبي عمير  
ومحمد بن الحكمين ووجدنا وهب بن منبه باليمن هكذا ومكة ولا بالشام وعبد  
الرحمن بن غنم والحسن وابن سيرين بالبصرة والاسود وعقبة والشعبي  
بالكوفة ومحمد بن النضر وأعلامهم بالامصار كلهم يحفظ عنه تثبيت خبر  
الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والانهاء اليه والافتاء به وبقبله كل  
واحد منهم عن فوقه وبقبله عنه من تحته قال الشافعي في ولو جاز لاحد  
من الناس أن يقول في علم الخاصة اجتمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت  
خبر الواحد والانهاء اليه بانه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد الا وقد ثبت به جازي  
ولكن أقول لم أحفظ من فقهاء المسلمين انهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد فيما  
وصفت من أن ذلك موجود على كلهم قال الشافعي في فان شبهه على رجل  
بان يقول قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث كذا وحديث كذا  
وكان فلان يقول قولا يخالف ذلك الحديث فلا يجوز عندي على عالم أن  
يثبت خبر واحد في كثير أو يحمل به أو يحرم ويرد مثله الا من جهة أن يكون  
عنده حديث يخالفه فيكون ما سمع ومن سمع منه أو وثق عنه من حديثه  
خلافه أو يكون من حديثه ليس بحافظ أو يكون متهما عنده أو يتهم من فوقه  
من حديثه أو يكون الحديث محتملا معنيين في أوله وينتهي الى أحدهما  
دون الآخر أو ما أن يتوهم متوهم أن فقهاء عاقلين ثبتت سنة بخبر واحد مرة  
أو مرار ثم يدعها بخبر مثله أو وثق بالواحد من هذه الوجوه التي شبه بالتأويل  
فيها كما شبه على المتأولين في القرآن أو تهمة الخبر أو علم بخبر بخلافه فلا يجوز  
أن شاء الله فان قال قائل قل فقيه في بلد لا وقد روى كثيرا بأخذه وقيل لا

يتركه فلا يجوز عليه الامن الوجوه التي وصفت أو من أن يروى عن رجل من التابعين أو من دونهم قولاً لا يلزمه الاخذ به فيكون انما رواه لمعرفة قوله لانه حجة عليه واقفه أو خالفه وان لم يسلك واحداً من هذه السبل فيعذر ببعضها فقد أخطأ خطأ بيناً لا عذر له فيه عندنا والله أعلم \* (قال الشافعي) \* فان قال قائل هل يفرق معنى قولك حجة قيل له ان شاء الله نعم فان قال قائل فابن ذلك قلنا اما ما كان نص كتابين أو سنة مجتمع عليهم فالعذر فيه مطلق ولا يسع الشك في واحدتهما ومن امتنع من قبوله استتب فاما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملاً للتأويل وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد فالجدة فيه عندى أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوصاً منه كما كان يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لان ذلك احاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو شك في هذا شك لم نقل له تب وقلنا ليس لك ان كنت عالماً ان شك كما ليس لك الا أن تقضى بشهادة الشهود العدول وان أمكن فيهم الغلط ولكن تقضى بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك منهم ثم قال الشافعي رحمه الله فقال فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه وهل يختلف المنقطع أو هو وغيره سواء ثم قال الشافعي رحمه الله فقلت له المنقطع مختلف فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بامورهم ان ينظر الى ما أرسل من الحديث فان شرکه فيه الحفظ المأمونون فاسندوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه وان انفرد بإرسال حديث لم يشرکه فيه من يسنده قبل ما انفرد به من ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل هو واقفه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله وهي أضعف من الاولى وان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما يروى عن بعض أصحاب النبي صلى

الله عليه وسلم قولاً له فان وجدته يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كانت في هذا دلالة على أنه لم يأخذ مرسله الا عن أصل يصح ان شاء الله  
 تعالى \* (قال الشافعي) \* وكذلك ان وجدعوام من أهل العلم يقتون بمثل  
 معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمى من  
 روى عنه لم يسم به ولا ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته  
 فيما روى عنه \* (قال الشافعي) \* ويكون اذا شرك أحد من الحفاظ في حديث  
 لم يخالفه فان خالفه وجد حديثه انقص كانت في هذه دلالة على صحة مخرج  
 حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرب بحديثه حتى لا يسع أحد منهم قبول مرسله  
 واذا وجد الدلائل لصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله ولا  
 نستطيع أن نزع أن الحجة تثبت به ثبوتها بالموصول وذلك ان معنى المنقطع  
 مغيب يحتمل أن يكون حمل من يرغب عن الرواية عنه اذا سمى وان بعض  
 المنقطعات وان وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحداً من  
 حديث من لو سمى لم يقبل وان قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اذا  
 قال برأيه لو وافقه لم يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية اذا نظر فيها ويمكن  
 أن يكون انما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 يوافقه ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء \* (قال الشافعي) \* فاما  
 من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم فلا أعلم منهم واحداً يقبل مرسله لا مورا أحدها أنهم أشد تجوزاً من  
 يروون عنه والآخرون أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه  
 والآخرون كثرت الاحالة في الاخبار فاذا كثرت الاحالة كان أمكن للوهـم  
 وضعف من يقبل عنه \* (قال الشافعي) \* وقد خبرت بعض من خبرت من أهل  
 العلم فرأيتهم أقوام من خصلة وضدها رأيت الرجل يفتح يسير العلم أو يريد أن  
 لا يكون مستفيداً الا من جهة قد يتركها من مثله أو أراح فيكون من أهل  
 التقصير في العلم ورأيت ممن عاب هذه السبل ورغب في التوسع في العلم من

دعاه ذلك الى القبول عن لو أمسك عن القبول عنه كان خبير الله ورايت  
 الغفلة قد تدخل على أكثرهم فيقبل عن بردمثله وخير امنه ويدخل عليه  
 فيقبل عن بعرف ضعفه اذا وافق قولاً يقوله ويرد حديث البقية اذا  
 خالف قولاً يقوله ويدخل على بعضهم من جهات ومن تظهر في العلم بخبرة  
 وقلة غفلة استوحش من مرسل **كل** من دون كبار التابعين بدلائل  
 ظاهرة فيها قال فلم فرقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون بعض  
 \* (قال الشافعي) \* فقلت لبعدا حالة من لم يشاهد أكثرهم قال فلم لا يقبل  
 المرسل منهم ومن كل فقيه دونهم قلت لما وصفت قال فهو ل محمد  
 حديثاً تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسلان عن ثقة لم يقل أحد من  
 أهل الفقه به قلت نعم أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر أن رجلاً  
 جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالاً وعبداً لاوان  
 لا في مال ولا وعبداً لاوانه يريد أن يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أنت وما لك لا ييك فقال أمانح فلأنا أخذ بهذا ولكن من اصحابك  
 من يأخذ به قلت لا لان من أخذ به هذا جعل للاب الموصران يأخذ مال ابنه  
 قال أجل وما يقول بهذا أحد فلم خالفه الناس قلت لانه لا يثبت عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم وان الله جل ثناؤه لم يفرض للاب ميراثه من ابنه بفعله كوارث  
 غيره وقد يكون أقل حظاً من كثير من الورثة دل ذلك على أن ابنه مالك للمال  
 دونه قال نعم مدني المتكدر عندكم غاية في الثقة ذات أجل والفضل في  
 الدين والورع ولكننا لا ندري عن قبل هذا الحديث وقد وصفنا  
 ان الساهدين العدلين يشهدان على الرجلين فلا تقبل شهادتهما احثي  
 يمدلاهما أو يعدل لهما غيرهما قال فتذكر من حديثكم مثل هذا فقلت  
 نعم أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أمر رجلاً ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لانه

مرسل ثم أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن  
الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وابن شهاب عندنا امام في  
الحديث والتخير وثقة الرجال انما سمى بعض اصحاب النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم خبا والتابعين ولا تعلم محمد بن اسمعيل ولا أنسهر عن يحدث عنه ابن  
شهاب قال فانما نراه اتي في قبوله عن سليمان بن أرقم قلت رآه رجلا من أهل  
العلم والمرواة والعقل فقبل عنه وأحسن الظن به فسكت عن اسمه اما لانه أصغر  
منه واما لغير ذلك وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده له فلما أمكن في ابن  
شهاب أن يروى عن سليمان بن أرقم مع ما وصفت به ابن شهاب لم يؤمن مثل  
هذا على غيره قال فهل تجد رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثابتة  
من جهة الاتصال خالفها الناس كلهم قلت لا ولكن قد اجد الناس  
مختلفين فيما منهم من يقول بها ومنهم من يقول بخلافها فاما سنة ثابتة يكونون  
مجتمعين على القول بخلافها فلم أجد لها قط كما وجدت المرسل عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \* وقلت له أنت تسأل عن المحجة في رد المرسل  
وترده ثم تجاوزت فرد المسند الذي يلزمك عندنا الا تخبه

\* (باب الاجماع) \*

\* (قال الشافعي) \* فقال لي قائل قد فهمت مذهبك في احكام الله ثم احكام  
رسوله صلى الله عليه وسلم وان من قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله  
قبل لان الله جل ثناؤه افترض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقامت  
المحجة بما قلت بأن لا يحل لمسلم علم كتابا ولا سنة أن يقول بخلاف واحد منهما  
وعلمت ان هذا فرض الله فما جئتك في ان تتبع ما أجمع الناس عليه مما  
ليس فيه نص حكم الله ولم يحكوه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنزعم بما يقول  
غيرك ان اجماعهم لا يكون أبدا الا على سنة ثابتة وان لم يحكوها \* قال  
الشافعي \* أما ما جمعه وعليه فذكر والله حكاية عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فكما قالوا ان شاء الله وأما ما لم يحكوه فاحتمل ان يكون قالوه حكاية عن



رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتمل غيره فلا يجوز ان تعد له حكاية لانه  
 لا يجوز ان يحكى الامموجا ولا يجوز ان يحكى احدهم شيئا به وهم يمكن فيه غير  
 ما قال فكنا نقول بما قالوا به اتباعا لهم ونعلم انهم اذا كانت سنن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا تعزب عن عامتهم وقد تعزب عن بعضهم ونعلم ان عامتهم لا تجمع  
 على خلاف السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على خطأ ان شاء الله  
 فان قال قائل فهل من شيء يدل على ذلك وتشده به فأت أخبرنا سفيان بن عيينة  
 عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها  
 فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن  
 قلب مسلم إخلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعة المسلمين فان  
 دعوتهم تحيط من وراءهم (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد  
 ابن أبي ليلى عن سليمان بن يسار عن أبيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 قام بالجماعة خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كقيامي فيكم  
 فقال أكرموا أصحابي ثم الذين يسلونهم ثم الذين يسلونهم ثم يظهر الكذب  
 حتى ان الرجل ليخلف ولا يستخلف ويشهد ولا يستشهد الا من سره بحجة  
 الجنة فليزوم الجماعة فان الشيطان مع العدو هو من الاثنين أبعده ولا يخشون  
 رجل بامرأة فان الشيطان ثالثهما ومن سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن  
 قال فسامعني امر النبي صلى الله عليه وسلم يلزوم جماعةهم قلت لامعني له الواحد  
 قل فكيف لا يحتمل الواحد اقلت اذا كانت جماعةهم متفرقة في البلد ان  
 فلا يقدر أحد ان يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين وقد وجدت الأبدان تكون  
 محبة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجار فلم يكن في لزوم الأبدان معنى  
 لانه لا يمكن ولا اجتماع الأبدان لا يصنع شيئا فلم يكن لازوم جماعةهم معنى الا ما  
 عليه جماعةهم من التحليل والتحريم والطاعة فيهما ومن قال بما تقول به جماعة  
 المسلمين فقد يلزم جماعةهم ومن خالف مائة قول به جماعة المسلمين فقد خالف

جماعتهم التي امر بوزومها وانما تكون الغفلة في الفرقة فأما الجماعة فلا  
 يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس ان شاء الله <sup>وقال</sup>  
 الشافعي <sup>في</sup> فقال من أين قلت يقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة  
 ولا اجماع وانما القياس نص خبر لازم فقلت لو كان القياس نص كتاب أو  
 سنة قيل في كل ما كان فيه نص كتاب هذا حكم الله في كتابه وفي كل ما كان  
 فيه نص سنة قيل هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل له قياس قال  
 فما القياس أهو الاجتهاد أم هما مقترقان قلت هما اسمان لمعنى واحد  
 قال فاجاباهما قلت كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه  
 دلالة موجودة وعليه اذا كان فيه بعينه حكم وجب اتباعه واذا لم يكن فيه  
 بعينه طلبت الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد والاجتهاد القياس قال  
 أفرايت العالمين اساقسا وعلى احاطة منهم من أنهم اصابوا الحق عند الله وهل  
 يسعهم ان يختلفوا في القياس وهل كفوا كل امر من سبيل واحدة أو من سبيل  
 متفرقة وما المحجة في انهم ان يقيسوا على الظاهر دون الباطن وانه يسعهم ان  
 يتفرقوا وهل يختلف ما كفوا في أنفسهم وما كفوا في غيرهم ومن الذي له ان  
 يجتهد فيقيس في نفسه دون غيره والذي له ان يقيس في نفسه وغيره <sup>قال</sup>  
 الشافعي <sup>في</sup> فقلت له العلم من وجوه منها احاطة في الظاهر والباطن ومنها حق  
 في الظاهر فالاحاطة منه ما كان نص حكم الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
 نعتها العامة عن العامة فهذا السبيلان اللذان تشهد بهما فيما أحل أنه  
 حلال وفيما حرم أنه حرام وهذا الذي لا يسع أحدا عندنا حمله ولا الشك فيه  
 وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة يعرفها العلماء ولا يكافها غيرهم وهي  
 موجودة فيهم أو في بعضهم بصدق الخاص الخبر عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بها وهذا اللازم لاهل العلم ان يصيروا اليه وهو الحق في الظاهر كما يقبل  
 شاهدين وذلك حق في الظاهر وقد يمكن في الشاهدين الغلط وعلم اجماع  
 وعلم اجتهاد بقياس على طلب اصابة الحق فذلك حق في الظاهر عند قايسه

لا عند المامة من العلماء ولا يعلم الغيب فيه إلا الله وإذا طلب العلم فيه بالقياس  
 فقيس بمسألة يتفق القايسون في أكثره وقد تجددهم يختلفون في القياس من  
 وجهين أحدهما أن يكون الشيء في معنى الأصل فلا يختلف القياس فيه وإن  
 يكون الشيء له في الأصول أشباه فذلك يلحق بالحق ولا هاية وأكثرها شبهة وقد  
 يختلف القايسون في هذا قال فأوجد في ما أعرف به أن العلم من وجهين  
 أحدهما إحاطة بالحق في الظاهر والباطن والآخر إحاطة بالحق في الظاهر  
 دون الباطن مما أعرف فقلت له أرايت إذا كنا في المسجد الحرام نرى السجدة  
 أكلفنا أن نستيقظ لها بإحاطة قال نعم قلت وفرضت علينا الصلوات والزكوات  
 واجب وغير ذلك أكلفنا الإحاطة في أن تأتي فيما علينا بإحاطة قال نعم قلت وحين  
 فرض علينا أن نجلد الزاني مائة ونجلد القاذف ثمانين ونقتل من كفر بعد  
 إسلامه ونقطع من سرق أكلفنا أن نفعل هذا بمن ثبتت عليه بإحاطة حتى نعلم  
 أنا قد أخذناه منه قال نعم قلت واستوى ما كلفنا في أنفسنا وغيرنا إذا كنا نذكره  
 من أنفسنا أأنا نعلم منها ما لا يعلم غيرنا ومن غيرنا ما لا يدركه علمنا عيانا كأدراكنا  
 العلم في أنفسنا قال نعم قلت وكلفنا في أنفسنا أن نأكل ما كنا نتوجه إلى البيت  
 بالقبلة قال نعم قلت افتجدنا على إحاطة من أنا قد أصبنا البيت بتوجهنا قال  
 أما كل واحد منكم حين كنت ترون البيت فلا وأما أنت فقد أدبتم ما كلفتم قلت  
 والذي كلفنا في طلب العين المغيب غير الذي كلفنا في طلب العين المشاهد  
 قال نعم قلت وكذلك كلفنا أن نقبل عدل الرجل على ما ظهر لنا منه ونأكله  
 ونؤارثه على ما يظهر لنا من إسلامه قال نعم قال قلت وقد يكون غير عدل في  
 الباطن قال قد يمكن هذا فيه ولكن لم يكفوا فيه إلا الله أهر قلت وحلال لنا  
 أن نأكله ونؤارثه ونحيز شهادته ومحرم علينا دمه بالظاهر وحرام على غيرنا  
 أن نعلم منه أنه كافر لاقتساله ومنعه المناكحة والموارثة وما أعطيناه قال نعم قلت  
 ونجد الغرض علينا في رجل واحد مختلفا على مبلغ علمنا وعلم غيرنا قال نعم وكلكم  
 يؤدي ما عليه على قدر علمه قلت فهكذا قلنا لك فيما ليس لك فيه نص حكم لازم

وانما يطلب باجتهاد القياس وانما كلفنا فيه الحق عندنا قال اقصيكم  
 بأمر واحد من وجوه مختلفة قلت نعم اذا اختلفت أسبابه قال فاذا كرمته شياً  
 قلت قديراً لرجل عندى على نفسه بالحق لله أولبعض الادميين فآخذ  
 باقراره ولا يقر فآخذ بهينة تقوم عليه ولا تقوم عليه بينة قيدى عليه فآمره  
 بان يحلف و يبرأ فيمتنع فآمر خصمه بان يحلف وآخذ بهما حلف عليه خصمه  
 اذا الى اليمين التى تبرئته ونحن نعلم ان اقراره على نفسه لشهده على ماله وانه  
 يخاف ظلمه بالشع عليه اصدق عليه من شهادة غيره لان غيره قد يغفل ويكذب  
 عليه وشهادة العادل عليه اقرب من الصدق من امتناعه من اليمين وعين  
 خصمه وهو غير عدل فأعطى منه بأسباب بعضها اقوى من بعض قال هذا كله  
 هكذا غير ان اذا نكل عن اليمين أعطينا منه بالنكول قلت فقد أعطيت منه  
 باضعف مما أعطينا منه قال أجل ولكنى أخالفك فى الاصل قلت وأقوى ما  
 أعطيت به منسه اقراره قال وقد يمكن ان يقر بحق مسلم ناسياً او غلطاً فآخذ به  
 قال أجل ولكنك لم تكلف الا هذا قلت أفلمست ترى كلفت الحق من وجهين  
 أحدهما حق باحاطة فى الظاهر والباطن والاخر حق بالظاهر دون الباطن  
 قال بلى ولكن هل تجد فى هذا قوة بكتاب أو سنة قلت نعم ما وصفت لك مما  
 كلفت فى الغيب له وفى نفسى وفى غيرى قال الله جل ثناؤه ولا يحيطون بشئ من  
 علمه الا بما شاء فأنامهم من علمه بما شاء وكما شاء لا معقب لحكمه وهو سرير  
 الحساب وقال جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم يسألونك عن الساعة ايان  
 مرساها فيم أنت من ذكراها الى ربك منتهاها \* (قال الشافعى) أخبرنا شفيان  
 ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يسأل  
 عن الساعة حتى أنزل الله عليه فيم أنت من ذكراها فانتهى وقال الله جل ثناؤه  
 قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله وقال ان الله عنده علم الساعة  
 وينزل الغيث ويعلم ما فى الارحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى

نفس بأى أرض تموت ان الله عليم خبير\* (قال الشافعى)\* والناس متعبدون  
 بأن يقولوا أو يفعلوا أمروا به ونهوا إليه لا يحيا وزونه لانهم لا يعطون  
 أنفسهم شيئا انما هو عطاء الله جل ثناؤه فنسأل الله عطاء مؤديا لحقه موجبا  
 لمزيدة\* (باب الاجتهاد)\*

قال الشافعى\* قال أفجد تجوز ما قلت من الاجتهاد مع ما وصفت فتذكره  
 قلت نعم استدلالا بقول الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت فول وجهك شطر  
 المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره قال فاشطرها قلت تلقاه  
 قال الشاعر ان العيب بهاء يخارها\* فشطرها نصر العينين مشهور  
 \* (قال الشافعى)\* فالعلم يحيط ان من توجه تلقاء المسجد الحرام من نأت داره  
 عنه على صواب بالاجتهاد للتوجه الى البيت بالدلائل عليه لان الذى كلف  
 العباد التوجه إليه وهو لا يدري أصاب بتوجهه قصد المسجد الحرام أم  
 أخطأ وقد يرى دلائل يعرفها فيتوجه بقدر ما يعرف ويعرف غيره دلائل  
 غيرها فيتوجه بقدر ما يعرف وان اختلف توجههما قال فان أجزت لك  
 هذا أجزت لك في بعض الحالات الاختلاف قلت فقل فيه ما شئت قال  
 أقول لا يجوز قلت فهو أنا وأنت ونحن بالطريق عالمان قلت هذه القبلة  
 وزعمت خلافى على أينما يتبع صاحبه قال ما على كل واحد منا أن يتبع  
 صاحبه قلت فما يجب عليهما قال ان قلت لا يجب عليهما ان يصليا حتى  
 يعلما بأحاطة فهم لا يعلمان أبد الغيب بأحاطة وهم اذا يدان الصلاة  
 أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شآؤا أقول واحد من هذين  
 وما أجد بد من أن أقول يصلى كل واحد منهما كما يرى ولم يكافئنا غير هذا وأقول  
 كلفا الصواب في الظاهر والباطن ووضع عنهما الخطأ في الباطن دون الظاهر  
 قلت وإيه أقلت فهو حجة عليك لانك فرقت بين حكم الباطن والظاهر وذلك  
 الذى اتركرك علينا وأنت تقول اذا اختلفتم قلت ولا بد من أن يكون أحدهما  
 مخطئا قال أجل قلت فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم ان أحدهما مخطئ\* (قال

(الشافعي) \* وقد يمكن أن يكونا معا مخطئين \* (قال الشافعي) \* وقلت له وهذا  
 يلزم لك في الشهادات وفي القياس قال ما أحد من هذا بدوا ولكني أقول هو  
 خطأ موضوع \* (قال الشافعي) \* فقلت له قال حل ثناؤه لا تقتلوا الصيد وأنت  
 حرم إلى بالغ الكعبة فأمرهم بالمثل وجعل المثل إلى عدلين يحكمان فيه فلما حرم  
 ما كول الصيد عما كانت لذوات الصيد أمثال على الأبدان فحكم من حكم من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فتضى في الضبيع بكبش وفي الغزال  
 بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة والعلم يحيط أنهم أرادوا في هذا  
 المثل شها بالبدن لا بالقيم ولو حكموا على القيم اختلفت أحكامهم لاختلاف  
 أثمان الصيد في البلدان وفي الأزمان وأحكامهم فيها واحدة والعلم يحيط أن  
 اليربوع ليس مثل الجفرة في البدن ولكنها كانت أقرب الأشياء منه شها  
 فبحات مثله وهذا من القياس يتقارب بتقارب العنز من الطي ويبعد قليلا  
 بعد الجفرة من اليربوع \* (قال الشافعي) \* ولما كان المثل في الأبدان في  
 الدواب من الصيد دون الطائر لم يجز فيه إلا ما قال عمر والله أعلم من أن ينظر  
 إلى المقتول من الصيد فيجزئ بأقرب الأشياء به شبهة منه في البدن فإذا قرب  
 منها شيء أرفع إلى أقرب الأشياء به شبهة كما كانت الضبيع العنز فرفعت إلى  
 الكبش وصغر اليربوع عن العناق فنفض إلى الجفرة \* (قال الشافعي) \* وكان  
 طائر الصيد لا مثل له في النعم لاختلاف خلقته وخلقته فجزئ القيمة جبرا  
 وقباصا على ما كان ممثلا لسانا فاتفقه إنسان فعليه قيمته لما له \* (قال  
 الشافعي) \* والمحكم القيمة يجتمع في أنه يقوم بقيمة يومه وبلده ويختلف في  
 الأزمان والبلدان حتى يكون الطائر ببلد ثمن درهم وفي البلد الآخر ثمن بعض  
 درهم وأمرنا بأجازة شهادة العدل وإذا شرط علينا أن نقبل العدل ففقه دلالة  
 على أن نرد ما خالفه وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غيره العدل في بدنه  
 ولا لفظه وإنما علامة صدقه بما يختير من حاله في نفسه فإذا كان الأغلب من  
 أمره ظاهرا مخبر قبل وإن كان فيه نقصان عن بعض أمره لأنه لا يعرف أحدا ينافه

من الذنوب واذا اخط الذنوب والعمل الصالح فليس فيه الا الاجتهاد على الاغلب  
 من أمره بالغميض بين حسنة وقيحة واذا كان هكذا فلا بد من أن يختلف  
 الاجتهادون فيه واذا ظهر حسنة فقبلنا اشهادته فبما حاكم غيرنا فلم منه ظهور  
 الشيء كان عليه رده وقد حكم المحاكم في أمر واحد برده وقبول وهذا الاختلاف  
 وليس هذا اختلافا ولا يمكن كل قد فعل ما عليه قال أفندي كرحم بئس له تجوز في  
 الاجتهاد قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله  
 ابن اسامة بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن بشر بن سعيد عن  
 أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد  
 ثم أخطأ فله أجر \* (قال الشافعي) \* أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن  
 الهاد قال حدثت بهذا الحديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا  
 حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة \* (قال الشافعي) \* فقال هذه  
 رواية منفردة يردّها على وعليك غيري وغيرك ولغيري عليك فيها موضع  
 مطالبة قلت نعم نحن وأنت ممن يشتها قال نعم قلت والدين يردونها تسكاهما  
 بما وصفتنا من تشييتهم وغيره قلت وأين موضع المطالبة فيها فقال قد سمى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رويت من الاجتهاد خطأ وصوابا \* (قال  
 الشافعي) \* فقلت له فذلك المحجة عليك فقال وكيف فقلت اذ ذكر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أنه يشاب على أحدهما أكتنرهما يشاب على الآخر ولا  
 يكون الثواب فيما لا يسع ولا الثواب في الخطأ الموضوع لانه لو كان اراقيل  
 له اجتهاد على الظاهر فاجتهد كما أمر على الظاهر كان منطعا خطأ مرفوعا كما قلت  
 كانت العقوبة في الخطأ فيما نرى والله أعلم أولى به وكان أكثر أمره أن يغفر  
 له ولم يسببه أن يكون له ثواب على خطأ لا يسعه وفي هذا دليل على ما قلنا أنه  
 إنما كلف في المحكم الاجتهاد على الظاهر دون المغيب والله أعلم قال ان هذا  
 ليحتمل ان يكون كما قلت ولكن ما معنى صواب وخطأ قلت له مثل معنى

استقبال الكعبة يصيبها من رآها باحاطة وتحررها من غابت عنه بعد أو قرب  
منها فيصيبها بعض ويخطئها بعض فنفس التوجه يحتمل صوابا وخطأ إذا  
قصدت بالأخبار عن الصواب والخطأ صد أن يقول فلان أصاب قصد ما طلب  
فلم يخطئه وفلانا أخطأ قصد ما طلب وقد جهد في طلبه فقال هذا هكذا أرايت  
الاجتهاد يقال له صواب على غير هذا المعنى قلت نعم على أنه كلف فيما غاب  
عنه الاجتهاد إذا فعل فقد أصاب بالاثبات بما كلف وهو صواب عنده على  
الظاهر ولا يعلم الباطن إلا الله جل ثناؤه ونحن نعلم أن المختلفين في القبلة وإن  
أصابا بالاجتهاد إذا اختلفا يريدان عينا لم يكونا مصيبين للعين أبدا ومصيبين  
في الاجتهاد فهكذا ما وصفتنا في الشهود وغيرهم قال أفيجوز أن يقال صواب  
على هذا المعنى خطأ على الآخر قلت نعم في كل ما كان مغيبا قال أقول جدي مثل  
هذا قلت ما أحسب هذا أوضح بأقوى من هذا قال فاذ كر غيره قلت أحل  
الله جل ثناؤه لنا أن نتكلم من النساء مثنى وثلاث ورباع وما ملكت أيماننا  
وحرم الامهات والبنات والاخوات قال نعم قلت فسلوان رجلا اشترى جارية  
فاستبرأها ليحل له اصابته قال نعم قلت فأصابها وولدت له ذمرا ثم علم أنها أخته  
كيف القول فيه قال كان ذلك له حلال حتى علم بها فلم يحل له أن يعود إليها قلت  
فيقال في امرأة واحدة حلال له وحرام عليه بغير احداث شيء أحده هو ولا  
أحدته هي قال أما في المغيب فلم ينزل أخته أو لا أو غيرها أو أما في الظاهر فكانت  
له حلالا لم يعلم وعليه حرام حين علم وقال إن غيرنا ليقول لم ينزل أنما باصابتها  
ولكنه أمم مرفوع عنه في قال الشافعي في فقلت له والله أعلم وأيهما كان فقد  
فرقوا فيه بين حكم الظاهر والباطن والغوالم ثم عن المجتهد على الظاهر  
وإن أخطأ عندهم ولم يبلغوه عن العامد قال أجل وقلت له مثل هذا الرجل  
ينكح ذات محرمة منه ولا يعلم وخامسة وقد بلغت وفاترابعة وكانت زوجته له  
وأشبه لهذا قال نعم أشبه هذا كثير (قال الشافعي) فقال أنه لتبين عند  
من ثبتت الرواية منهم أنه لا يكون الاجتهاد أبدا على طلب عين قائمة



معينة بدلالة وأنه قد يسع الاختلاف من له الاجتهاد قال وكيف الاجتهاد  
قلت ان الله جعل ثناؤه من على العباد بقول فدلها بها على الفرق بين المختلف  
وهدهم السبيل الى الحق نصا ودلالة قال فمثل من ذلك شيئا قلت نصب لهم  
البيت الحرام وأمرهم بالتوجه اليه اذ اراوه وتأخيه اذا غابوا عنه وخلق لهم  
سماء وأرضا وشمسا وقمرًا ونجومًا وبحارًا ونباتًا وحيوانًا وريًا حافًا قال جعل ثناؤه وهو  
الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال جعل ثناؤه  
وعلامات وبالنجم هيتهتدون فأخبرهم انهم يهتدون بالنجوم والعلامات  
فكانوا يعرفون بجهة البيت بمعونته لهم وتوفيقه إياهم بأن قدر آراءه من رآه  
منهم في مكان وأخبر من رآه منهم من لم يره وأبصر ما يهتدون به اليه من جبل  
يقصد قصده أو نجم يؤتم به وشمس أو جنوب وشمس يعرف مطلقها ويخرج بها  
وأي يكون من المصلي بالعتي ويجوز كذلك فكان عليهم تكلف الدلالات بما  
خلق لهم من العقول التي ركبها فيهم ليقصدوا قصد التوجه للعين التي فرض  
عليهم استقبالها فاذا طلبوها مجتهدين بقولهم وعلماهم بالدلائل بعد استعانة  
الله والرغبة اليه في توفيقه فقد أدوا ما عليهم وأبأن لهم ان فرضه عليهم التوجه  
شطر المسجد الحرام والتوجه شطره لا اصابة البيت بعينه بكل حال  
(باب الاستحسان) \*

\*(قال الشافعي) \* ولم يكن لهم اذا كان لا يمكنهم الا حاطة في الصواب امكان  
من عاين البيت أن يقولوا توجه حيث رأيت بلاد لالة قال هذا كما قالت والاجتهاد  
لا يكون الا على مطلوب والمطلوب لا يكون أبدا الا على عين قائمة بطلب بدلالة  
يقصد بها اليه أو تشبيه على عين قائمة وهذا يبين ان حراما على أحد أن يقول  
بالاستحسان اذا خالف الاستحسان الخبر والخبر من الكتاب والسنة عينية اني  
معناها المجتهد ليصيبه كما البيت يتأخاه من غاب عنه ليصيبه أو قصده بالقياس  
وان ليس لاحد أن يقول الا من جهة الاجتهاد والاجتهاد ما وصفت من طلب  
الحق قال فهو هل تحين أنت ان تقول رجل استحسنت بغير قياس قلت لا يجوز هذا

عندي والله أعلم لاحد وانما كان لاهل العلم أن يقولوا دون غيرهم لأن يقولوا في  
 الخبر باتباعه وفيما ليس فيه الخبر بالقياس على الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز  
 لاهل العلم قول من غير اهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرهم  
 من الاستحسان وان القول بغير خبر ولا قياس لغير جاز بما ذكر من كتاب  
 الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ولا في القياس فقال اما الكتاب والسنة  
 فيدلان على ذلك لانه اذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد والاجتهاد  
 أبدا لا يكون إلا على طلب شيء وطلب الشيء لا يكون إلا بدلائل فالدلائل هي  
 القياس قال فاين القياس مع الدلائل على ما وصفت قلت ألا ترى ان اهل العلم  
 اذا أصاب رجل لرجل عبدالم يقولو الرجل أقم عبدا ولا أمة الا وهو خاير بالسوق  
 ليقيم بمعيين بما يختبركم ثم مثله في يومه ولا يكون في ذلك الا بأن يعتبر عليه  
 بغيره فيقيسه عليه ولا يقال لصاحب سلعة أقم الا وهو خاير بالقياس \* (قال  
 الشافعي) \* ولا يجوز أن يقال لفقهاء عدل غير عالم بقيم الرقيق أقم هذا العبد  
 ولا هذه الأمة ولا اجارة هذه العامل لانه اذا قامه على غير مثال يدل على قيمته  
 كان متعسف فاذا كان هذا هكذا فيما يقل قيمته من المال ويتبين الخطأ فيه على  
 المقام له والمقام عليه كان حلال الله وحرامه أولى ان لا يقال فيه بالتعسف ولا  
 الاستحسان أبدا وانما الاستحسان تلذذ ولا يقول فيه الا عالم بالاخبار عاقل  
 للتشبيه عليها واذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول الا من جهة العلم  
 وجهة العلم الخبر اللازم والقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب  
 العلم أبدا متبعا خيرا وطالب الخبير بالقياس كما يكون متبعا بالبيت بالعيان  
 وطالب ما قصده بالاستدلال بالاعلام مجتهدا ولو قال بلاخير لازم ولا قياس  
 كان أقرب من الاثم من الذي قال وهو غير عالم ولكن القول لغير اهل العلم  
 جائز ولم يجعل الله لاحد بدع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول الا  
 من جهة علم مضى قبله وجهة العلم بعد الكتاب فالسنة فالاجماع والآثار  
 ثم ما وصفت من القياس عليها ولا يقيس الا من جع الادلة التي له القياس

بها وهي العلم بأحكام كتاب الله تعالى فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامه  
 وخاصه وأرشاده يستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وأدالم يجد سنة فإجماع المسلمين فإن لم يكن إجماع فبالقياس  
 ولا يكون لاحد أن يقيس حتى يكون عالمًا بما مضى قبله من السنن وأقوال  
 السلف وإجماع الناس واختلافهم ولسان العرب ولا يكون له أن يقيس حتى  
 يكون صحيح العقل حتى يفرق بين المشتبه ولا يجهل بالقول به دون التثبت  
 ولا يمنع من الاستماع من خالفه لأنه قد يشبه بالاستماع أترك الغفلة ويزداد به  
 تثبيتاً فيما اعتد من الصواب وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والانصاف من  
 نفسه حتى يعرف من أين قال ما يقول ويترك ما يترك ولا يكون بما قال أعنى  
 منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك إن شاء الله \* (قال  
 الشافعي) \* فأما من تم عقله ولم يكن عالمًا بما وصفنا فلا يحل له أن يقول بقياس  
 وذلك أنه لا يعرف ما يقيس عليه كما لا يحل لفقير عاقل أن يقول في ثمن درهم  
 ولا خبره له بسوقه ومن كان عالمًا بما وصفنا بالحفظ بالتحقيق المعرفة فليس  
 له أن يقول أيضاً بقياس لأنه قد يذهب عليه عقل المعاني وكذلك لو كان  
 حافظاً مقصراً لعقل أو مقصراً عن علم لسان العرب لم يكن له أن يقيس من قبل  
 نقص بر عقله عن الآلة التي يحوز بها القياس فلا يقول بسع هذا والله أعلم أن  
 يقول أبداً الاتباعاً لقياساً \* (قال الشافعي) \* فإن قال قائل فاذكر من  
 الأخبار التي تقيس عليها وكيف تقيس \* (قال الشافعي) \* قيل له إن شاء الله  
 كل حكم لله أو لرسوله وجدت عليه دلالة فيه أو في غيره من أحكام الله أو رسوله  
 بأنه حكم به لغنى من المعاني فنزلت فإزالة ليس فيها نص حكم يحكم فيها حكم النازلة  
 المحكوم فيها إذا كانت في معناها وللقياس وجوه يجمعهما اسم القياس  
 ويتفرق فيها ابتداء قياس كل واحد منهما أو مصدره أو هما أو بعضهما  
 أو ضخم من بعض فأقول القياس أن يحرم الله تعالى في كتابه أو يحرم رسوله  
 القليل من الشيء فيه علم أن قليله إذا حرم كان كثيره مثل قليله في التحريم

أو أكثر لفضل السكينة على القلة وكذلك إذا جدد على سير من الطاعة  
كان ما هو أكثر منها أولى أن يحمد عليه وكذلك إذا أباح كثير شيء كان الأقل  
منه أولى أن يكون مباحاً وإن قالوا ذكر من كل واحد من هذا شيئاً تبين لنا  
ما في مثل معناه قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله جل ثناؤه حرم من  
المؤمن دمه وماله وإن يظن به الأخير فإذا حرم إن يظن به ظناً مخالفاً للغير  
يظهره كان ما هو أكثر من الظن المظهر ظناً من التصريح له بقوله غير  
الحق أولى أن يحرم ثم كيفما زيد في ذلك كان أحرم وقال الله جل ثناؤه  
من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره فكان ما هو  
أكثر من مثقال ذرة من الخير أحرم وما هو أكثر من مثقال ذرة من الشر  
أعظم في المأثم وأباح لنا دماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين  
وأموالهم ولم يحظر علينا منها شيئاً أذكره فكان ما لنا من أبدانهم دون الدماء  
ومن أموالهم دون كلها أولى أن يكون مباحاً \* (قال الشافعي) \* وقد يمتنع بعض  
أهل العلم من أن يسمى هذا قياساً ويقول هذا معنى ما أحل الله وحرم وجدد  
لأنه داخل في جلته فهو وبعبته لا قياساً على غيره ويقول مثل هذا القول  
في غير هذا عما كان في معنى المحلل فأحل والمحرم حرم \* (قال الشافعي) \*  
ويمتنع أن يسمى القياس إلا ما كان يحتمل أن يشبهه ما احتل أن يكون فيه شبهة  
من معنيين مختلفين قصره إلى أن يقسه على أحدهما دون الآخر ويقول  
غيرهم من أدل العلم ما عدا النص من الكتاب والسنة وكان في معناه فهو قياس  
والله أعلم \* (قال الشافعي) \* فإن قال قائل وأذكر من وجوه القياس ما يدل على  
اختلافه في البيان والأسباب والمجبة فيه سوى هذا الأول الذي يدرك العامة  
علمه قيل له إن شاء الله قال الله جل ثناؤه والوالدان يرضعن أولادهن حولين  
كاملين إلى بالمعروف وقالوا إن أردتم أن ترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم  
إذا سلمتم ما آتيتن بالمعروف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه بنبذة عبته  
أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها وهم وولده بالمعروف بغير

أمره فدل كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن على الوالد رضاع  
ولده ونفقته صغاراً **وقال الشافعي** **﴿**فكان الولد من الوالد يبيع على إصلاحه  
في الحال التي لا يغني الولد فيها عن نفسه فقلنا إذا بلغ الابن أن لا يغني نفسه  
بكسب ولا مال فعلي ولده صلاحه في نفقته وكسوته قياساً على الولد وذلك أن  
الولد من الوالد فلا يضيع شيئاً هو منه كالم يكن للوالد أن يضيع شيئاً من ولده  
إذا كان الولد منه وكذلك والدون وإن بعدوا والولدون سفلوا في هذا المعنى  
والله أعلم فقلت ينفق على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغني  
المحترف وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد دلس للبتاع فيه يعيب  
فظهر عليه بعد ما استغله أن للبتاع رده بالعيب وله حبس الغلة بضمانه العبد  
فاستدللنا إذا كانت الغلة لم يقع عليها صفقة البيع فيكون لها حصة من  
الثمن وكانت في ملك المشتري في الوقت الذي لومات فيه العبد مات من مال  
المشتري أنه انما جعلها له لأنها حادثة في ملكه وضمانه فقلنا كذلك في ثمر  
النخل ولبن المشاشية وصوفها وأولادها وولد الجارية وكل ما حدث في ملك  
المشتري وضمانه وكذلك وطء الامة الثيب وخدمتها **﴿**قال الشافعي **﴿**فتفرق  
عليها بعض أصحابنا وغيرهم في هذا فقال بعض الناس الخراج والخدمة والمنافع  
غير الوطاء من المملوك والمملوك لما لكها الذي اشتراها وله ردها بالعيب  
وقال لا يكون له أن يرد الامة بعد أن يطأها وإن كانت ثيباً ولا يكون له ثمر  
النخل ولبن الغنم ولا صوفها ولا ولد الجارية لأن كل هذا من المشاشية  
والجارية والنخل والخراج ليس بشئ من العبد **﴿**قال الشافعي **﴿**فقلت لبعض  
من يقول هذا القول أرايت قولك الخراج ليس من العبد والثمن من الشجرة  
والولد من الجارية أليس اجتماعان في أن كل واحد منهما كان حاداً في ملك  
المشتري لم يقع عليه صفقة البيع قال بلى ولكن يتفرقان في أن ما وصل إلى  
السيد منهما مترك وثمر النخلة منها وولد الجارية والمشاشية منها وكسب الغلام  
ليس منه انما هو شئ يحترف فيه فاكسبه **﴿**قال الشافعي **﴿**فقلت له أرايت

ان مارضك معارض بمثل جنتك فقال قضى النبي صلى الله عليه وسلم ان الخراج  
 بالضمان والخراج لا يكون الا بما وصفت من الخعر فوذلك يشغله عن خدمة  
 مولاه فتأخذله بالخراج العوض من الخدمة ومن نفقته على مملوكه فان وهبت  
 له هبة والهبة لا تنسغه عنه شيء لم يكن لمالكه الا خعر وردت الى الاول قال لا  
 بل تكون للآخر الذي وهبت له وهو في ملكه \* قلت هذا ليس بخراج  
 هذان وجه غير الخراج قال وان كان فليس من العبد \* قلت له ولكنه يفارق  
 معنى الخراج لانه من غير وجه الخراج قال وان كان من غير وجه الخراج فهو  
 حادث في ملك المشتري \* قلت وكذلك الثمرة والنتاج فهو حادث في ملك  
 المشتري والثمره اذا باينت الخلة فليست من الخلة قد تباع الثمرة ولا تتبعها  
 الخلة والخلة فلا تتبعها الثمرة وكذلك نتاج الماشية والخراج اولى ان يرد  
 مع العبد لانه قد يتكلف فيه ما يتبعه من ثمر الخلة لو جاز ان يرد واحداهما  
 قال الشافعي \* وقال بعض اصحابنا بقولنا في الخراج ووطء الشيب وثمر النخل  
 وخالفنا في ولد الجارية \* (قال الشافعي) \* وسواء ذلك كالا لانه حادث في ملك  
 المشتري لا يستقيم فيه الا هذا ولا يكون لمالك العبد المشتري في شيء الا الخراج  
 والخدمة ولا يكون له ما وهب للعبد ولا ما التقط ولا غير ذلك من شيء ان افاده  
 من كثر ولا غيره الا الخراج والخدمة ولا ثمر النخل ولا لبن الشاة ولا غير ذلك  
 لان هذا ليس بخراج \* (قال الشافعي) \* ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير  
 الامثلة بمثل يدا بيد فلما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الاصناف  
 الماكولة التي شخ الناس عليها حتى باعوها كالباجينيين احدهما ان يباع  
 منها شيء بمثله احدهما نقد والاخر دين والثاني ان يزداد في واحد منهما شيء  
 على مثله يدا بيد كان ما كان في معناها محرما قايما عليها وكذلك كل ما كل  
 مما يبيع موزونا لا في وجهه بجمته المعاني في انهما ما كولة ومشروبة  
 والمشروب في معنى الماكول لانه كله للناس اما قوت او غذاء واما هبة او ودية

الناس شعروا عليها حتى باعوها وزنا والوزن أقرب من الا حاطة من الكيل أوفى  
مثل معنى الكيل وذلك مثل العسل والسمن والزيت والسكر وغيره مما يؤكل  
ويشرب ويبيع موزونا **وقال الشافعي** \* فان قال قائل أفهتسمل ما يبيع  
موزونا أن يقاس على الوزن من الذهب والورق فيكون الوزن بالوزن أولى  
أن يقاس من الوزن بالكيل قيل له ان شاء الله ان الذي منعنا مما وصفت من  
قياس الوزن بالوزن أن صحيح القياس اذا قسمت الشيء بالشيء أن يحكم له  
بحكمه فلو قسمت العسل والسمن بالدنانير والدراهم فكنت انما سحرت  
الفضل في بعضها على بعض اذا كانت جنسا واحدا قياسا على الدنانير والدراهم  
لسكان يجوز أن يشتري بالدنانير والدراهم نقدا عسلا وسمننا الى أجل فان قال  
نجيز بما أحازه به المسلمون قيل له ان شاء الله فاجازة المسلمين له دلتنى على انه  
غير قياس عليه ولو كان قياسا عليه كان حكمه حكمه فلم يصل أن يبتاع أبدا  
الا يدا بيد كما لا تحل له الدنانير بالدراهم الا يدا بيد **(فان قال قائل)** أفبعدك حين  
قسمة على الكيل حكمت له حكمه **(قلت)** نعم لا أفرق بينه في شيء بحال **(فان**  
**قال)** فلا يجوز أن يشتري بعد حنطة نقدا ثلاثة أرطال زيت الى أجل **(قلت)**  
لا يجوز أن يشتري ولا شيء من الماء كوزل والمشروب بشيء من غير صنعة الى أجل  
حكم الماء كوزل المسكيل حكم الماء كوزل الموزون **(وان قال)** فها تقول في الدنانير  
والدراهم **(قلت)** محرمات في أنفسها لا يقاس نبي من الماء كوزل عليها لانه ليس  
في معناها والماء كوزل المسكيل محرم في نفسه ويقاس به ما في معناه من المكيل  
والموزون عليه لانه في معناه **\*(قال الشافعي)\*** **(وان قال)** فافرق بين الدنانير  
والدراهم **(قلت)** لا أعلم مخالفا من أهل العلم في اجازة أن يشتري بالدنانير  
والدراهم الطعام المسكيل والموزون الى أجل وذلك لا يحل في الدنانير بالدراهم  
وانى لم أعلم منهم مخالفا في أنى لو علمت معي دنانير فاديت الحق فيما خرج منه ثم  
أقامت فضته أوزمه عندى دهره كان على في كل سنة أداء زكاتها ولو حدثت  
طعام أرضى فاخرجت عشره ثم أقام عندى دهره لم يكن على فيه زكاة أوفى انى

لو استهلك لرجل شيئا قوم على دنائره أو ذراهم لأنها الاثمان في كل مال للمسلم الا  
الديات (فان قال) هذا هكذا (قلت) فالاشياء تنفرد باقل مما وصفت لك \* (قال  
الشافعي) \* ووجدنا ما في أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في  
جناية المحرم المسلم على المحرم خطأ بمائة من الابل على طائفة الجاني وما قام بهم انها  
في مضي ثلاث سنين في كل سنة ثلثها وبأسنان معلومة \* (قال الشافعي) \* فدل  
على معان من القياس سأذكر منها ان شاء الله بعض ما يحضرني منها انا وجدنا  
عاما في أهل العلم ان ما جنى المحرم المسلم من جناية عمدا أو فساد مال لا حصد على  
نفس أو غيره ففي ماله دون طاقته وما كان من جناية في نفس خطأ فعلى طاقته  
(قال الشافعي) \* ثم وجدناهم مجمعين على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدية  
من جناية في الجراح فصاعدا ثم افرقوا فيما دون الثلث فقال بعض أصحابنا  
لا يعقل العاقلة ما دون الثلث وقال غيرهم تعقل العاقلة الموضحة وهي  
نصف العشر فصاعدا ولا تعقل ما دونها (قال الشافعي) \* فقلت لبعض من  
قال يعقل نصف العشر ولا يعقل ما دونه هل يستقيم القياس على السنة الا باحد  
الوجهين قال وما هما قلت به اتباعا لما كان دون الدية في مال الجاني ولا تقيس  
على الدية غيرها لان الاصل ان الجاني أولى أن يغرم جانيته من غيره كما يغرمها في  
غير الخطأ في الجراح وقد اوجب الله على القاتل خطأ دية ورقبة فزعمت أن  
الرقبة في ماله لانها من جانيته وأخرجت الدية من هذا المعنى اتباعا وكذلك  
اتبعت في الدية وأصرف بما دونها الى أن يكون في ماله لانه أولى أن يغرم ما جنى  
من غيره وكما أقول في المسح على الخفين رخصة بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلا أقيس عليه غيره او يكون القياس من وجه ثان فقال وما هو قلت اذا  
خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الجناية خطأ على النفس مما جنى الجاني على  
غير النفس ومما جنى على نفس عمدا فجعل على طاقته يضمنونها وهي الاكثر جعلت  
عاقلته يضمنون الاقل من جناية الخطأ لان الاقل أولى ما يضمنون عنه من



الاكثر اوفي مثل معناه قال هذا اولى المعنيين أن يقاس عليه ولا يشبه هذا المسح  
 على الخفين فقلت له هذا كما قلت ان شاء الله وأهل العلم مجمعون على أن تغرم  
 العاقلة الثلث وأكثروا جاعهم دليل على أنهم قد قاسوا به من ما هو أقل من  
 الدية بالدية قال أجل \* (قال الشافعي) \* فقلت له قد قال صاحبنا أحسن  
 ما سمعت أن تغرم العاقلة ثلث الدية فصاعدا وحكي أنه الامر عندهم أفرأيت  
 ان احتج له محتج بجميعين قال وما هما قلت أما وانت مجمعان على أن تغرم  
 العاقلة ثلث الدية فأكثر ومختلفان فيما هو أقل منه وانما قامت الحجة باجماعى  
 واجماعك على الثلث ولا خبر عندك في أقل منه ما تقول له قال أقول ان  
 اجماعى من غير الوجه الذى ذهب اليه اجماعى انما هو قياس على أن العاقلة  
 اذا غرمت الاكثر ضمنت ما هو أقل منه فمن ذلك الثلث أرايت ان قال لك  
 غيرك بل تغرم تسعة أشار ولا يغرم مادونه قلت فان قال لك فالثلث بقدر  
 من غرمه فانما قلت يغرم معه أو عنه لانه قادر ولا يغرم مادونه لانه غير قادر  
 قال أفرأيت من لا مال له الادره من اى اية يدعه أن يغرم الثلث فيغرم من  
 الدرهمين فيبقى لا مال له أو رأيت من له دينا فائمة هل يقدره الثلث \* (قال  
 الشافعي) \* فقلت له أفرأيت لو قال لك هو لا تقول الامر عندنا لا والامر مجتمع  
 عليه بالمدينة قال والامر مجتمع عليه بالمدينة أقوى من الاخبار المنفردة  
 قال فكيف تكلف ان حكي لنا الاضعف من الاخبار المنفردة وامتنع من أن  
 يحكى لنا الاقوى اللازم من الامر مجتمع عليه قلنا فان قال لك فائل لقله الخبر  
 وكثرة الاجماع عن أن يحكى وانت قد تصنع مثل هذا فتقول هذا امر مجتمع  
 عليه قال لست أقول ولا أحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه الا ما لا تلقى طالما  
 أبدا الا قاله لك وحكاة عن قبله كالظهر أربع وكبحر من النحر وما اشبه هذا  
 وقد أجده يقول المجتمع عليه وأجد بالمدينة من أهل العلم كثير يقولون  
 بخلافه وأجد عامة أهل البلد ان على خلاف ما يقول المجتمع عليه وقال  
 الشافعي \* فقلت له فقد لزمك في قولك لا يعقل مادون الموضحة مثل ما لزمه في

الثالث فقال ان لي فيه علة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون  
الموضحة بشئ فقلت له أفرأيت ان عارضك معارض فقال فلا أقضى ما دون  
الموضحة بشئ لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض فيه بشئ قال ليس  
ذلك له وهو اذا لم يقض فيما دونها بشئ فلم يمسد ما دونها من الجراح قال قلت  
فكذلك يقول لك وهو اذا لم يقبل لا تعقل العاقلة ما دون الموضحة فسلم  
يحرم ان يعقل العاقلة ما دونها ولو قضى في الموضحة ولم يقض فيما دونها على  
العاقلة ما منع ذلك العاقلة ان يغرم ما دونها اذا غرمت الا كثر غرمت الاقل  
كما قلنا نحن وانت واحتججت على صاحبنا ولو جاز لك هذا جاز عليك ولو قضى  
النبي صلى الله عليه وسلم بنصف العشر على العاقلة ان يقول قائل يغرم نصف  
العشر والدية ولا يغرم ما بينهما ما ويكون ذلك في مال الجاني ولكن هذا غير  
جائز لاحد القول فيه ان جميع ما كان خطأ فعلى العاقلة وان كان درهما  
\*(قال الشافعي)\* وقلت له قد قال بعض أصحابنا اذا جنى المحرم على العبد  
جناية فأقضى على نفسه أو عبادونها خطأ فهي في ماله دون عاقلته ولا تعقل العاقلة  
عبد افقلنا هي جناية حر واذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عاقلة  
المحرر تحمل جنيته في حر اذا كانت غرما لا حقا بجنايته خطأ فكذلك جنيته  
في العبد اذا كانت غرما من خطأ والله أعلم وقلت بقولنا فيه وقلت من قال  
لا يعقل العاقلة عبدا يحتمل قوله لا تعقل جناية عبد لانها في عنقه دون مال  
سيده غيره فقلت بقولنا ورأيت ما احتججنا به من هذه المجردة الصحيحة داخلة  
في معنى السنة قال أجل \*(قال الشافعي)\* وقلت له وقال صاحبك وغيره من  
أصحابنا جراح العبد في ثمنه كجراح المحرر في دينه ففي عينه نصف ثمنه وفي موضحة  
نصف عشر ثمنه وخالفنا فيه فقلت في جراح العبد ما نقص من ثمنه قال ولنا  
أبدا فأسألك عن حجتك في قولك جراحة العبد في ثمنه كجراح المحرر في دينه  
أخبر أقاته أم قياسا قلت أما الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فعن  
سعيد بن المسيب قال ذكره فقلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن

ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه فسمعته منسه هكذا  
 كثير اور بما قال كجراح الحرف في دية \* (قال الشافعي) \* أخبرنا الثقة يعني يحيى  
 ابن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال  
 جراح العبد في ثمنه كجراح الحرف في دية قال ابن شهاب وإن ناسا يقولون يقوم  
 سلعة \* (قال الشافعي) \* فقال وإنما سألتك خبرا تقوم به حجتك فقلت فقد  
 أخبرتك أني لا أعرف فيه خبرا عن أحد أعلی من سعيد بن المسيب قال فليس  
 في قوله حجة قلت وما ادعيت ذلك فترده على قال فاذا ذكر الحجة فيه قلت قلته  
 قبا سأعلى الجناية على الحرف قال قد يفارق الحرف في أن دية الحرف موقسة وديته  
 ثمنه فيكون بالساع من الابل والدواب وغير ذلك أشبهه لان في كل واحد منهما  
 ثمنه فقلت فهذا حجة لمن قال لا تعقل العاقلة عن العبد عليك قال ومن أين  
 قلت يقول لك لم قلت تعقل العاقلة ثمن العبد اذا جنى عليه الحرف قيمته وهو  
 عندك بمنزلة الثمن ولو جنى على بغير جناية ضمنها في ماله قال هو نفس محرمة  
 قلت والبغير نفس محرمة على قاتله قال ليست كحرمة المؤمن قلت وية قول  
 لان ولا العبد كحرمة الحرف في كل أمره \* (قال الشافعي) \* فقلت له هو عندك  
 مجامع الحرف في هذا المعنى فتعقله العاقلة قال ونعم قلت وحكم الله في المؤمن  
 يقتل خطا بدية تتحرر رقية قال ونعم قلت وزعمت أن في العبد تحرير  
 رتبة كهي في الحروف ثمن وان الثمن كالدية قال ونعم قلت وزعمت أنك  
 تقتل الحرف بالعبد قال ونعم قلت وزعمنا أنا نقتل العبد بالعبد قال وأنا  
 أقوله قلت فقد جامع الحرف في هذه المعاني عندنا وعندك في أن ينه ويمن  
 المملوك مثله قصاصا في كل جرح وجامع البعير في معنى أن دية ثمنه فكيف  
 اخترت في جراحته أن تجعلها كجراحة بعير فتجعل فيه ما نقصه ولم تجعل  
 جراحته في ثمنه كجراح الحرف في دية وهو مجامع الحرف في خمسة معان  
 ويغافقه في معنى واحد ليس أن تقيسه على ما مجامع في خمسة معان أولى  
 بك من أن تقيسه على ما مجامع في معنى واحد مع أنه مجامع الحرف أكثر من

هذا أن ما حرم على المحرم يحرم عليه وإن عليه الحدود والصلاة والصوم  
 وغيرهما من الفرائض وإن ليس من البهاشم بسبيل قال وقد رأت دية  
 ثمنه قلت وقد رأت دية المرأة نصف دية الرجل فما منع ذلك جراحها  
 أن يكون في ديتها كما كانت جراح الرجل في ديته وقلت له إذا كانت الدية في  
 ثلاث سنين أملا ثلاثا فليس قد زعمت أن الأبل تكون بصفة دينافكيف  
 أسكرت أن تشتري الأبل بصفة إلى أجل فلم تقسه على الدية ولا على الكتابة  
 ولا على المهر وأنت تميز في هذا كله أن تكون الأبل بصفة دينافكيف فيه  
 القياس وخالفت الحديث نصاعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استسلف بعيرا  
 ثم أمر بقضائه بعد قال كرهه ابن مسعود قلنا أو في أحدمع النبي صلى الله  
 عليه وسلم حجة قال لا إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت هو ثابت  
 ما استسلفه بعيرا وقضائه خبرا منه وثابت في الديات عندنا وعندك وهذا في  
 معنى السنة قال فما الخبر الذي يقاس عليه قلت أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم  
 عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل  
 بعيرا فجاءته أبل قال فأمرني أن أقضيه إياه فقلت لا أحذف الأبل إلا خيارا  
 فقال أعطه إياه فإن خبار الداس أحسنهم قضاء قال فما الخبر الذي لا يقاس عليه  
 (قلت) له ما كان لله فيه حكم منصوص ثم كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سنة بتخفيف في بعض الفرض دون بعض عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم دون ما سواها ولم ينس ما سواها عليه وهكذا ما كان  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم من حكم عام بشئ ثم سن فيه سنة يفارق حكم العام  
 قال ومثل ماذا قلت فرض الله تعالى الوضوء على من قام إلى الصلاة من نومه  
 فقال إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم  
 وأرجلكم إلى الكعبين الآية فصدق صد الرجلين بالفرض كما قصد ما سواهما  
 من أعضاء الوضوء قلنا مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين

لم يكن لنا والله أعلم أن نمنع على عمامة ولا برقع ولا على قفازين قياسا عليهما  
 واثبتنا الفرض في أعضاء الوضوء كلها وارخصنا بجمع النبي صلى الله عليه وسلم  
 في المنع على الخفين دون ما سواهما (فقال) أفتعبد هذا خلافا للقرآن (قلت)  
 لا تخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله بحال (قال) فإني  
 هذا عندك (قلت) معناه أن يكون قصد بفرض أساس القدمين المسامحة  
 لا تخفين عليه لبعدهما كامل الطهارة (قال) أو يجوز هذا في اللسان (قلت) نعم كما  
 جاز أن يقوم إلى الصلاة من هو على وضوء فلا يكون المراد بالوضوء استدلالا  
 بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد (قال  
 الشافعي) قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية قد دلت  
 السنة على أن الله لم يرد بالقطع كل السارقين فكذلك دلت سنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بالمنع أنه قصد بالفرض في غسل القدمين من لا تخفين عليه  
 لبعدهما كامل الطهارة (قال) فإني هذا في السنة (قلت) نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا مثلا بمثل وسئل عن الرطب بالتمر فقال  
 أينقص الرطب إذا ييس فقيل نعم فنهى عنه ونهى عن المزابنة وهي كل ما عرف  
 كيله بمافيه الراب من الجنس الواحد يجزأ في لا يعرف كيله منه وهذا كله مجتمع  
 المعاني ورخص أن تباع العرايا بغير صهاثمرايا كلها أهلها رطبا فرخصنا في  
 العرايا بارخاصه وهي بيع الرطب بالتمر وداخله في المزابنة بارخاصه فاثبتنا  
 التحريم محرما عامافي كل شيء من صنف واحد ما كوله بعضه جزاف وبعضه  
 بكيل للمزابنة واحللنا العرايا خاصة بأحلاله من الجملة التي حرم ولم يبطل أحد  
 المخبرين بالأخر ولم نجعله قياسا عليه قال فإني وجه هذا قلت يحتمل وجهين  
 أولا هما به عندي والله أعلم أن يكون ما نهى عنه جملة أراد به ما سوى العرايا  
 ويحتمل أن يكون رخص فيما بعد دخوله في جملة النهي وأيهما كان فعلينا  
 ملائمة بإحلال ما أحل وتحريم ما حرم (قال الشافعي) وقضى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بالدية في الحر المسلم يقتل خطأ مائة من الإبل وقضى بها على العاقلة

\* (قال الشافعي) \* وكان العمدة يخالف الخطأ في القود والمأثم ويوافقهم في أنه قد  
 يكون فيه دية فلما كان قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل امرئ فيما  
 لزمه انما هو في ماله دون مال غيره الا في الحر المسلم يقتل خطأ قضينا على العاقلة  
 في الحر يقتل خطأ بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلنا الحر يقتل  
 حمدا اذا كانت فيه دية في مال الجاني كما كان كل ما جنى في ماله غير الخطأ ولم  
 ينقص ما لزمه من غرم بغير جراح خطأ على ما لزمه بقتل الخطأ \* (قال الشافعي) \*  
 فان قال قائل وما الذي يغرم الرجل من جنائته وما لزمه غير الخطأ قلت قال  
 الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال واقموا الصلاة وآتوا الزكاة  
 وقال فان احصرتم فاستبصر من الهدى وقال والذين يظاهرون منكم من  
 نسائهم الاية وقال ومن قتله منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من النعم وقال  
 فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم الاية وقضى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الاموال حفظها بالتمار وما افسدت  
 المواشي بالليل فهو ضمان على أهلها اقل الكتاب والسنة وما لم يختلف المسلمون  
 فيه ان هذا كله في مال الرجل بحق وجب عليه الله تعالى أو أوجب الله عليه  
 للتمييز بوجود لزمته وان لا يكلف أحد غرمه عنه ولا يجوز أن يجني رجل  
 ويغرم غير الجاني الا في الموضع الذي سته رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه  
 خاصة من قتل الخطأ وجنائته على التامين خطأ والقياس فيما جنى على  
 بهيمة أو متاع أو غيره على ما وصفت ان ذلك في ماله لان الاكثر المعروف ان  
 ما جنى في ماله فلا يقاس على الاقل ويترك الاكثر المعروف ويخص الرجل الحر  
 بقتل الحر خطأ فنقله العاقلة وما كان من جنائته خطأ على نفس أو جرح خبرا  
 وقياسا \* (قال الشافعي) \* وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة  
 عبدا وأمة ووقوم أهل العلم الغرة خمس من الابل فلما لم يحك ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم سأل عن الجنين اذ كرام اني اذا قضى فيه قصوى بين الذكرو الانثى  
 اذا سقط ميتا ولو سقط حيا فبات جعلوا في الرجل مائة من الابل وفي المرأة خمسين

(قال الشافعي) فلم يجز أن يقاس على الجنين شيء من قبل أن الجنائيات على من  
 عرفت جنائيته موقتات معروفة ومفروق فيها بين الذكر والأنثى وأن لا يختص  
 الناس في أن لو سقط الجنين حياتهم مات كانت فيه دية كاملة إن كان ذكر أفضاثة  
 من الأبل وإن كان أنثى فخمسون من الأبل وإن المسلمين فيما علمت لا يختلفون  
 أن رجلا لو قطع الموقى لم يكن في واحد منهم دية ولا أرواح في الميت والجنين  
 لا يعدون أن يكون حيا أو ميتا (قال الشافعي) فلما حكم فيه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم حكم فارق حكم النفوس الأحياء والأرواح وكان مغيب الأمر كان  
 الحكم فيما حكم به على الناس اتباعا لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 فهل تعرف له وجهها (قلت) وجهها واحد والله أعلم قال ماهو (قلت) يقال  
 إذا لم تعرف له حياة وكان لا يصلى عليه ولا يرث فالحكم فيه أنها جنينة على أمه  
 وقت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قومه المسلمون كما وقت في الموصضة  
 قال فهذا وجه (قلت) لا يبين الحديث أنه حكم به له فلا تصح الأخبار أن يقال  
 أنه حكم به له ومن قال أنه حكم به له لهذا المعنى قال هو للمرأة دون الرجل وهو  
 للام دون أبيه لأنه عليها جنى ولا حكم للجنين يكون به موروثا ولا يرث من لا  
 يرث قال فهذا قول صحيح (قلت) الله أعلم قال فإن لم يكن هذا وجهه فما يقال  
 لهذا الحكم قلنا يقال له سنة تعبد العباد بان يحكموا بها قال وما يقال لغيره  
 مما يدل الخبر على المعنى الذي له حكم به قيل حكم سنة تعبدوا بها لا مرعروا  
 المعنى الذي تعبدوا له في السنة ففاسوا عليه ما كان في مثل معناه قال فإذا  
 منه وجهها غير هذا إن حضرتك تجمع فيه ما يقاس عليه ولا يقاس عليه فقلت له  
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة من الأبل والغنم إذا حلبها أمشترها  
 إن أحب أمسكها وإن أحب ردها وصاعا من تمر وقضى أن الخراج بالضممان  
 فكأنه قولنا في الخراج بالضممان أنى إذا ابتعت عبدا فأخذت له خراجا  
 ثم ظهرت منه عبي يبيعون لي رده به فما أخذت من الخراج والعبد في  
 ملكي ففيه حصلتان أحدهما أنه لم يكن في ملك البائع ولم يكن له حصنة في

الثمن والاخرى انها في ملكي في الوقت الذي خرج فيه العبد من ضمان بائعه  
 الى ضمان في مكان العبد لو مات مات من مالي وفي ملكي فلو شئت حبسته بعينه  
 فكذلك الخراج فقلنا بالقياس على حديث الخراج بالضمان فقلنا كل ما خرج  
 من غر حائط اشترى به أو ولد ماشية أو جارية اشترى بها فهو ومثل الخراج لانه  
 حدث في ملكه مشترى به لافي ملك بائعه وقلنا في المصرة اتباعا لامر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولم نقس عليه وذلك أن الصفة وقعت على شاة بعثناها  
 لبن نجس مغيب العنق والقيمة ونحن نحيط ان لبن الابل والغنم يختلف  
 والبان كل واحد منهما يختلف فلما قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بشئ من وقت وهو صاع من تمر (قلنا) به اتباعا لامر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال فلو اشترى رجل شاة مصرة فغلبها ثم رضى بها بعد العلم بعيب التصرية  
 فامسكها شهرا يحتلبها ثم ظهر منها على عيب دلسه له البائع غير التصرية كان  
 له ردها وكان له اللبن بغير شئ بمنزلة الخراج لانه لم يقع عليه صفقة البيع  
 وانما هو حادث في ملك المشتري وكان عليه أن يرد فيما أخذ من لبن  
 التصرية صاعا من تمر كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون قد قلنا  
 في لبن التصرية خبرا وفي اللبن بعد التصرية قياسا على الخراج بالضمان  
 ولبن التصرية مفارق للبن الحادث بعده لانه وقعت عليه صفقة البيع واللبن  
 بعده حادث في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع \* (قال الشافعي) \* فان  
 قال قائل ويكون أمر واحد يؤخذ من وجهين قيل نعم اذا جع أمرين مختلفين  
 أو أمر واحد مختلف (فان قال) فقل لي من ذلك شأ غير هذا (قلت) المرأة يبلغها وفاة  
 زوجها فتعتد ثم تزوج فيدخل بها الزوج لها الصداق وعليها العدة والولد  
 لاحق ولا حد على واحد منهما ويفرق بينهما ولا يتوارثان وتكون الفرقة  
 فمضايا لطلاق حكمه اذا كان ظاهره حلالا لحكم الحلال في ثبوت الصداق  
 والعدة ولحق الولد ودوره الحمد وحكمه عليه اذا كان حراما في الباطن حكم الحرام  
 في أن لا يقر عليه ولا تحل له اصابته بذلك النكاح اذا علم به ولا يتوارثان



ولا يكون الفسخ مطلقا لانها ليست بزوجته وله هذا الشبهاء مثل المرأة تنكح في  
عديتها قال فاني اجد اهل العلم قديما وحديثا مختلفين في بعض امورهم فقول  
يسعهم ذلك \* (قال الشافعي) \* فقلت له الاختلاف من وجهين أحدهما محرم  
ولا نقول ذلك في الآخر قال فما الاختلاف المحرم (قلت) كل ما أقام الله به  
الحجة في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم منصوصا بيننا لم يحل  
الاختلاف فيه لمن علمه وما كان من ذلك يحتمل التأويل أو يدرك قياس مذهب  
المتأول أو القائس الى معنى يحتمله الخبر أو القياس وان خالفه فيه غيره لم أقل  
انه يضيق عليه ضيق الخلاف في المنصوص قال فهل في هذا من حجة تبين  
فرقك بين الاختلافين (قلت) \* قال الله جل ثناؤه في ذم التفريق وما تفرق  
الذين أوثوا السكاب الامن بعد ما جاءتهم البينة وقالوا لا تكونوا كالذين  
تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات فذم الاختلاف فيما جاءتهم به  
البينات فاما ما كلفوا فيه الاجتهاد فقد مثلته لك بالقبلة والاشهاد وغيرهما  
\* قال الشافعي \* فقال فمثل لي بعض ما افترق فيه من روى قوله من السلف  
\* ما الله فيه بص حكم يحتمل التأويل وهو يوجد على الصواب فيه دلالة فقلت  
قالا اختلفوا فيه الا ما وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله  
عليه وسلم أو قياسا عليه \* أو على واحد منهما قال فاذا كرمنا شيئا \* قال  
الشافعي \* فقلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء  
فقلت طائفة الاقراء الا طاهر وقال بمثل معنى قوله ازيدين ثابت وابن عمر  
وغيرهما وقال نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الاقراء الحيمض فلا  
تحل المطلقة حتى تغسل من الحيضة الثالثة \* (قال الشافعي) \* فقال فالى اى  
شيئ نراه ذهب هؤلاء وهؤلاء (قلت) يجمع الاقراء انها اوقات والاوقات في هذا  
علامات تمر على المطلقة تحبس بها عن النكاح حتى يستكملها فذهب من قال  
الاقراء الحيمض فيما نرى والله اعلم الى ان قال المواقيت اقل الاسماء لانها  
اوقات والاوقات اقل مما بينها كما ان حدود الشيء اقل مما بينها والحيض اقل من

الطهر فهو في اللغة أولى للعدة أن يكون وقتا كما يكون الهلال وقتا فاصلا بين  
 الزهرين ولعله ذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في سبي أو طاس أن  
 يستبرئ قبل أن يوطأ بحبضة فذهب إلى أن العدة استبراء وأن الاستبراء  
 حبض وأنه فرق بين استبراء الأمة والحرة وأن الحرة تستبرأ بثلاث حبض كواحد  
 يخرج منها إلى الطهر كما تستبرأ الأمة بحبضة كاملة يخرج منها إلى الطهر **وقال**  
**الشافعي** **في** فقال هذا مذهب فكيف اخترت غيره والآية محتملة للعنتين عندك  
**وقال الشافعي** **في** فقلت له أن الوقت برؤية الأهلة انقضاء وعلامة جعلها الله  
 للشهور والهلال غير الليل والنهار وانقضاءه وجباؤه ثلاثين أو تسع وعشرين كما  
 يكون الهلال الثلاثون والعشرة والعشرون جاعا يستأنف بعده العدد ليس  
 له معنى غير هذا وأن القروا أن كان وقتا فهو من عدد الليل والنهار والحبض  
 والطهر في الليل والنهار والحبض والطهر في الليل والنهار من العدة وكذلك  
 شبه الوقت بالمحذور وقد تكون المحذور داخلة فيما جاءت به وخارجة منه غير  
 بائن منهما فهو وقت لمعنى قال وما المعنى (فات) الحبض هو أن يرى الرحم  
 الدم حتى يظهر والطهر أن يقرى الرحم الدم فلا يظهر ويكون الطهر والقرء  
 المحبس لا الأرسال فالطهر إذا كان يكون وقتا أولى من اللسان بمعنى القرء  
 لأنه حبس الدم **وقال الشافعي** **في** وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر حن  
 طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضا أن يأمره برجمها أو حبسها حتى تطهر ثم  
 يطلقها طاهرا من غير جباة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلتك العدة  
 التي أمر الله أن يطلق لها النساء **\*(قال الشافعي)\*** يعنى والله أعلم قول الله  
 تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن فأخبر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن الله أن العدة الطهر دون الحبض **\*(قال الله جل ثناؤه ثلاثة**  
**قروء** فلما كان على المطلقة أن تأتي بثلاثة قروء وكان الثالث لو أبدا  
 عن وقته زمانا لم تحل حتى تكون أو يؤيس من الحيض أو يضاف ذلك عليها  
 فتعبد بالشهور لم يكن للغسل معنى لأن الغسل رابع غير الثلاثة ويلزم

من قال ان الغسل عليها ان يقول لو اقامت سنة لو اكثر لا تغتسل لم تحل فكان  
 قول من قال الاقراء الاطهار اثنى بمعنى الكتاب واللسان واضح على هذه المعاني  
 والله اعلم \* (قال الشافعي) \* فلما امر النبي صلى الله عليه وسلم أن يستبرأ السبي  
 بحضة فبالظاهر لان الطهر اذا كان متقدما للحضة ثم حاضت الامة بحضة  
 كاملة صحيحة برئت من الحمل في الظاهر وقد ترى الدم فلا يكون حيضا انما  
 يصح حضة بان تكمل الحضة فباي شيء من الطهر كان قبل حضة كاملة  
 صحيحة فهو يراه من الحمل في الظاهر \* (قال الشافعي) \* والمعتدة تعتد  
 بمعتدين استبراء ومعنى غير استبراء مع استبراء فقد جاءت بحضتين وطهر بن  
 وطهر نالت فلوار يدها الاستبراء كانت قد جاءت بالاستبراء مرتين ولكنه  
 ار يدها مع الاستبراء التعبد \* (قال الشافعي) \* قال افتوجدني في غير هذا مما  
 اختلفوا فيه مثل هذا قلت نعم وربما وجدناه اوضح وقد بينا بعض هذا فيما  
 اختلفت ال رواية فيه من السنة وفيه دلالة لك على ما سألت عنه وما كان في  
 معناه ان شاء الله تعالى \* (قال الشافعي) \* وقال الله جل ثناؤه والمطلقات  
 يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال واللاتي يسن من الحيض من نساكن  
 ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن واولات الاجمال اجلهن ان  
 يضعن حملهن وقال والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن  
 بانفسهن اربعة اشهر وعشرا \* (قال الشافعي) \* فقال بعض اصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ذكر الله في المطلقات ان عدة الحوامل ان يضعن حملهن وذكر  
 في المتوفى عنها ان تعتد اربعة اشهر وعشرا فعلى الحامل المتوفى عنها ان تعتد  
 اربعة اشهر وعشرا وان تضع حملها حتى تأتي بالعدتين معا اذ لم يكن وضع الحمل  
 انقضاء العدة نصا الا في الطلاق \* (قال الشافعي) \* كانه يذهب الى ان وضع  
 الحمل براءة وان الاربعة الاشهر وعشرا تعبد وان المتوفى عنها ~~يكون~~ غير  
 مدخول بها فتاتي بأربعة اشهر وعشرا وأنه يجب عليها شيء من وجهين فلا  
 يسقط أحدهما كما لو يجب عليها حقان لرجلي لم يسقط أحدهما حق الآخر

وكذا اذا نكحت في عدتها وأصيبت اعتدت من الاول ثم اعتدت من الآخر  
\*(قال الشافعي)\* وقال غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
وضعت ذابطتها فقد حلت ولو كان زوجها على السرير \*(قال الشافعي)\*  
فكانت الآية محتملة المعنيين معا وكان أشبههما بالمعقول الظاهر أن يكون  
الحمل انقضاء العدة فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن وضع  
الحمل آخر العدة في الموت وفي مثل معناه في الطلاق \*(قال الشافعي)\*  
أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
عن أبيه أن سبيعة الأسلمية بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بلال فمر بها  
أبو السنا بل بن بعكك فقال قد تصنع للازواج انهار بـبعة أشهر وعشرا  
فذكرت ذلك لسبيعة الأسلمية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب  
أبو السنا بل أوليس كما قال أبو السنا بل قد حلت فتزوجي \*(قال الشافعي)\*  
فقال أما ما دلت عليه السنة فلاجة في أحد خالف قوله السنة ولكن اذكر من  
خلافهم ما ليس فيه نص سنة مما دل عليه القرآن نصا واستنباطا أو دل عليه  
القياس \*(قال الشافعي)\* فقلت له قال الله جل ثناؤه للذين يؤلون من  
نساءهم الآية فقال الاكثر من روى عنه من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم عندنا اذا مضت أربعة أشهر وقف المولى فاما أن يفي واما  
أن يطلق وروى عن غيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عزيمة  
الطلاق انقضاء الأربعة أشهر \*(قال الشافعي)\* ولم يحفظ عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في هذا بابي هو وأمي شيئا قال فالي أي القولين ذهبت قلت  
ذهبت الى أن المولى لا يلزمه طلاق وان امرأته اذا طلبت حقه ما منه لم أعرض  
له حتى تمضي أربعة أشهر فاذا مضت أربعة أشهر قلت له في أوطاق والقيصة  
الجماع قال فكيف اخترته على القول الذي يخالفه قلت رأيته أشبه به في كتاب  
الله بالمعقول قال وما دل عليه من كتاب الله قلت لما قال الله عز وجل للذين يؤلون  
الآية كان الظاهر في الآية أن من أنظره الله عز وجل أربعة أشهر في شيء لم

يكن عليه سبيل حتى تمضي أربعة أشهر قال فقد يحتمل أن يكون الله جعل  
 له أربعة أشهر يبقى فيها كما تقول قد أجلتلك في بناء هذه الدار أربعة أشهر  
 تفرغ فيها منها فقلت له هذا لا يتوهمه من خطوط به حتى يشترط في سياق  
 الكلام ولو قال قد أجلتلك فيها أربعة أشهر كان انما أجله أربعة أشهر  
 لا يجد عليه سبيل حتى تنقضي ولم يفرغ منها فلا ينسب اليه ان لم يفرغ من الدار  
 وأنه أخلف في الفراغ منها ما بقي من الأربعة الأشهر شيئا فاذ لم يبق منها شيء  
 لزمه اسم الخلف وقد يكون في بناء الدار دلالة على ان تقارب الأربعة وقد بقي  
 منها ما يحيط العلم انه لا ينفيه فيما بقي من الأربعة الأشهر وليس في الغيبة  
 دلالة على ان لا يبق في الأربعة أشهر الا بمضيق الان الجماع يكون في طرفة  
 عين فلو كان على ما وصفت بزيال حاله حتى تمضي أربعة أشهر ثم يزيال حاله  
 الأولى فاذا زالها صار الى ان الله حقا عليه فأما ان يبقى وأما ان يطلق فلو لم  
 يكن في آخر الآية ما يدل على ان معناها غير ما ذهب اليه كان قولنا أولاها  
 بها ما وصفت لانه ظاهرها والقرآن على ظاهره حتى يأتي دلالة منه أو من سنة  
 أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر قال فاسياق الآية مما يدل على ما وصفت  
 قلت لما ذكرته ان الأولى أربعة أشهر ثم قال فإن فإوا فان الله غفور رحيم  
 وان عزمو الطلاق فان الله سميع عليم فذكر المحكمين معا بلا فصل بينهما  
 انهما انما يقعان بعد الأربعة الأشهر لانه انما جعل عليه الغيبة أو الطلاق  
 وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد فلا يتقدم واحد منهما صاحبه وقد ذكر  
 في وقت واحد كما يقال له في الرهن افده أو نيعه عليك بلا فصل وفي كل ما خير  
 فيه افعل كذا وكذا بلا فصل \* (قال الشافعي) \* ولا يجوز أن يكونا ذكر بلا  
 فصل فيقال الغيبة فيما بين أن يولى الى أربعة أشهر وعزمه الطلاق انقضاء  
 الأربعة الأشهر فيكونان حكمين ذكرهما معا يفتضح في أحدهما ويضيق  
 في الآخر قال فانت تقول ان فاعقب الأربعة الأشهر فهي غيبة قلت نعم كما أقول  
 ان قضيت حقا عليك الى أجل قبل محله فقد برئت منه وأنت محسن متطوع

بتقديمه قبل أن يجعل عليك الاجل وقلت له أرايت من الاثم كان من معاملى  
 الفتيمة فى كل يوم الا انه لم يجامع حتى تقضى اربعة أشهر قال فلا يكون الا جماع  
 على الفتيمة شيئا حتى يفيء والفتيمة الجماع اذا كان قال - واعليه قلت ولو جامع  
 لا ينوى فتيمة خرج من طلاق الايلاء لان المعنى فى الجماع قال نعم قلت وكذلك  
 لو كان طازما على ان لا يفيء يحلف فى كل يوم ان لا يفيء ثم جامع قبل مضى الاربعة  
 الأشهر بطرفة عين خرج من طلاق الايلاء وان كان جماعه لغير الفتيمة خرج  
 به من طلاق الايلاء قال نعم قلت ولا يضر عزمه على ان لا يفيء ولا يئذمه جماعه  
 بلغة لغير الفتيمة اذا جاء بالجماع من أن يخرج به من طلاق الايلاء عندنا وعندك  
 قال هذا كما قلت وغير وجهه بالجماع على أى معنى كان الجماع قلت فكيف  
 يكون طازما على ان يفيء فى كل يوم فاذا مضت اربعة أشهر لزمه الطلاق وهو لم  
 يعزم عليه ولم يتكلم به أنرى هذا قولا يصح فى المعقول لاحد قال فباي سنة  
 من قبل المعقول قلت أرايت اذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك أبدا هو  
 كقوله أنت طالق الى اربعة أشهر قال قلت نعم قلت فإن جامع قبل  
 الاربعة أشهر قال فلا ليس مثل قوله أنت طالق الى اربعة أشهر قلت قد حكم  
 المولى بالايلاء ليس هو طالق انما هي عين ثم جاءت عليه امدة جعلتها طلاقا  
 أيجوز لاحد يعقل من حيث يقول ان يقول مثل هذا الا يخبر لازم قال فهو  
 يدخل عليك مثل هذا قلت وأين قال أنت تقول اذا مضت اربعة أشهر وقف  
 فان فاء والا جبر على ان يطلق قلت ليس من قبل ان الالباء طلاق ولكنها  
 عين جعل الله لها وقتا منع بها الزوج من الضرر وحكم عليه اذا كانت ان يجعل  
 عليه اما ان يفيء واما أن يطلق وهذا حكم حادث بمضى الاربعة الأشهر غير  
 الايلاء ولكنه موقوف بخير صاحبه على أن يأتي بأيم - ما شاء فتيمة أو طلاقا  
 فان امتنع منهما أخذ منه الذى يقدر على أخذه منه وذلك ان يطلق عليه  
 لانه لا يجعل له ان يجامع عنه

\* (قال الشافعي) \* واختلغوا في المواريث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب  
 مذهبه يعطى كل وارث مسمى له فان فضل فضل ولا عصبية لليت ولا ولاء  
 كان ما بقي لمجاعة المسلمين وروى عن غيره منهم انه كان يرد فضل المواريث  
 على ذوى الارحام فلو ان رجلا ترك أخته ورثته النصف ورد علمها  
 النصف \* (قال الشافعي) \* فقال بعض الناس لم ترد فضل المواريث قلت  
 استدلالا بكتاب الله قال واين يدل كتاب الله على ما قلت قلت قال الله جل  
 ثناؤه ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن  
 لها ولد وقال وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين فسد كر  
 الاخت منفردة فانتفى بها جل ثناؤه الى النصف والاخ منفردة فانتفى به الى  
 الكل وذكر الاخوة والاخوات فجعل للاخت منفردة نصف ما للاخ وكان  
 حكمه جل ثناؤه في الاخت منفردة ومع الاخ سواء بانها لا تساوى الاخ وانما  
 تأخذ النصف مما يكون له من الميراث فلو قلت في رجل مات وترك أخته لها  
 النصف بالميراث وأرد عليها النصف كنت قد أعطيتها الكل منفردة وانما  
 جعل الله لها النصف في الانفراد والاجتماع فقال فاقى لست أعطيها النصف  
 الباقي ميراثا انما أعطيتها اياه رد اقلت وما معنى رد اشئ استحسنته وكان  
 اليك ان تضعه حيث شئت فان شئت ان تعطيه جيرانه أو بعيد النسب منه  
 أيكون ذلك لك قال ليس ذلك للمعاكم ولكن جعلته رد اعطيهما بالرحم فقلت  
 ميراثا قال فان قلته ميراثا قلت اذا تكون ورثتها غير ما ورثها الله قلت فاقول  
 ذلك لقول الله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله \* (قال  
 الشافعي) \* فقلت وأولوا الارحام نزلت بأن الناس قوارنوا بالاسلام والهجرة  
 فسكان المهاجرين المهاجرة ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجرا وهو أقرب  
 اليه من ورثته فنزلت وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على  
 ما فرض لهم قال فاذكر الدليل على ذلك فقلت وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض  
 في كتاب الله على ما فرض الله لهم ألا ترى ان من ذوى الارحام من يرث ومنهم

من لا يرث وإن الزوج يكون أكثر من يرث من أكبر ذوى الأرحام ميراثاً فانك لو كنت أغماً تورث بالرحم كانت رحم البنت من الأب كرحم الابن وكان ذوى الأرحام يرثون معاً ويكونون أحق به من الزوج الذى لا رحم له ولو كانت الآية كما وصفت كنت قد خالفتم أقيماً ذكرنا فى إن يترك أخته ومواليه فبعضى أخته النصف ومواليه النصف وليسوا بذوى أرحام ولا مفروض لهم فى كتاب الله فرض منصوص

### باب الاختلاف فى الجدة

• (قال الشافعى) • واختلفوا فى الجدة فقال زيد بن ثابت وروى عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود ودرجهم الله يرثهم الأخوة وقال أبو بكر الصديق وابن عباس وروى عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رحمهم الله أنهم جعلوه أبواً سقطوا الأخوة منه • (قال الشافعى) • فقال فكيف صرتم إلى أن أثبت ميراث الأخوة مع الجدة بدلالة من كتاب الله تعالى أو سنته قلت أما شئ مبين فى كتاب الله أو سنة فلا أعلمه قال فلا أخبركم بكافة فيه والدلائل بالقياس مع من جعله أبواً لموجب به الأخوة فقلت وأين الدلائل قال وجدت اسم الأبوة يلزمه ووجدتكم مجتمعين على أن تحجبوا به بنى الأم ووجدتكم لا تنقصونه من السدس وذلك كله حكم الأب • (قال الشافعى) • فقلت له ليس باسم الأبوة فقط نوره قال وكيف ذلك قلت قد أجد اسم الأبوة تلزمه وهو لا يرث قال وأين قلت قد يكون دونه أب واسم الأبوة تلزمه وتلزم آدم صلى الله عليه وسلم وإذا كان دون الجد أب لم يرث ويكون مملوكاً أو كافراً أو قاتلاً فلا يرث واسم الأبوة فى هذا كله لازم له فإن كان له اسم الأبوة فقط ويرث ورث فى هذه الحالات وأما حجبنا به بنى الأم فأغما حجبناهم به خبر الأباة والأبوة وذلك أغما فحجب بنى الأم بنت ابن ابن مستغلة وأما أن لا تنقصه من السدس فلما نسأنا نقص الجدة من السدس وأغما فعلنا هذا كله اتباعاً لآلان حكم الجد إذا وافق حكم الأب فى معنى كان مثله فى كل معنى ولو كان حكم الجد إذا وافق حكم الأب فى معنى كان مثله فى كل



المعاني كانت بنت الابن المتسفة له موافقة له ولنا نجيب بها في الام وحكم  
 المجددة موافق له باننا لانقصهما من السدس قال فما جئكم في ترك قولنا يجب  
 بالمجددة الاخوة قلت بعد قولكم من القياس قال نعم كنا نراه الا القياس نفسه قلت  
 ارايت المجدد والاخ ايدى كل واحد منهما بقراءة نفسه لهم أم بقراءة غيره قال  
 وما تعني قلت ليس انما يقول المجدد انا ابوابي الميت ويقول الاخ انا ابن ابي  
 الميت قال بلى فقلت وكلهما ايدى بقراءة الاب بتقدير موقعه منها قال نعم قلت  
 فاجعل الاب الميت وانترك ابنته واباه كيف ميراثهما منه قال لانه منه خمسة  
 اسداس ولانيه السدس قلت فاذا كان الابن اولى بكثرة الميراث من الاب وكان  
 الاخ من الاب الذي يدلى الاخ بقراءة ابته والمجدد اب الاب الذي يدلى  
 بقراءة ابته كما وصفت كيف جئت الاخ بالمجدد ولو كان احدهما يكون محجوباً  
 بالآخر انبغي ان يجب المجدد بالاخ لانه اولاهما بكثرة ميراث الذي  
 بدايان معاً بقراءة ابته او يجعل للاخ ابدان خمسة اسداس وللمجدد السدس قال  
 قيساً منكم من هذا القول قلت كل المختلفين مجتمعين على ان المجدد مع الاخ مثله  
 او اكثر حظاً منه فلم يكن عندي خلافهم ولا الذهاب الى القياس والقياس  
 يخرج من جميع اقوالهم فذهبت الى ان اثبات الاخوة مع المجدد اولى الامرين  
 كما وصفت من الدلائل التي وجدت بها القياس مع ان ما ذهبت اليه قيل الاكثر  
 من أهل الفقه بالبلدان قديماً وحديثاً مع ان ميراث الاخوة ثابت في الكتاب  
 ولا ميراث للمجدد في الكتاب وميراث الاخوة اثبت في السنة من ميراث المجدد  
 \* (قال الشافعي) فقال قد سمعت قولك في الاجماع والقياس بعد قولك في  
 حكم كتاب الله وسنة رسوله الله صلى الله عليه وسلم ارايت اقاول احباب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تفرقوا فيها فقلت نصبر منها الى ما وافق  
 الكتاب او السنة او الاجماع او ما كان اصح في القياس فقال ارايت اذا قال  
 الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلافاً فيها فتجد لك  
 حجة باتباعه في كتاب او سنة او اجماع الناس عليه فيكون من الاسباب

التي قلت بها خبرا قلت له ما وجدنا في هذا كتابا ولا سنة ثابتة ولقد وجدنا  
 أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم مرة ويتركونه أخرى ويتفرقون في بعض  
 ما أخذوا به منهم قال فإلى أي شيء صرت من هذا قلت إلى اتباع قول واحد  
 إذا لم أجد كتابا ولا سنة ولا إجماعا ولا شيئا في معنى هذا أنحكّم له بحكمه أو وجد  
 معه قياس أو قل ما وجد من قول الواحد منهم ولا يخالفه غيره من هذا \* (قال  
 الشافعي) \* قال فقد حكمت بالسكاب والسنة فكيف حكمت بالإجماع ثم  
 حكمت بالقياس فأقمتهم مقام كتاب أو سنة فقلت أفى وإن حكمت بهما كما أحكم  
 بالسكاب والسنة فاصل ما أحكم به منهما مفترق قال أفيجوز أن تكون أصول  
 مفترقة لأسباب تحكم بها حكما واحدا قلت نعم يحكم بالسكاب والسنة، يجمع عليهما  
 الذي لا اختلاف فيهما فنقول بهذا حكما بالحق في الظاهر والباطن ونحكم  
 بسنة قد رويت من طريق الانفراد ولا يجتمع الناس عليها فنقول  
 حكما بالحق في الظاهر - ولأنه قد يمكن الغلط فيمن روى الحديث ونحكم  
 بالإجماع ثم القياس وهو أضعف من هذا ولكنهما منزلة ضرورية لأنه لا يستل  
 القياس والخبر وجود كذا يكون التيمم طهارة في السفر عند الإعواز من الماء  
 ولا يكون طهارة إذا وجد الماء انما يكون طهارة في الإعواز كذلك يكون  
 ما بعد السنة حجة إذا عوز من السنة وقد وصفت الحجة في القياس وغيره قبل  
 هذا قال افتجد شيئا تشبه به قلت نعم اقضى على الرجل بعلمى أن ما ادعى عليه كما  
 ادعى أو اقراره فإن لم أعلم ولم يقر قضيت عليه بشاهدين وقد يظان ويتمان  
 وعلى واقاره أقوى عليه من شاهدين واقضى عليه بشاهد وعين أضعف من  
 شاهدين ثم اقضى عليه بشكوله عن اليمين وعين صاحبه وهو أضعف من شاهد  
 وعين لأنه قد ينسكل خوف الشهرة واستصغار ما يخلف عليه ويكون الخالف  
 لنفسه غير ثقة وحر يصا وفاجر والله أعلم

وقائل الايات الموجودة بطرة السكاب بالاول - حضرة الشاعر الفاضل  
 والبارع الكامل السيد محمد الزهر حفظه الله تعالى

فيقول راجي غفران المساوي معصمه يوسف صالح الحمد الجزاوي

حمد مبدع الكائنات أصل لافاضة الجود والخيرات وشكر ملهم الصواب  
دليل على حسن نتيجة المسائب والصلاة والسلام على من أنزل عليه الكتاب  
وجعل قدوة يتسدى به كل من رجع إلى الله وأتاب وعلى آله وأصحابه  
ومتابعيه وأحبابه في أمابه في فقدتم بحمده تعالى طبع كتاب الرسالة في أصول  
الدين الذي به يستير علم الفقه ويستبين لامام الأئمة والعلم الذي أطبقت  
على الرجوع إلى مقالته في المدلهامات الأئمة الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس  
الشافعي أحد الأئمة الأربعة الذين لهم في بيان أحكام الدين اليد البيضاء  
والانوار الساطعة وشهرة الفضل غنية عن التعريف والبيان وان جئ لا يفي  
بجزء من قدره الشريف وهذا الكتاب أول تأليف وضع في فن الأصول  
والواقف عليه يتبصر بالامام من جليل الفضل القاضي للمستضين بتلك  
الانوار بانذهال العقول فهو لعمري با كورة يعلم بها للسلف من ثقبوب  
الافهام وعظيم الاقتدار على سلوك مستوعرات المصاعب وعلاو الاقدام  
فكم يد أسداها الانام حضرة انكرم محمود منصور شبانه ملتزم طابع  
تلك الرسالة خصوصا وقد ابدلت في هدف استحضار صحيح النسخ حتى تم بدر  
عياها وانزاحت عن سماء فضها سحاب الخفاء وغيم الجهالة فجاءه الله عن  
تلك المساعي الاجر الجزيل وبرقه لكل عظيم من المبرات وجليل وذلك  
بالمطبعة العلمية بمحروسة مصر القاهرة المعز به ادام الله حسنات الايام  
باستقامتها وحسن استعدادها على الدوام ادارة الموصوف

بالجوز والقصور السيد عمر هاشم الكنتي المشمول

بعدة اولى القدير في شهر ذي القعدة

الحرام من سنة ١٣٩٢ هـ من

هجرته عليه الصلاة

والسلام





4580  
~~51A~~